الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)- السنة الثالثة 2021- الدورة البرلمانية العادية (2020 -2021) - العدد: 13

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 27 رجب والخميس 4 شعبان 1442
الموافق 11 و18 مارس 2021

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 7 رمضان 1442
الموافق 18 أفريل 2021

فهرس

1) **محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة** ..... **ص** 03
- أسئلة شفوية.

2) **محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة** ..... **ص** 25
- أسئلة شفوية.

3) **ملحق** ..... **ص** 42
- أسئلة كتابية.

4) **إستدراك**.....**ص** 53

محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 27 رجب 1442
الموافق 11 مارس 2021

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة السابعة عشرة صباحا

السيد الرئيس: الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالأخت والإخوة أعضاء الحكومة، وبمرافقيهم، كما أرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وكذا أسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمالنا طرح مجموعة من الأسئلة الشفوية والإجابة عنها، وقبل هذا نقف دقيقة صمت ترحما على ضحايا فيضان ولاية الشلف.

(دقيقة صمت)..

نعود الآن إلى جدول أعمالنا، وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 - 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نبدأ مباشرة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري، فليتفضل مشكورا.

لديك ثلاث دقائق.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيدة الفاضلة والسادة الأفاضل، أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

طبقا للأحكام المعمول بها في طرح الأسئلة الشفوية على الطاقم الحكومي، يسعدني ويشرفني أن أطرح على معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي السؤال الشفوي التالي نصه:

في إطار تجسيد العلاقة وتوطيدها بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية، ومن خلال القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لعام 2015، المعدل والمتمم بالقانون الصادر سنة 2020، ثمن النص الجهاز الجديد لإعداد أطروحة الدكتوراه.

هذا الجهاز مستوحى من نماذج مدارس الدكتوراه الأوربية، وتعتمد الاتفاقيات الصناعية للتكوين بالبحث العلمي المستخدمة في أوروبا على أربعة مكونات أساسية:
- العنصر الأول: المشروع البحثي؛
- العنصر الثاني: الطالب؛
- العنصر الثالث: مخبر البحث؛
- العنصر الرابع: الشركة أو المؤسسة.

يقوم طالب الدكتوراه المرتبط بمخبر بحث بإعداد أطروحته للحصول على درجة الدكتوراه في الشركة، ويتقاضى أجرا من هذه الشركة، سواء كانت عامة أو خاصة، تستفيد هذه

الشركة من الإعفاءات الضريبية للأبحاث.

لذلك أرى أنه من المفيد جدا التفكير في صياغة مشروع قانون، يهدف إلى تعزيز تطوير البحث العلمي في إطار الشراكة بين الجامعة والمؤسسة، مع توظيف طلبة الدكتوراه على أساس تجريبي في ظروف العمل داخل المؤسسة، ويكون هذا الإجراء فرصة لتمهيد الطريق من أجل تعزيز نتائج البحوث في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي، وكذا لتشجيع إنشاء وحدات بحثية داخل المؤسسات.

وعليه؛ أطرح تساؤلا عن أسباب التأخير في تطبيق القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر في هذا الجانب؟ وهل يمكن لنا اليوم أن نعرف إذا كانت لديكم حلول مقترحة للبدء في تجسيد الجهاز المذكور؟

تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

لديك 6 دقائق.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

سيدي رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء المجلس، الأفاضل.

إسمحوا لي في مستهل هذا الرد أن أشكر السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، على سؤاله الذي يتمحور حول سبب التأخير في تطبيق القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، في شقه المتصل بعلاقة الجامعة بالمؤسسة الاقتصادية، وخلق شراكة معها في إطار التكوين لتحضير الدكتوراة داخل المؤسسة، وعن الحلول المقترحة للبدء في تجسيد هذا القانون. في هذا الصدد، أود في المقام الأول أن أؤكد على أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يعمل على تكثيف علاقته مع المؤسسات الاقتصادية ومع جميع الدوائر الوزارية وتنويعها، من أجل الارتقاء بتثمين ونقل منتجات البحث وخدماته، بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والقطاع الاجتماعي والتربوي، وذلك بتعزيز التعاون والشراكة من خلال كيانات البحث المختلطة، ووحدات ومخابر وفرق البحث التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، بموجب القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الصادر في 30 ديسمبر 2015، حيث يمكن أن يتخذ هذا التعاون أشكالا متعددة، لاسيما من خلال إشراك القدرات العلمية البشرية في الدراسات والخبرات والاستشارات والبحث والتكوين.

لقد أدخل القانون التوجيهي المشار إليه الطابع القطاعي في نشاطات البحث وأنشأ على مستوى كل قطاع لجنة قطاعية دائمة، فضلا عن اللجان المشتركة بين القطاعات والتي تعنى بكل الميادين الأساسية للبحث، وقد بات من الضروري تنشيط هذه الهيئات من أجل وضع استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار جماعي مشترك بين القطاعات، ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها؛ كما بات من الضروري أيضا إدراج وظيفة البحث داخل المؤسسة الاقتصادية لتمكينها من تكييف منتجاتها باستمرار وإنتاج منتجات جديدة لتلبية احتياجات السوق، وإشراك الكفاءات العلمية الوطنية التي تتمتع بقدرات حقيقية في المجالات ذات الصلة، في مجالس الإدارة للمؤسسات الاقتصادية المعنية، وذلك اعتبارا للمزايا التي يمكن تحقيقها من خلال التقارب بين الفضاء الأكاديمي وعالم الصناعة في مجال ترشيد تحويل نتائج البحث وتجميع المهارات والأدوات والتجهيزات ونمط الحوكمة المشتركة، وأود في المقام الثاني أن أؤكد على أن القطاع يعكف حاليا على إعداد مشروع نص تنظيمي يسمح لطلبة الدكتوراه بإنجاز أعمال بحث حول إشكالية ملموسة ومطروحة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وسيسمح هذا النص باعتماد آليات تمكن من تحضير وإعداد أطروحة الدكتوراه في المؤسسة طبقا لما هو منصوص عليه في نص القانون التوجيهي حول البحث العلمي؛ ويعكف القطاع حاليا على الإشراف على أعمال فوج متعدد القطاعات بهدف إعداد مشروع نص يتضمن القانون الأساسي الخاص بالحائز على الدكتوراه، وسيسمح هذا النص بعد اعتماده من طرف الجهات المختصة من توظيف حاملي شهادات الدكتوراه بالمؤسسة واستفادة هذه الأخيرة من مهارات أشخاص مدربين على أعلى مستوى، ولديهم قدرات حقيقية في الاتصال والتخاطب، ولاشك أن هذا

الإجراء من شأنه كذلك أن يرفع من المستوى العلمي والتنافسي للمؤسسة، كما سيمكن مشروع هذا النص من وضع حد للفكرة السائدة التي مفادها أن التكوين في الدكتوراه موجه فقط لتلبية احتياجات الجامعة وعلاوة على هذه العمليات سيتم إطلاق عدة تنظيمية لما بعد الدكتوراه، تسمح للحائزين على هذه الشهادة بتثمين مكاسبهم المعرفية والمهارية في وسط جامعي أو بحثي، أو في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، بما يضمن إدماجهم في المرحلة اللاحقة.

إن بلوغ هذه الغايات التي ترمي إليها العمليات الهادفة إلى تعزيز عملية التكوين في الدكتوراه وتثمين نتائج البحث، يتطلب العمل الجماعي والتعاون القطاعي المشترك بين جميع الأطراف المعنية، وذلك اعتبارا لكون هذه العملية تندرج ضمن بيئة شاملة، ينبغي أن تشمل القطاع الاجتماعي والاقتصادي والنظام المصرفي والجبائي والقاعدة العلمية للبحث، بوصفها عناصر مساعدة في حل المشكلات التكنولوجية والمساهمة في إنشاء الشركات، مما سيؤدي في النهاية إلى صياغة برنامج متكامل من أجل خلق بيئة ملائمة للابتكار والتثمين، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد محمد الطيب العسكري، إن كان يريد التعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا للسيد الرئيس.

أشكر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على كل هذه المعطيات، ونرحب ونثمن الفكرة المستقبلية لإعداد مشروع نص، لتعزيز العلاقة بين الجامعة والمؤسسة أو القطاع المستخدم بصفة عامة.

كما تعلمون، السيد الوزير، كأستاذ وكمسير سابق لمؤسسات جامعية، معضلة العلاقة بين الجامعة والمؤسسة قديمة جدا، وكل جهة تقول إن الغلط أتى من الجهة الأخرى، الجامعة لم تتقرب من المؤسسة والمؤسسة لم تتقرب من الجامعة، وبقينا بين المؤسسة والجامعة.

طرحت هذا السؤال ويندمج في إطار تعزيز العلاقة، وتثمين نتائج البحث في الوسط الاقتصادي خاصة، وخلق الجسر بين الجامعة والمؤسسة، وكما تعلمون، في السابق أي في الثمانينيات كانت العلاقة متينة، أطرح مثالا على مستوى عنابة، حيث كانت العلاقة متينة جدا بين جامعة عنابة ومركب الحجار، أين كان في وسط مركب الحجار مديرية البحث التطبيقي (DRA)، وكان عدد كبير من الباحثين الجامعيين يعملون في وسط المركب، ويستقبلون الطلبة وكانت الأمور تسير كما نريدها الآن ولكن بعد ذلك أصبحت العلاقة منفصلة، وعدم استقبال الطلبة لمذكرات التخرج والتي أصبحت قليلة جدا على مستوى المؤسسات.

في أوروبا يوجد غالبية الباحثين على مستوى الشركات، يعملون ويحضرون رسائل الدكتوراه في نفس الوقت، يفوقون 60٪ من الموجودين على مستوى الشركات، بينما في بلدنا، الجزائر، عدد الدكاترة الذين يعملون على مستوى الشركات قليل جدا، أولا، هذا راجع إلى أن وزارتي التعليم العالي والدفاع هما اللتان تعترفان بشهادة الدكتوراه فقط، لأن دكتورًا يعمل على مستوى مؤسسة ولا يصنف حسب مقامه ومستواه العلمي وهو حائز على الدكتوراه فهذا يعد إشكالا، يعني يفضل أن يذهب للعمل في الجامعة عوض العمل في المؤسسة.

الإشكال الثاني، وقد طرحته في سؤال سابق حول مسابقة الدخول لنيل شهادة الدكتوراه، أن هناك مسابقة ولكن هنا أقترح أن تكون اتفاقية بين الجامعة والمؤسسة تسمح لإطارات المؤسسة بالتحضير لشهادة الدكتوراه والربط بمخبر بحث للجامعة، لأنه إذا لم تكن هذه الاتفاقية لتفادي الذهاب إلى المسابقة سنبقى في نقطة الصفر ولن نمضي للأمام، شكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ أظن أنك تكلمت عن الآليات، وإذا ما تكلمنا عن المقاربة بين البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية فنحن بصدد التحدث عن المقاربة دون توفر الآليات، ونعمل الآن على إيجاد الآليات التي من خلالها نجلب الطلبة للمؤسسة، والمؤسسة للطلبة، وتكلمنا

الآن عن الفوج الذي يعمل على إعداد القانون الأساسي للدكتور، وهذا الأخير فيه كل المؤسسات، أولا فيه الوظيف العمومي، فيه أناس يعملون في الوظيف العمومي، وكذا الطلبة الذين يحملون شهادة الدكتوراه وبإمكانهم أن يكونوا في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وحتى في قطاع الاقتصاد؛ سواء كانت مؤسسات خاصة وعمومية، فتحنا المجال لكل الاقتصاد الوطني، ليس هناك فرق بين المؤسسة الخاصة والعمومية، هذا القانون الأساسي هو الذي سيسمح بتوطيد العلاقة بين قطاع التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية وما يسمى بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وكل هذا العمل يبقى.

الآن، رأينا مثلا المقاربة بين دول أخرى والجزائر، فهناك إشكالية العدد، لا ننسى أن مؤسسة التعليم العالي بلغ عدد المسجلين بها 1600000، وهذا يؤثر على العمل في هذا الإطار وعلى هذا الأساس أخذنا بعين الاعتبار كل المجهودات التي نقوم بها لنصل إلى نتيجة في هذا الإطار، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد حكيم تمراوي، فليتفضل مشكورا.

السيد حكيم تمراوي:

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة،

السادة الوزراء، المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الموقر.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتفضل بطرح السؤال الشفوي التالي:

السيد الوزير المحترم، لقد أقر المرسوم الرئاسي رقم 14 – 266 المؤرخ في 28 سبتمبر سنة 2014 المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي رقم 07 – 304 المؤرخ في 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم، بعض التعديلات على رأسها تصنيف شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية (DEUA)، أو الشهادة المعادلة لها (بكالوريا + 3 سنوات من التكوين العالي) في المجموعة "أ" الصنف "11" بدلا من الصنف "10"، غير أن الموظفين الحائزين على هذه الشهادة وبعد مضي ست (6) سنوات على صدور المرسوم المذكور أعلاه، لا يزالون يقبعون في نفس الصنف "10" لأسباب نجهلها وغير مبررة قانونا.

وعليه، الذي نريده من خلال سؤالنا الشفوي، معالي الوزير:

– ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا التأخير الكبير وغير المقبول في تطبيق الأحكام؟

تقبلوا مني، سيدي الوزير المحترم، فائق التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء المجلس.

إسمحوا لي، بداية، أن أشكر السيد حكيم تمراوي، عضو مجلس الأمة، على انشغاله الذي يطرح فيه سبب تأخير إدراج حاملي شهادات الدراسات التطبيقية الصادرة عن جامعة التكوين المتواصل في الصنف "11" بدلا من الصنف "10"، وفق ما أقره المرسوم الرئاسي الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم. وبهذا الخصوص أود في المقام الأول أن أذكر، السيد العضو، بأن المسألة التي يشير إليها ليست مطروحة من زاوية الاعتراف بالشهادة من عدمه، فالشهادات الجامعية التي تصدرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال مؤسساتها الجامعية المختلفة، بما فيها جامعة التكوين المتواصل هي شهادات وطنية، تم إحداثها بموجب القانون، ومن ثم فهي شهادات معترف بها بقوة القانون ذاته، سواء

لدى الوظيفة العمومية، أو لدى المؤسسات والهيئات التابعة لقطاعات النشاط الأخرى، وبناء عليه، فإن شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية التي تمنحها جامعة التكوين المتواصل للطلبة الذين التحقوا بها دون حيازة شهادة البكالوريا هي شهادة مدرجة في الصنف "10"، ضمن الشبكة الاستدلالية لمستويات التأهيل التابعة للمديريات العامة التابعة للوظيف العمومي، في حين إن شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية الممنوحة للطلبة الملتحقين بالجامعة بعد نجاحهم في البكالوريا هي شهادة مصنفة في الصنف "11" من الشبكة الاستدلالية المذكورة.

وأود في المقام الثاني أن أذكر، السيد عضو مجلس الأمة، بأن هذه الجامعة استحدثت بالأساس لضمان التكوين المتواصل، والتكوين حسب الطلب لفائدة مستخدمي الإدارة العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولعلكم تشاطروونني الرأي، أنه بالرغم من تشابه تسمية الشهادة التي تتوج الدراسات الجامعية، في إطار التكوين قصير المدى والشهادة الممنوحة من قبل جامعة التكوين المتواصل، إلا أن الالتحاق بكل منهما ومحتوى البرامج البيداغوجية يختلف اختلافا كليا، مما يستدعي تعاملا يراعى فيه هذا الاختلاف، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن من بين المقاصد التي تستهدفها السياسة الوطنية للتعليم العالي، بوصفها خدمة عمومية، تحقيق الانصاف في الالتحاق بالتعليم العالي الذي يتم حصريا عبر الحصول على شهادة البكالوريا، التعليم الثانوي، أو شهادة أجنبية معترف بمعدلاتها. ومن ثم فإن منح أي استثناء للقواعد الحاكمة للتسجيل، قد يمس بمصداقية الشهادة وقيمتها العلمية. وبودي أن ألفت انتباهكم، سيدي عضو مجلس الأمة، أن قطاع التعليم العالي أعاد فتح ملف جامعة التكوين المتواصل، بهدف إعادة تحديد مهامها ووظائفها وكيفية تنظيمها وسيرها، وفي ضوء تقييم التجربة المتراكمة لدى هذه المؤسسة طوال أكثر من عقدين ونصف من استحداثها ورسم آفاق تطويرها مستقبلا، كجامعة متخصصة في نمط التكوين عن بعد، وذلك بالاستئناس بالتجارب الإقليمية والدولية الناجحة في الجامعات المفتوحة في هذا المجال؛ أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد حكيم تمراوي، إذا كان يريد التعقيب على جواب السيد الوزير، فليتفضل.

السيد حكيم تمراوي: معالي الوزير، شكرا جزيلا على الإجابة؛ نحن ندرك أن هذا التصنيف مستمد من الوظيفة العمومية، لكن أعطيك مثالا ملموسا وواقعيا، يعني ليس هناك استفادة بنفس الحقوق لحاملي هذه الشهادة، نجد متخرجين من نفس الجامعة بنفس المذكرة، الأول يشتغل في مصلحة الضرائب يتحصل على الترقية والتصنيف "11"، والثاني يعمل في الأسلاك المشتركة لا يستفيد من هذا التصنيف، هذا إشكال وطني طرحه كثيرون –السيد الوزير– أردنا توضيحا في هذا الشأن، شخص يعمل في سلك ما لديه تصنيف والآخر في سلك آخر بتصنيف مغاير وكلاهما لديه نفس الشهادة ونفس المذكرة وحتى وإن اشتركا في إعداد أطروحة التخرج؛ هذا كل ما أردنا معرفته، السيد الوزير، شكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا؛ هل هناك تعليق السيد الوزير؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: في حقيقة الأمر، بخصوص المعلومات الموجودة عندنا، هو أن هناك من قام بدراسات أو ما يسمى بـ (DEUA)، ويدخل عن طريق شهادة البكالوريا ويتقدم إلى هذه الشهادة، ولكن فيما يخص الذين يدخلون عن طريق التكوين المتواصل لم نجد، إن كان هناك حالات ونأمل أن نعلم بها، ولأنها ليست موجودة، لم تطرح علينا نفس الحالة والتصنيف متغير، حبذا لو نعلم بهذه الحالة ونتكلم عنها، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى دائما مع نفس القطاع والكلمة إلى السيد مصطفى جبان، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جبان:
السيد رئيس مجلس الأمة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

في الوقت الذي تعمل فيه الدولة جاهدة من أجل القضاء على البيروقراطية في الإدارة الجزائرية خدمة للمواطن، وهو المطلب الذي أكد عليه السيد رئيس الجمهورية في كل مناسبة، إلا أنه ولحد الساعة لا يزال الطالب الجامعي ملزما بتقديم ملف إداري ثقيل من أجل الحصول على المنحة الجامعية، حيث يشترط تقديم: شهادة مدرسية، شهادة إقامة للطالب وللوالد، شهادة الدخل السنوي، شهادة وجود المحل في حالة كان الوالد تاجرا، بطاقة تسجيل الضرائب، نسخة من السجل التجاري وشهادة التقاعد، مع العلم أن هذا الملف يتكرر طلبه وتجديده سنويا.

فلماذا لا تنتهج وزارتكم مبدأ تقليص الوثائق الإدارية في الملفات، والاكتفاء مثلا بالشهادة المدرسية للطالب والاعتماد على بطاقة التعريف البيومترية، التي تتوفر على جميع البيانات الشخصية لصاحبها، على أساس أن الرقمنة وجدت أصلا للتقليل من بيروقراطية الإدارة؟

السيد الوزير،

لقد تم سنة 2017 اتخاذ قرار غلق 13 قسما على مستوى العديد من المراكز الجامعية على المستوى الوطني، وكان قسم العلوم السياسية بالمركز الجامعي لتيسمسيلت معنيا بقرار الغلق، رغم أنه كان منذ افتتاحه سنة 2012 يضمن التكوين في الأطوار الجامعية الثلاثة (ليسانس، ماستر ودكتوراه)، وكان يضم طاقما بيداغوجيا وإداريا كفؤا ومتكاملا، غير أنه في سنة 2019، تم إعادة فتح كل الأقسام التي أغلقت على المستوى الوطني، ما عدا قسم العلوم السياسية بالمركز الجامعي لتيسمسيلت، الأمر الذي أدى بأبناء الولاية إلى توجههم إلى جامعة وهران، فرغم أن المركز الجامعي تم ترقيته لمصاف جامعة، إلا أن قرار غلق القسم بقي نافذا لحد اليوم.

فما هي أسباب إبقائه مغلقا؟

– وما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها للتخفيف عن طلبة الولاية وإعادة الاعتبار لهذا القسم خدمة للطالب خاصة وللجامعة عموما؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

سيدي رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الأعضاء، الأفاضل.

أود، في مستهل هذا الرد، أن أشكر السيد مصطفى جبان، عضو مجلس الأمة، على اهتمامه الدائم بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي عموما وبشؤون الطلبة خصوصا، وعلى سؤاله الذي يطرح في شقه الأول مكونات ملف المنحة الجامعية ورقمنة القطاع، وفي شقه الثاني الإجراءات التي يعتزم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي اتخاذها بخصوص غلق قسم العلوم السياسية بجامعة تيسمسيلت.

لقد أشرتم إلى كثرة الوثائق المكونة لملف المنحة الجامعية وضرورة تجديدها سنويا؛ وإيضاحا لما تضمنه هذا الجانب من السؤال، يشرفني لفت عنايتكم على أن القطاع يسعى إلى تخفيف الإجراءات الإدارية وتخفيف مكونات مختلف الملفات التي تخص القطاع. وقد شرعنا – و بصفة تدريجية – في تخفيف ملفات الخدمات الجامعية ومن بينها ملف المنحة، وقد ساهم النظام المعلوماتي (Progress) إلى حد بعيد في تجسيد هذه السياسة والاستغناء عن الكثير من الوثائق. وتجدر الإشارة إلى أن ملف المنحة كان يحتوي على أكثر من 9 وثائق أساسية وبعض الوثائق التي تطلب حسب الحالة، فقد تم تقليص عدد الوثائق المطلوبة إلى أقصى حد ممكن، حيث أصبحت مكونات ملف المنحة تقتصر على الوثائق التالية:

– نسخة من شهادة البكالوريا، تطلب مرة واحدة خلال المسار الجامعي.

– نسخة من شهادة التسجيل الجامعي، لإثبات وضعية الطالب خلال كل سنة.

– كشف مداخيل الأولياء (كشف الدخل السنوي).

– شهادة عدم الخضوع للضريبة.

– ووثائق تطلب حسب الحالات، لإثبات وضعية الوالدين: انفصال الوالدين، الأولياء المفقودين أو المسجونين وكذا الأولياء البطالين. وتعتبر الوثيقة الثالثة، المتمثلة في كشف مداخيل الأولياء هي الأساس في ملف المنحة، على اعتبار أنها وثيقة محاسباتية، يتم بمقتضاها تخصيص المنحة من عدمها، وكذا احتساب قيمة المنحة في حال قبول الملف وذلك وفقا لأحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 90 – 170 المؤرخ في 2 جويلية 1990 المعدل والمتمم، وكذا الشروط المحددة في القرارين الوزاريين المشتركين والمؤرخين في 30 سبتمبر 1999 و23 مارس 2020 المحددين لشروط الاستفادة من المنحة.

تعمل مصالح الديوان والخدمات الجامعية على إيجاد آليات الفصل في الوثيقة الثالثة (كشف مداخيل الأولياء) مع مصالح وزارة المالية، الممثلة في مصالح الضرائب، من خلال تدارس إمكانية وضع قاعدة بيانات تحت تصرفها ودون اللجوء إلى استخراج الوثيقة أو تمكينها من سحبها إلكترونيا.

وبخصوص الجانب الثاني من الشق الأول للسؤال والمتعلق برقمنة القطاع، أود أن أذكركم، السيد عضو مجلس الأمة أن عصرنة الإدارة الجامعية والانتقال بها تدريجيا إلى مصاف الإدارة الرقمية يشكل مقصدا من مقاصد تطوير الأداء الذي يستهدفه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. وفي هذا السياق، فقد تم إعداد برمجية لإدارة مختلف العمليات على مستوى المؤسسات الجامعية، وفق تنظيم شبكي يجعل المعلومة متاحة في الوقت الحقيقي، ممثلة في نظام (Progress) الذي يعتبر برنامجا رقميا متكاملا، يتضمن جملة من العمليات، على غرار إجراء عملية التسجيل الأولي والتوجيه والتسجيل النهائي التي جرت هذه السنة لأول مرة عن طريق الخط، وكذا تفعيل آلية الدفع الإلكتروني لحقوق التسجيل؛ وقد تمت كل العمليات بمستوى غير مسبوق من الشفافية والإنصاف، ولا يقتصر هذا النظام على التكفل بعملية التسجيل والتحويل وتسيير المسار الدراسي للطلبة فحسب، بل يتعدى ذلك إلى مجمل العمليات البيداغوجية، كإجراء عملية المداولة والانتقال والتدرج وملف الأعباء البيداغوجية والتكفل بالعمليات الإدارية والمالية للمؤسسة الجامعية، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية وتسيير المسارات المهنية للأساتذة والموظفين، فضلا عن إدارة مشاريع البحث وأنشطته.

وردا على الشق الثاني من سؤالكم حول مصير قسم العلوم السياسية الذي تدّعون بأنه تقرر غلقه بصفة نهائية، فأود أن أؤكد لكم من هذا المنبر أنه لم يتخذ أي قرار بغلق القسم، بدليل أن المنشور الوزاري رقم 1 المؤرخ في 17 سبتمبر 2020 والمتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادات البكالوريا بعنوان السنة الجامعية 2020 – 2021، أتاح لحاملي شهادة البكالوريا دورة 2020 للالتحاق بفرع العلوم السياسية على مستوى جامعة تيسمسيلت، ويجدر التذكير أن الالتحاق بميادين وفروع التكوين المختلفة يخضع لمبدإ العرض والطلب، وبما أن الطلب على هذا الفرع لم يرق إلى تغطية غالبية نقاط التكوين المفتوحة، من حيث عدد الطلبة الواجب توفره لفتح التكوين والمقدر بـ 20 طالبا على الأقل، إرتأى القطاع، بالتنسيق مع الندوات الجهوية للجامعات، للقيام بعملية إعادة انتشار الطلبة نحو مؤسسات جامعية، وصل فيها عدد المسجلين في هذا الفرع عتبة الكتلة الفاعلة التي تؤهلها لضمان التكوين، توخيا للاستعمال العقلاني والرشيد للموارد البشرية والمادية المسخرة.

وأخيرا، أود أن أؤكد لكم على أن قسم العلوم السياسية بجامعة تيسمسيلت قد حصل على التأهيل لضمان التكوين في الطور الثالث لنيل شهادة الدكتوراه، وفقا للقرار الوزاري رقم 962 المؤرخ في 2 ديسمبر 2020 المتضمن تأهيل مؤسسات التعليم العالي (LMD)، وتحديد عدد المناصب المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2020 – 2021، وقد تم قبول ثلاثة مشاريع في شعبة العلوم السياسية بهذه الجامعة، شملت تخصصات الدراسات الاستراتيجية والأمنية والإدارة والجماعات المحلية والدراسات السياسية المقارنة. وقد حدد تاريخ 25 مارس 2021 لإجراء مسابقة للالتحاق بالتكوين في الدكتوراه بهذه المؤسسة الجامعية في تخصص العلوم السياسية؛ أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ مرة أخرى الكلمة للسيد مصطفى جبان، إذا كان يريد التعقيب على رد السيد الوزير.

السيد مصطفى جبان:

شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيد الوزير على التوضيحات والرد الكامل والكافي والشامل.

السيد الوزير، في نفس السياق، فإنه يطلب من الطالب، لاستكمال ملفه، تقديم 4 أظرفة بريدية، عليها عنوان الطالب والطابع البريدي كل سنة، غير أنه لما طرحنا السؤال على مجموعة من الطلبة ومنهم من تخرج: هل تلقيتم أي مراسلة من الإدارة في الجامعة؟ فكانت الإجابة من الجميع أنهم لم يتلقوا أي مراسلة، ولما سألنا بعض الموظفين في إدارة الجامعة قيل لنا أن الإدارة تقوم بإتلاف (حرق أو تمزيق) آلاف الوثائق، بما في ذلك الأظرفة البريدية. ألا ترون، السيد الوزير، بأن هذا هدر وتضييع لمادة الورق التي نستورد معظمها؟

أشكر لكم حسن الإصغاء، السيد الوزير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير تفضل.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: في الحقيقة كنا قد ألغينا هذه وبقيت 3 وثائق أساسية تخص المنحة الجامعية، فكل الوثائق الأخرى ألغيت من هذا الملف، هذا هو الجواب الذي أردت من خلاله التوضيح؛ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ قبل أن نمر إلى قطاع الصحة نسمح للسيد الوزير بالانصراف وذلك نظرا لانشغالاته ومواعيده خارج هذه الجلسة؛ الكلمة الآن للسيد فؤاد سبوتة، فليتفضل.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا.

السيد رئيس مجلس الأمة،

معالي الوزراء،

الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

أود، في البداية، أن أسطر على مسألة السؤال، لأنه طرح في فترة كان فيها الوباء (كوفيد 19) في مستويات عليا، وكانت الجزائر تواجه هذا الوباء بشجاعة كبيرة من قبل الأطقم الطبية والكثير من المصالح أيضا، لهذا أتجاوز السؤال لأنه يحمل مجموعة من الأفكار سأقدمها للسيد الوزير كما هي:

الفكرة الأولى التي تمحور حولها السؤال، هي الصعوبات الكبيرة التي واجهتها الأطقم الطبية في مواجهة جائحة كورونا، بالنظر إلى نقص الهياكل وضعف أداء بعض المسؤولين المحليين، خاصة المسؤول الأول عن الولاية.

الفكرة الثانية التي تضمنها السؤال، هي الوضعية الصعبة التي يعيشها ساكنة ولاية جيجل والتي مردها ضعف المنظومة الصحية، والخارطة الصحية بالولاية – معالي الوزير– تطرح ألف سؤال ولكم أن تتطلعوا عليها لتقفوا على حجم الكارثة.

وذكرت في السؤال وضعية المستشفيات الثلاثة للولاية، مستشفى الميلية الذي لم يعد بإمكانه إستيعاب مرضى المنطقة، وأيضا الولايتين المجاورتين (سكيكدة وميلة)، وبالتالي، يستوجب الأمر توسيعه.

مستشفى الطاهير الذي بني سنة 1986، وكان من المفروض أن يهدم في سنة 2006 ومع ذلك ما زال يستقبل المرضى إلى حد الآن، وهو خطر على المرضى وعلى الأطقم الطبية وعلى العاملين به، وبالتالي، أصبح من الضروري إيجاد حل لهذا المستشفى.

مستشفى جيجل عاصمة الولاية، أصبح بالنظر إلى زيادة عدد السكان لا يلبي احتياجات المواطنين، وكان هناك تسجيل لمشروع 240 سريرا بالولاية لم تنطلق به الأشغال إلى حد الساعة.

السيد الوزير، ملخص سؤالي هو، متى يرفع التجميد عن المشاريع الصحية بولاية جيجل (المنكوبة) خاصة وأن الوزارة قد أفرجت عن بعض المشاريع في بعض الولايات؟ ولكم مني فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:
شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدة والسادة الزملاء،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أشكر السيد المحترم فؤاد سبوتة، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي خصصه لمناقشة الوضع الصحي لولاية جيجل، لاسيما في ظل الأزمة الصحية التي تعرفها البلاد.
إن التغطية الصحية لولاية جيجل والبالغ عدد سكانها أكثر من 800000 نسمة، تضمنها 154 مؤسسة صحية، 4 منها مؤسسات استشفائية، بطاقة استيعاب إجمالية تقدر بـ 876 سريرا، أما باقي الهياكل فهي مؤسسات جوارية، تضم 26 عيادة متعددة الخدمات و124 قاعة علاج.
بالنسبة للمؤسسات الاستشفائية، واحدة منها متخصصة في التأهيل الحركي بتاكسنة، و3 أخرى عمومية متواجدة بكل من عاصمة الولاية، الميلية والطاهير، علما بأن نسبة شغل الأسرة بهذه المؤسسات لا تتعدى 60٪؛ وفي كل الوطن لا تتعدى 40٪، وهناك مستشفيات عبر الوطن أيضا نسبة شغل الأسرة بها بلغ 5٪، وأخرى 11٪؛ هذا وسيتم تدعيم الولاية بمرافق صحية جديدة، تتمثل في مستشفى 60 سريرا بزيامة، والذي بلغت نسبة الإنجاز به 98٪؛ وفي نهاية أشغاله سأزوره وأزور ولاية جيجل -إن شاء الله- هذا وعد مني لك، مثلما زرت عدة ولايات وأخرى لم يتسن لي الوقت لزيارتها، إلى جانب 4 عيادات متعددة الخدمات بكل من العوانة، جيجل، سيدي معروف والشرفة.
وتجدر الإشارة إلى أن معظم الهياكل الصحية بالولاية استفادت من أشغال تهيئة، أهمها تلك التي تمت على مستوى المؤسسة العمومية الاستشفائية بالطاهير، ذات البناء الجاهز، كما أنه تم تدعيم كل المؤسسات الصحية بتجهيزات جديدة، أهمها جهاز السكانير الذي استفادت منه مؤخرا المؤسسة العمومية الاستشفائية بالميلية.
أما بخصوص الوضع الوبائي على مستوى ولاية جيجل، وقلتم -السيد العضو- بأن الأمور تحسنت وحقيقة كانت جيجل آنذاك في وضع صحي صعب جدا، وكلنا شعرنا به كعدة ولايات وبالخصوص جيجل وهذه حقيقة، جراء انتشار فيروس كورونا، وحاليا وبعد مرور سنة تقريبا منذ ظهور الحالات الأولى، تعرف الولاية استقرارا وتحسنا للأوضاع، مقارنة بالفترات الماضية، لاسيما تلك التي بلغت فيها عدد الحالات الذروة منذ منتصف شهر نوفمبر الماضي، حيث عرف كل الوطن في شهر جويلية ونوفمبر انتشارا رهيبا للعدوى بهذا الوباء وخوفا كبيرا، مما جعلنا نشدد من إجراءات مكافحة الوباء، وللتصدي له والوقاية منه، تم تسخير كل الإمكانيات اللازمة للتكفل بالمرضى في المستشفيات، كما تم تدعيم المؤسسات الصحية بمختلف التجهيزات الطبية، بما فيها أجهزة التنفس، هذا كما تم توسيع عملية الكشف عن الفيروس بتوفير مخبر مؤهل للتشخيص وفق تقنية (RTPCR)، أتذكر حين تكلمنا عليه في شهر نوفمبر، هذه التقنية التي لم تكن مستعملة مع بداية ظهور الوباء على المستوى الوطني إلا من طرف 3 مخابر (الجزائر، قسنطينة ووهران)، حيث كانت تابعة لمعهد باستور فقط.
في الأخير، أود أن أؤكد على أننا نتابع عن قرب الوضع الصحي لكل ولايات الوطن، بما فيها ولاية جيجل، حتى وإن لم تسمح لنا الفرصة بالتنقل لزيارة كل الولايات، نظرا للوضع الصعب الذي تعيشه البلاد والذي تطلب منا في معظم الحالات ضرورة التواجد على المستوى المركزي، للتنسيق مع اللجنة العلمية المكلفة بمتابعة تطورات الوضع الوبائي على مستوى الوطن.
أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت عن سؤالكم، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد فؤاد سبوتة، فليتفضل.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا للسيد الرئيس.
معالي الوزير، أولا، كأعضاء مجلس الأمة، لما نطرح الأسئلة عن ولايتنا، فإننا بهذا نريد أن نسقط هذه الوضعية على باقي الولايات، لكن يجب التذكير والتشديد على أن الوضعية الصحية تختلف من ولاية إلى أخرى، وعندما وصفت ولاية جيجل (بالمنكوبة) فأنا أقصد هذا.

أولا، الخارطة الصحية لا أدري كيف تم إنجازها؟! ثانيا قلت إنه لدينا ثلاثة (3) مستشفيات رئيسية، هذه الثلاثة فيها كثير من المشاكل، مستشفى الميلية يحتاج إلى توسعة، بالنظر إلى الكثافة السكانية وأيضا لأنه يستقبل المرضى من الولايات المجاورة وهذه حقيقة.

الأمر الآخر هو متعلق بعاصمة الولاية جيجل التي كان من المفروض أن يرفع التجميد عن مستشفى 240 سريرا، لكن إلى حد الساعة لم يحصل، في الوقت الذي رفع التجميد في بعض الولايات.

المستشفى الثالث بالطاهير يشكل خطرا حقيقيا ولا أتمنى أن يأتي يوم نندم على عدم تهديمه في وقته، عند تحدثنا عنه؛ صحيح هذا السؤال طرحته لما كان الوباء في أوجه ولكن الآن، الحمد لله، تراجعت مستوياته، وهذا راجع لتدخلاتنا ووقوفنا وتشديدنا على أن الوضع خطير وهو الأمر الذي أدى بالمصالح المعنية إلى تشديد اللهجة مع والي الولاية الذي لم يقم بدوره للأسف!

معالي الوزير، وعدت بزيارة للولاية، وأتمنى أن تزورها وأنت محمل، على الأقل، بمشروع أو رفع التجميد عن مشروع 240 سريرا بعاصمة الولاية؛ تحدثت عن مستشفى زيامة المنصورية الذي كان من المفروض أن يدشن السنة الماضية، إلى حد الآن هناك بعض العراقيل أو بعض المشاكل تحول دون تدشين هذا المرفق الهام بالنسبة إلى بلدية زيامة الحدودية مع ولاية بجاية.

تحدثتم أيضا عن أربع (4) عيادات جديدة، أتمنى – معالي الوزير– عند زيارتكم أن تقفوا على الخارطة الصحية للولاية، وستقفون على كوارث وعلى الذين وضعوا هذه الخارطة وعلى تسيير المصالح الاستشفائية بالولاية ولكم جزيل الشكر، معالي الوزير، والتقدير على كل ما تقومون به من جهود في قطاعكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: شكرا للسيد العضو المحترم؛ كل ما قلته حقيقة، وكل عضو يدافع عن ولايته طبعا، وفي كل ولاية توجد نفس المشاكل، ما دامت عدة مستشفيات مجمدة؛ وأعرف سابقا ولاية جيجل، ولاية جبلية وعانت كثيرا في السنوات الماضية، إن شاء الله، سأزورها، لقد زرت عدة ولايات كانت فيها حالات مخيفة جدا، وذهبنا إلى ولايات جنوبية بعيدة حدودية، فتقول لي لماذا جيجل وسكيكدة لا! أقول لك عنابة وسطيف لم أزرهما، كان من غير الممكن زيارتهما، إذن أعدك بزيارتها، إن شاء الله، وأعتبر كأنك دعوتني، إن شاء الله، سأزورها.

التجميد – سيدي– لما اطلعت على الخارطة الصحية عبر الوطن.. والله لو تراها!!! بعض البلديات فيها عدد دون ذكره وفيها مستشفى 60 سريرا، كيف تجهزه؟! كلها متوقفة منذ سنوات 2007، 2008، 2010 ، يوجد هنا في الشمال من أكلها الصدأ وهي متوقفة، لأنكم تعرفون الوضع الحالي، ونحن ندرس على كل حال، رفع التجميد.

أعطيك مثالا عن مستشفى قسنطينة، الذي أسس منذ سنة 1847 (CHU) وهو يغطي الخدمات الطبية والدراسة، منذ 1847!

مستشفى بوفاريك مثلا سجن وليس بمستشفى!

إذن، لما تتحسن الأمور الاقتصادية كما هو مبرمج، وطبقا لتعليمات وتوصيات السيد رئيس الجمهورية، التي تدعونا لإعادة مراجعة كل الخريطة وكل الوضع الصحي سيكون لنا ذلك.

لما نرى مستشفيات، من دون ذكرها، مثلا في ولاية من الولايات نسبة استغلاله بلغت 5٪؛ لما يكون لدينا مستشفى ونريد تجهيزه، أين هي الموارد البشرية؟ لا يوجد! من بين مائة أخصائي في الأشعة لا يبقى إلا 25 في القطاع العمومي و75 منهم يذهبون إلى القطاع الخاص، كذلك المتخصصون في طب النساء المشكل بالنسبة لجيجل نفسه في الولايات الأخرى، لما يطرح علينا هذا نتأسف لأننا لا نجد الموارد البشرية من شبه الطبي وغيره؛ إذن، سأزور أخي في جيجل –إن شاء الله– وسنرى الوضع في مستشفى الولاية، لأن مدينة جيجل كبيرة وهي عاصمة الولاية وأنتم تفضلتم بالدفاع عنها، لكن إذا ما توفر لدينا الوقت سنعمل، ولدي وزير منتدب أو كاتب الدولة سنعمل – إن شاء الله– من أجل إصلاح المستشفيات وكل هذه الأسئلة مطروحة، إن شاء الله، في المستقبل سننظم الأمور، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أتمنى أن تزور

جيجل عن قريب -إن شاء الله- ويكون بجنبك السيد فؤاد سبوتة؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد نور الدين بالأطرش، فليتفضل.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم الصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم، السلام عليكم جميعا.

إذن، سؤالي موجه إليكم، السيد وزير الصحة، وأقول فيه: أن تكون الصحة أمرا جوهريا، أولويا، مسلما لا تحتاج إلى تذكير، الرعاية الصحية لكل مواطن ومواطنة واجب وطني واستراتيجي وسيادي، ليس غريبا، أن نجد الدول الأكثر رأسمالية وليبرالية محافظة على الطابع العمومي للصحة، بالإضافة إلى القطاع الخاص طبعا. ولتكن البداية من معالجة مغالطة وهمية، فكيف يتساوى في مجانية العلاج صاحب الملايين والملايير مع البطال والبائس الفقير؟

ومن جهة أخرى لابد من توفير العلاج خارج الوطن للحالات المرضية الشائكة، المستعصية، لا تكون هذه الحالة أي اللجوء إلى العلاج خارج الوطن إلا مؤقتة إذا اتبعنا الخطوات التالية: شئنا أم أبينا، باسم الحاجة، باسم السيادة، باسم الواجب وباسم التنمية، حيث الصحة أولوية، لابد من إنجاز مستشفى عمومي عصري ضخم يضم كل التخصصات الدقيقة وكل التكنولوجيات الحديثة، قد يبدو مثل هذا الكلام خرافيا، رومانسيا، مثيرا لسؤال: من أين لنا بالأموال من أجل إنجاز هكذا مشروع؟ لأن هذا القطاع أولوية الأولويات، له أن يحظى بالتمويل ويطرح سؤال من أين لنا بالمال على قطاعات أخرى تحتاج إلى سؤال وسؤال؟ وقد يسهم في هذا المشروع كبار المستثمرين الخواص على شكل قروض بفائدة.

إن المشروع وأعني المشروع الوطني، كل أساليب الاستثمار المشروعة فيه مباحة، ومن خصائص هذا المشروع:

- أن يكون في وسط التراب الوطني بشكل حسابي، ليكون على نفس المسافة من كل المواطنين.
- أن يعتمد فيه على إطاراتنا الطبية المحلية، وليكن أيضا على الكفاءات الطبية الجزائرية عبر العالم والتي لها شهرتها المعترف بها كونيا.
- في هذه النقطة، من وسط الوطن تنشأ مدينة جامعية للعلوم الطبية، تكون المدرسة العليا للدراسات الطبية، تكوّن المتخصصين من أعلى الدرجات والخبرات.
- مدينة طبية بمطارها وفنادقها ومخابرها ومحطاتها المختلفة للنقل وبسكتها الحديدية وربما حتى بإذاعتها الخاصة بالجوانب الطبية والتوعية الطبية والوقاية.
- إن القضية -السيد الوزير- لم تكن يوما قضية موارد مالية بل قضية تصور.
- فهل عدم إنجازنا لهذا المشروع منذ 1962، كان نتيجة شح أموال أم قصور في التصور؟

وسؤالي -السيد الوزير- يقول: هل ستندم الجزائر يوما، ومهما كان حجم آلاف التكاليف على مثل هكذا إنجاز يضمن العدالة الصحية، يتساوى فيها الفقير والغني وتجسد فيه السيادة الوطنية، ويضفي معنى صحيحا لمفهومي المواطنة والإنسانية وكذا التخصصات الدقيقة ويضمن تكوينا راقيا وتطويرا للبحث الطبي في الجزائر؟

شكرا على كرم إصغائكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة والسيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم مجددا.

أشكر السيد المحترم نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، على سؤاله الذي خصصه لاقتراح إنجاز مستشفى عصري ضخم، يضم كل التخصصات الدقيقة وكل الوسائل العصرية للتكفل بالاحتياجات الصحية للسكان على مستوى الوطن.

إن حماية صحة المواطن حق كرسه الدستور وأكده قانون الصحة، ولضمان هذا الحق عملت الدولة منذ الاستقلال على تكوين أكبر عدد ممكن من الممارسين الطبيين وشبه الطبيين للتكفل بالمرضى، إلى جانب توفير كل الإمكانيات

المادية اللازمة، ففيما يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية، تم تسجيل خلال السنوات الماضية 9 مشاريع لدراسة وإنجاز مراكز استشفائية جامعية بكل من الجزائر العاصمة وقسنطينة وتلمسان وعنابة وباتنة وبجاية، تيزي وزو وبشار وورقلة، 9 مستشفيات (CHU) ضخمة وكبيرة ذات مستوى عال سجلت في سنوات البحبوحة والمال الوفير، هذه عشتها وأتذكرها جيدا، وقد تم تكليف وكالة وطنية لتسيير إنجازات وتجهيزات مؤسسات الصحة سنة 2014، المنحلة لماذا؟ لأنها كلفت بمهمة الإشراف على هذا المشروع بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد.

تعرضت هذه المشاريع للتجميد سنة 2015، في إطار ترشيد النفقات العمومية، وكل هذه المشاريع منسية، لا يوجد أي مشروع حاليا من بين المشاريع التسعة (9)، ولا تلك الوكالة المنحلة التي كان لديها مدير عام؛ ونظرا لأهمية هذه المشاريع التي ستسمح بتعزيز الرعاية الصحية على المستوى الوطني، تم خلال السنوات الأخيرة رفع التجميد عن ثلاثة (3) مشاريع ذات أولوية، ويتعلق الأمر بمشاريع إنجاز مراكز استشفائية بالجزائر العاصمة وبشار وورقلة.

فيما يخص المشروع المقرر إنجازه بالعاصمة، بطاقة استيعاب تقدر بأكثر من 700 سرير، وتكلمنا عنه وقدمت المشروع لمجلس الوزراء وللسيد رئيس الجمهورية. المشروع تم تسجيله سنة 2013، وقد تم رفع التجميد عنه سنة 2019، كما تمت دراسة السبل العلمية لانطلاقه من جديد ضمن اجتماع عقد في 17 من شهر نوفمبر 2019، والذي ضم ممثلي أربعة قطاعات وهي: الدفاع الوطني، المالية والصحة والسكن؛ هذا وقد حصل المشروع على موافقة مجلس الوزراء خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2019، لإبرام صفقة بالتراضي البسيط بين مديرية التجهيزات العمومية لولاية الجزائر والشركة الصينية (CSCEC) للتكفل بالدراسة والإنجاز.

للإشارة، ستكون إدارة هذا المركز الاستشفائي الجامعي مختلطة (مدنية وعسكرية)، وذلك طبقا للمرسوم 18-114، المؤرخ في 17 أفريل 2018، المحدد للتنظيم الخاص بالمستشفى المختلط، قدمت المشروع لسيادة رئيس الجمهورية وطلب مني أن يحول مقره من سطاوالي إلى سيدي عبد الله، حيث المساحة أكبر.

لما تكلمت عن المشروع وقلت مستشفى جامعي (CHU)، قال لي: لا! الأحسن أن يكون قطبا، هذا ما جاء على لسان السيد رئيس الجمهورية، قطب طبي يكون فيه البحث وكذا كل التخصصات وهكذا انطلقنا في هذا المشروع؛ وهو حاليا يسير من طرف وزارة الدفاع الوطني في اسطاوالي بسعة 712 سريرا، وأنا بصدد تحضير ملف لأقدمه -إن شاء الله- بخصوص هذا المشروع بطاقة استيعاب قدرها 700 سرير، يشمل كل الاختصاصات وقريب من العاصمة، هذا بالنسبة للقطب، إن شاء الله.

وبخصوص المشروعين المبرمجين بجنوب الوطن، في كل من ورقلة وبشار، بطاقة استيعاب تقدر بـ 500 سرير لكل منهما، واللذين سيكونان بمثابة قطبين صحيين هامين بجنوب الوطن، فلقد تم رفع التجميد عنهما في سنة 2018، وتم اختيار الأرضية لإنجازهما ويتم حاليا دراستهما.

على ضوء ما تقدم، يتبين أن مساعي الدولة في مجال الصحة تتجه نحو خلق أقطاب صحية هامة للتكفل بالمرضى في جميع الاختصاصات وهو ما يتوافق مع الاقتراح الذي تقدمتم به.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد نور الدين بالأطرش للتعقيب على ما جاء من طرف السيد الوزير.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير، المواطن إذا حيزت له الدنيا بحذافيرها وافتقد الصحة فإنه يفتقد كل شيء، يعطوك مال الدنيا كله وأنت تفتقد للصحة فلا جدوى من ذلك المال.

أنا صوبت هذا السؤال على مستشفى كبير يكون وسط الجزائر في نقطة يتساوى فيها كل المواطنين؛ الجزائر عبر مر الزمن -السيد الوزير- منذ أن وجدت، قبل الثورة، أثناء الثورة وبعد الثورة، الإرهاب، الحراك، كل هذه الظروف لم تعجز الجزائر، أسأل الآن كيف يعجزنا بناء مثل هكذا مشروع حيث أنجزنا أعظم منه؟!

السيد الوزير، أمر آخر، لماذا صوبت هذا السؤال؟ نحن نرى مواطنين استعصى علاجهم هنا في الجزائر، يستغيثون، يموتون يوميا في صمت رهيب ويناجونكم.

على من تقع مسؤولية هذا الأمر ما دام أن علاجه استعصى هنا في الجزائر؟ السؤال المطروح: على من تقع المسؤولية؟ من له القدرة على علاجه ولم يفعل ذلك؟ ما دام أن إمكانية علاجه خارج الوطن موجودة، وأقول مؤقتة وفقط، السيد الوزير.

أمر آخر –السيد الوزير– مواطن، شرطي من مستغانم كان يؤدي مهامه وواجبه، يحفظ الأمن والنظام العموميين وقع له حادث لحد الآن ما زال طريح الفراش ولم يستطع الذهاب للعلاج في الخارج، وهو كان يحفظ الأمن العام في الجزائر، ألا يستحق هذا الإنسان (سرلي ميلود) أن يعالج خارج الوطن؟ لحد الآن هو طريح الفراش!

أمر آخر، السيد الوزير، زرت ولاية مستغانم وتفقدت كل مشاريع القطاع، مستشفى 240 سريرا، لحد الآن لم يعد مرسومه، أرادوا أن يبرموا اتفاقيات من أجل مباشرة عملهم ولكن لحد الآن ما زال هذا الأمر مجمدا، لماذا المواطن المستغانمي ما زال ينتظر منذ 13 سنة؟ ماذا عساه أن ينتظر أكثر من هذا؟ لم يستطيعوا حتى اقتناء سيارات الإسعاف واقتنوا ثلاثا فقط ولعدم وجود النظام الأساسي والمرسوم هي متوقفة لحد الآن؛ المراقب المالي اعترض ومن حقه، لأن مثل هكذا أمور رسمية غير موجودة.

أكثر من ذلك، السيد الوزير، مستشفى عشعاشة وبوقيراط وماسرة أتكلم عنها في كل مرة، ودائما أتكلم عن الصحة لأنها مهمة جدا، ولاحظت ذلك، السيد الوزير، عبر العديد من الأسئلة الشفوية أو جلسات الاستماع.

الميزانية شكلية، لا تكفي بالمهام المناطة بتلك المستشفيات، الجزائر بنت مستشفيات ضخمة وإننا نتأمل فيها، هيكل من دون روح، ميزانية شكلية، لا تمكن من إضافة أطباء ولا تخصصات، أتمنى أن تضع حدا لهذا الأمر وتنظر فيه مليا، لأن حتى المرضى سكان عشعاشة التي تبعد عن ولاية مستغانم يذهبون لإجراء عملية تصفية الكلى (DIALYSE) يعانون مشقة المرض والسفر وفي بعض الأحيان يعودون فارغي الأيادي ولا يعالجون.. دقيقة فقط السيد الرئيس! شكرا!.. أكثر من ذلك، السيد الوزير، لقد اتخذ السيد الوالي قرارا حين زيارتكم إلى مستغانم نريد مثل هكذا قرارات، لا نجامل ولكن قلت له في مدة أربع (4) سنوات تكلم عن مستشفى عين تادلس ولو أن صلاحية هذا المستشفى انتهت وأتمنى أن تعيدوا النظر فيه، ولكن مؤقتا من أجل وضع (ETANCHEITE) اتخذ قرارا وقال في مدة أربعة (4) أشهر ووفى بوعده، نريد مثل هكذا قرارات.

رفع التجميد أيضا عن مستشفى شيقيفارا، يصلح لكل شيء –السيد الوزير– والله إلا لمعالجة المرضى! تفقد هذا، القضية قضية وقت، السيد الوزير، والوقت يداهمنا، سأضع تحت تصرفكم هذه الملفات الخاصة بالمرضى من أجل التكفل بهم، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا، هل فيه رد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: أشكر السيد العضو على أهمية الأسئلة وهي عديدة وتحتاج وقتا كبيرا.

رفع التجميد ليس من صلاحيات وزارة الصحة، لو كان باستطاعتنا رفع التجميد عن المستشفيات لفعلنا ذلك، لكن هذا الأمر يتعلق بالميزانية ووزارة المالية، لكن سنعمل على ذلك.

إذا استطعت التواصل مع والي ولاية مستغانم سيقول لك أننا بصدد دراسة ملفين حاليا، نحن نعد المرسوم الخاص بالإنشاء لأن هناك كلية الطب فمن الواجب أن يكون مستشفى جامعي؛ هناك موضوع ربما لم أتكلم عنه وهو المسرعات، لأن داخل المستشفى نضع مسرعين (2 accélérateurs pour la radio thérapie)، أضفتهما حاليا وكل يوم أتكلم مع والي ولاية مستغانم.

سيدي، بالنسبة للعلاج في الخارج، زرت الأسبوع الماضي ولاية البليدة وتكلمت حول بعض الاختصاصات ومعالي الوزير موجود هنا، قلت لهم المرضى الذين يتم تحويلهم للعلاج في الخارج وتدفع كهرباء فرنسا والغاز والرسوم وفلان وفلانة، نبعث مريضا ليتعلموا فيه، الجراح الذي يقوم بالعملية من معه؟ أجانب! أحضر لي الجراح! أحضره هنا وندفع له أجرته، تكلمت مع السيد الوزير واتفقنا على ذلك.

لكن لما الطفل يعلاج هنا يأتي الجراح ومعه طاقمه، ونتعلم معه العملية الأولى والثانية وكل شيء، غدا في الجرائد يقال "استيراد الأطباء" ها هي جرائدنا! الوزير قال

سنستورد الأطباء، وأنا لم أذكر ذلك قط! أنا قلت أجلب الكفاءة، لأننا نحتاجهم ويحتاجوننا ونقوم بوضع جسر بيننا، فنحن نعمل على ذلك وسننشئ أقساما دون ذكرها لعدة أمراض خاصة بجراحة القلب مع تحضير مستشفى ضخم مختص بجراحة القلب للأطفال، والسيد الوزير على علم تم إنفاق الأموال للعلاج هناك، وسيكون جاهزا، إن شاء الله، في (Azur Plage) الخاصة بالاعوجاج هناك أكثر من 200 في الانتظار... يعني الميزانية موجودة للعلاج في الخارج على مرض (Scoliose)، نحن بصدد إعداد هذه الأمور، إن شاء الله، عن قريب سنقلص كل هذا ونجلب الأجانب من ألمانيا من فرنسا من تركيا من تونس كل من حيث أتى، كل جراح يدرك ما لديه من كفاءة ليتعامل معه.

إلى أين نبعث المرضى؟ إلى فرنسا! إذن لنقلب الأدوار نأتي بالجراح ونحسن ضيافته ويتعامل معنا هنا ونستفيد منه، من العملية الأولى فالثانية، فالثالثة والرابعة، حتى نصبح نقوم بها بأنفسنا.

إذن كل ما طلبته، سيدي، هو قيد الدراسة، وهذا يتطلب وقتا، ويجب أن نمحو ما حصل في الماضي؛ لو ترى عدد الأسرة بالمستشفيات، مقارنة بعدد السكان، قليل من الدول التي تملك هذا العدد من المستشفيات والأسرة، قلت لك هناك مستشفى فيه خمسة (5) مرضى وستة (6) أطباء.

شكرا لك، سيدي، سنعمل على تحقيقها هي مسألة وقت وكل أسئلتك في مستواها؛ شكرا سيدي.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نمر الآن إلى قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والكلمة للسيد عبد القادر جديع، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، الموقر،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء، أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يعاني سكان الجنوب وخاصة الشباب، من شبح البطالة، رغم تواجد مؤسسات عديدة وهامة به، فما هي السياسة المعتمدة من طرف وزارتكم في توزيع مناصب الشغل؟ وما هي نسبتها خاصة فيما يتعلق بالتوظيف بالشركات البترولية في هاته الولايات خاصة ولايتي تقرت وورقلة؟ وما مصير العمال الذين وظفوا في إطار الإدماج المهني؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،

السيدة الوزيرة الزميلة، المحترمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أود أن أشكركم، السيد عبد القادر جديع، عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامكم بمسألة التشغيل عامة، ولاسيما في ولايات الجنوب، وولاية ورقلة بصفة أخص، مع إضافة ولاية تقرت مع التهنئة والتبريك لأهل هذه المنطقة الغالية.

إن سوق التشغيل في الجزائر يؤطره القانون رقم 04 -19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، وبالنظر لخصوصيات ولاية الجنوب، قامت السلطات العمومية بوضع تدابير إضافية تحفيزية، تضمنتها تعليمة الوزير الأول المؤرخة في 11 مارس 2013، التي تهدف أساسا إلى ضمان التسيير الشفاف والصارم لسوق العمل في هذه الولايات، ومنح الأولوية في التشغيل والتوظيف لساكنة هذه المنطقة، وقد تم تعزيز هذه التعليمة بالمنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 11 يناير 2017 المتعلق بالإجراءات الخاصة بانتقاء وتوظيف اليد العاملة وتعزيز التكوين عن طريق التمهين في ولايات الجنوب، حيث

شرع العمل به في مرحلة تجريبية على مستوى ولاية إليزي، وتم توسيعه إلى كل من ولاية ورقلة والأغواط ويجري منذ أسبوع تعميمها على باقي ولايات الجنوب القديمة والحديثة، ومن شأن هذا الإجراء تدعيم الشفافية في توجيه وتنصيب طالبي العمل، مع التطبيق الصارم في الأولوية للتشغيل والتوظيف لأبناء هذه المنطقة.

تتوفر ولايات الجنوب على غرار باقي الولايات على مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) وفروعها التي تضطلع بمهمة الوساطة والتنظيم بالاعتماد على النظام المعلوماتي المعروف باسم الوسيط. وفي هذا الصدد، لابد من التأكيد بأن خلق فرص العمل مرهون بعملية الاستثمار والإقلاع الاقتصادي اللذين يرتكزان على المؤسسة، باعتبارها مصدر الثروة والنشاط وهي خلاقة لمناصب العمل، في حين تتمثل مهمة قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في تنظيم وتسيير سوق الشغل دون التمييز بين المؤسسات، سواء كانت من قطاع المحروقات أو قطاعات النشاطات الأخرى، أي أن الأفضلية ممنوحة لأبناء الجنوب، سواء في الشركات البترولية أو في باقي المؤسسات العمومية أو الخاصة.

وفي هذا الإطار يسهر القطاع، من خلال مهمة الوساطة في التشغيل على إرساء وإضفاء الشفافية والمساواة في معالجة عروض العمل، لاسيما عن طريق إشهارها الواجب على مستوى الهياكل المحلية للتشغيل في جميع الولايات، بما فيها ولاية ورقلة وولاية تقرت، ويتم الإعلام بها يوميا من خلال الإذاعات المحلية وعبر الموقع الإلكتروني للوكالة، بعد توزيعها من قبل الفرع الولائي على الملاحق المحلية للتشغيل، هذه العروض تتم معالجتها باحترام التخصص والأقدمية في التسجيل، وعلى إثر ذلك يتم إعداد القوائم الإسمية للمترشحين وترسل إلى المؤسسات التي أودعت عروض العمل.

وأذكر بأن أحكام المادة 19 من القانون 04 -19 سالف الذكر، تلزم المؤسسات بتقديم المعلومات المتعلقة بالاحتياجات لليد العاملة والتوظيفات التي قامت بها إلى الوكالة الوطنية للتشغيل، حسب فترات وخصائص حددها المرسوم رقم 09 -94 المؤرخ في 22 فبراير 2009 المحدد لفترات وخصائص المعلومات وكذا المعطيات الإحصائية المرسلة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل من طرف المستخدمين والبلديات والهيئات الخاصة المعتمدة للتنصيب. إضافة إلى ذلك، يسهر قطاعنا بصفة منتظمة، من خلال مصالح مفتشية العمل على مراقبة تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال تنصيب العمال والتشغيل، لاسيما متابعة تطبيق تعليمة الوزير الأول الخاصة بتسيير التشغيل في ولايات الجنوب، كما تقوم ذات المصالح وبصفة دورية بإخطار اللجنة الولائية القطاعية المشتركة (تحت رئاسة السادة الولاة) بالخروقات المحتملة المسجلة، قصد اتخاذ التدابير اللازمة، وفقا للصلاحيات المخولة لها، بالإضافة إلى رصد المخالفات وتحرير المحاضر ضد الهيئات المستخدمة التي تقوم بالتوظيف، أقول الهيئات أو الشركات المستخدمة التي تقوم بالتوظيف، دون احترام الإجراءات المتعلقة بتنصيب العمال المنصوص عليها قانونا، وإعلام الجهات المعنية بالنقائص المسجلة في هذا الشأن لغرض تداركها وتصحيحها.

السيد عبد القادر، المحترم، أما فيما يخص الشق الثاني من سؤالكم الاستباقي، والمتعلق بعملية إدماج الشباب المنتسبين لجهاز المساعدة على الإدماج المهني، فقد تم التكفل به بموجب المرسوم 19 -363، المؤرخ في 8 ديسمبر 2019. تلكم هي أهم المعطيات المتعلقة بالإنشغال الذي رفعتموه والتي أردت إفادتكم بها، مجددا شكري لكم، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، على اهتمامكم بمسألة التشغيل عامة وبولايات الجنوب بصفة خاصة.

أشكر الجميع على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد عبد القادر جديع، فليتفضل.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي الرئيس، شكرا معالي الوزير على الرد.

معالي الوزير، لدينا مشكل ونطلب منكم الإعانة، فيما يخص القوائم التي ترسل إلينا مثلا 400 عامل، 30 منهم فقط من يتم تنصيبهم، و370 لا يتم تعويضهم! يقولون لنا لم ينجحوا، عوض لي؛ لنرسل آخرين لإجراء مسابقة أخرى!

ونطلب من وزارتكم والمديريات المكلفة بالعمل مرافقة

العمال في التنصيب، فهم يكثرون عليهم الطلبات، السكانير، الراديو، حيث يستغرقون 8 أشهر دون رد بالرفض أو القبول.

طلب آخر معالي الوزير، وهو إرسال لجنة تحقيق في تنصيب العمال في ولايتي ورقلة وتقرت، احترنا من أين أتى أولئك الذين نصبوا!! وأولادنا لا يستفيدون وأنتم على علم بذلك، سيدي الوزير، نسمع كل يوم بأن أبناء الولاية قطعوا الطريق، فما عليكم إلا أن تساعدونا! لا نملك الكثير، على الأكثر، 400 طالب عمل فلو يتم تنصيبهم تنتهي الفوضى في الولاية، لأنهم سينشغلون بعملهم، من 400 عامل، نجح 30 فقط و370 لا يعوضونهم!! تعطى لمعارفهم الخاصة، نحن نريد أن تكون هناك مراقبة، معالي الوزير، تكلف وزارتكم مفتشين، لأن فيه تلاعبا كبيرا في تنصيب العمال في حاسي مسعود وتقرت، تعطى الكشوفات سرا، حيث نحبذ أن ينصب المواطن الضعيف، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد الوزير، إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا للسيد الرئيس، والشكر موصول لعضو مجلس الأمة، المحترم، أود فقط أن أشير إلى أن الوزارة لما بلغها خبر إشكالية التوظيف في ولاية ورقلة، أرسلنا مفتشين مركزيين إلى ولاية ورقلة، حيث مكثوا هناك 3 أيام كاملة، وكان هناك تحقيق حول إشكال التوظيف في الجنوب وولاية ورقلة بالخصوص، أول إجراء اتخذ هو إقالة مدير التشغيل من منصبه واستبداله بآخر يكون أكثر كفاءة وحضورا؛ الأمر الثاني يتعلق بعدد المناصب المطروحة، فهذا الأمر يهم الشركات المشغلة فقط، نحن كوزارة مكلفة بهذا الجانب نسهر على التطبيق الصارم، والأسبقية المطلقة لأبناء المنطقة.

حاليا يأتي التوظيف من طرف الشركات المعنية إلى الوكالة الولائية، توزع الخبر على الوكالات المحلية وعددها 13 على مستوى ولاية ورقلة إن لم أخطئ، في كل بلدية هناك وكالة محلية للتوظيف.

الآن، ما طرحتموه، من أننا نرسل الناس إلى الشركات من أجل إجراء مقابلة ولإختيار المترشحين، فهذا خارج عن نطاقنا، بل يهم العامل مع المؤسسة الطالبة لليد العاملة.

أشرتم إلى إشكالية مرافقة الشباب، صحيح! مثلا أبناء ورقلة لكي يذهبوا إلى حاسي مسعود ولا يملكون نقودا ولا يعرفون.. إلخ، ندرس هذه القضية، إن شاء الله، من خلال مرافقة الشباب ميدانيا لما يتنقلون إلى شركات العمل، وأذكر فقط أن نسبة البطالة الوطنية تقارب الآن حوالي 11.8٪ على المستوى الوطني، أما في ولاية ا لجنوب فالنسبة أقل من هذا، والحمد لله، لأن إمكانيات العمل متوفرة في هذه المنطقة أكثر من المناطق الأخرى، مع التذكير أننا حريصون على التطبيق الصارم لأسبقية اليد العاملة المحلية في التوظيف ولا يلجأ إلى المناطق الأخرى إلا في حالة عدم وجود العامل ذي المؤهلات المطلوبة محليا، وذلك ما نسهر عليه، وأؤكد مرة أخرى أننا لما سمعنا أنه كان هناك إشكال حيث أوفدنا لجنة تحقيق ومراقبة وتفتيش إلى ولاية ورقلة واتخذنا الإجراءات التصحيحية اللازمة، وكذلك أوفدنا نفس اللجنة إلى ولاية الأغواط، حيث كان هناك غبش على مستوى هذه الولاية، متعلق بالتوظيف في حاسي الرمل، الأمور الآن مستتبة والحمد لله؛ بارك الله فيك على السؤال، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات الأخيرة في موضوع حساس جدا، هذه التوضيحات ستوضح أمورا كثيرة؛ ومع نفس القطاع أحيل الكلمة إلى السيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة، الموقر،
السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

دون الرجوع إلى الحيثيات، أمر مباشرة إلى السؤال، وسؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير العمل والتشغيل

والضمان الاجتماعي، المحترم، ويتمحور نصه كالآتي:

لا أحد ينكر ما تبذله الدولة الجزائرية من جهود مادية ملموسة، تمس المواطن وتعود عليه رأسا بالنفع في مجالات شتى وفي قطاعات متنوعة ومنها قطاع العمل، هذا القطاع الذي يمس الشريحة الكبرى من المجتمع.

وعلى الرغم من الجهود الجبارة التي يبذلها مسؤولو هذا القطاع، إلا أن ثمة ما يشوب هذا الجهد، خاصة على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، الذي يعرف نقصا فادحا في التأطير، وهو مبرر بالعجز الذي عرفه في السنوات الماضية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر وكالة ولاية تيارت التي تعاني نقصا في التأطير خاصة شعبة التعويضات وأعوان الأمن وبدرجة أقل المراقبة الطبية والإدارة العامة، فمنذ سنة 2009 إلى يومنا هذا سجل عجز قدر بـ 126 عاملا دون تعويضهم وأغلبهم أحيلوا على التقاعد دون تجديد لهذا التأطير.

مع أن السلطات المحلية لولاية تيارت وعدت بفتح هياكل جديدة لتخفيف الضغط عن الوكالة المركزية إن توفر شرط التأطير على أنه تم -في إطار هذا الوعد- فتح ملحق جديد بهياكله ومستلزماته ببلدية زمالة الأمير عبد القادر، التي تبعد عن مقر الولاية بـ 160 كلم، وذلك منذ شهر أوت 2019، ولكن نقص التأطير وعدم خلق مناصب جديدة جعله هيكلا من دون روح وما زالت أبوابه مغلقة لحد الساعة.

مع العلم أن ولاية تيارت مصنفة في الدرجة الثانية، حسب عدد المؤمنين اجتماعيا، مع أن هناك من الولايات من هي في تصنيفها، إلا أن عدد عمالها يضاعف عدد عمال وكالة تيارت.

السيد الوزير،

كيف ترون الحلول الآنية والمستقبلية -الراهن والآفاق- لهذا القطاع وفي ولاية تيارت على وجه التحديد؟

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ بتوجيه خالص الشكر للسيد أحمد بوزيان، عضو مجلس الأمة، على اهتمامه بقطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وعلى ما ورد في سؤالكم، سيدي، من تثمين للجهود المبذولة من طرف الدولة لصالح المواطن.

وفيما يتعلق بمسألة تأطير مصالح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)، في ولاية تيارت وبزمالة الأمير عبد القادر على وجه الخصوص، إسمحوا لي بداية أن أذكر بأن قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وفي إطار البرنامج العملي للحكومة، وضع استراتيجية ترمي إلى تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها.

أصرح اليوم رسميا بحذف أكثر من 40 وثيقة من الوثائق التي كانت تقدم إلى هذه المصالح، هذا عن طريق الرقمنة، والذهاب بالرقمنة إلى التقليل من العنصر البشري في عمل هذه الهيئات، قصد الرفع من جودة الخدمات، ولتمكين المواطنين من الحصول على أغلبها دون عناية التنقل نحو المرافق الإدارية، وقد قطع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية أشواطا كبيرة في هذا المجال، حيث سجل انخفاضا مضطربا لعدد المرتفقين الذين يتنقلون إلى مرافقه للاستفادة من خدماته بداية من سنة 2011، أي منذ بداية تعميم استعمال بطاقة الشفاء على غرار المرضى المزمنين والمتقاعدين وتوسع استعمالات بطاقة الشفاء انطلاقا من التعويض عن الدواء إلى الطبيب المعالج وصانع النظارات الطبية وتصفية الدم والجراحة القلبية والتوليد لدى المؤسسات الطبية الخاصة المتعاقدة، وغيرها من الخدمات التي تعتمد على إجراء الدفع من قبل الغير (Le Tiers Payant)، وهذا ما يعفي المؤمن له اجتماعيا من عناء التنقل إلى مصالح الصندوق للحصول على التعويضات، ما أدى إلى التناقص الكبير للوافدين على هذه المرافق.

وتجسدا لالتزامات السيد رئيس الجمهورية وعملا بمخطط

عمل الحكومة، يحرص القطاع على الرصد الدائم وتحليل أسباب تنقل المرتفقين نحو هياكل الصندوق، على غرار باقي الهيئات التابعة للقطاع، قصد توفير الحلول الرقمية التي تغنيهم عن عناء التنقل، حيث أصبح بالإمكان القيام بالعمليات التالية عن بعد:

1 – عمليات الانتساب وترقيم أرباب العمل والعمال.
2 – تقديم التصريح السنوي والدوري للأجور.
3 – الحصول على شهادات تحيين.
4 – إستخراج شهادة الانتساب.
5 – طلب بطاقة الشفاء وتجديدها.
6 – التصريح بالعطل المرضية.
7 – طلب رأس مال الوفاة.
8 – التبليغ عن تعويضات الأداءات الطبية والتعويضات اليومية الخاصة بالعطل المرضية.

بالإضافة إلى الحلول الرقمية التي ألغت العديد من الأعمال للعمليات التي كانت تقع على عاتق مستخدمي الصندوق؛ أذكر هنا أن (CNAS)، فقدت خلال 4 سنوات ما يقارب 6000 موظف ولم يتم استخلافهم، وذلك في إطار العقلنة في تسيير المال العام، ولكننا نفكر الآن على مستوى الوزارة في دراسة إمكانية فتح التوظيف حسب المعطيات الموضوعية لهذا الجانب، نظرا لما له من مآلات وانعكاسات مالية قد تضر بميزانية هذا الصندوق.

السيد عضو المجلس الأمة، المحترم، أما بخصوص بلدية زمالة الأمير عبد القادر، فكما تفضلتم بسؤالكم، وبالنظر إلى أن الملحقة قد تمت تهيئتها وتجهيزها وأن عدد السكان الذين ينتظرون خدماتها يقارب 24000 مواطن، بالإضافة إلى أن المسافة بينها وبين أقرب مركز للدفع على مستوى قصر الشلالة تقارب 50 كلم، فأبشر من خلال مجلسكم الموقر مواطني هذه المنطقة التاريخية بقرار الشروع في استكمال إجراءات فتح هذه الملحقة في الشهرين القادمين، إن شاء الله، ذلك بعد ربطها بمختلف الشبكات التقنية ثم تزويدها بالعنصر البشري الضروري، سواء بالتحويلات أو التوظيف الجديد عند الاقتضاء.

تلكم هي أهم المعطيات المتعلقة بالانشغال الذي رفعتموه إلينا، أجدد لكم كل شكري على اهتمامكم بقطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وعلى اهتمامكم بشأن مواطنينا على المستوى المحلي، أشكر الجميع على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد أحمد بوزيان، فليتفضل.

السيد أحمد بوزيان: أشكر السيد الرئيس، وأشكر السيد الوزير على عناصر الإجابة، نحن لا نشك في كفاءته ولا في مساره المهني المشرف، نحن أردنا فقط رفع هذا الانشغال وهناك بعض الولايات مصنفة مع ولاية تيارت في الدرجة الثانية، لكن عدد العمال بها ضعف ولاية تيارت، لست أدري لماذا!!

بخصوص التوظيف، قلتم إن هناك توظيفا في الآفاق، أما بخصوص زمالة الأمير عبد القادر –السيد الوزير– أنا أعرفها عن قرب وهم يطالبون بتوظيف أبناء المنطقة بهذا الملحق.

لدي انشغالان أبلغهما لمعاليكم، الأول عن الصعوبات التي تتلقاها مديرية التشغيل، حول تسريع عقود الجهاز (DAIP) جهاز المساعدة على الإدماج المهني، من خلال إعطاء اليد لفتح العقود المستوفية للشروط، تفاديا لأي تأخر في عملية الإدماج.

الثاني، وقد تفضل زميلي بالحديث عن فئة عقود ما قبل التشغيل، فهم يطالبون من سيادتكم التوضيح أكثر، وخاصة عمال القطاع الخاص الذين يطلبون إدماجهم في القطاع العمومي، شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ إذا كان هناك رد السيد الوزير؟

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا سيدي الرئيس، والشكر موصول للسيد عضو مجلس الأمة، المحترم.

الأصل في التوظيف، وإن كان، فمن باب العقلنة وترشيد العمل، الأسبقية المنطقية تكون لأبناء المنطقة، إن شاء الله.

أما بخصوص سؤالكم الذي قد يؤدي بنا إلى الكلام المطول حول قضية الإدماج، أحضرت معي اليوم وثيقة تبرز الجهد المبذول خلال 3 أشهر الماضية؛ لما استلمت

الوزارة وجدت 20000 مدمج، والبارحة وصل العدد إلى 52000، هذه العملية لما لها من أهمية أتابعها شخصيا يوميا، وإنما الأمر وإن كان مسندا إلى الوزارة فهو متعلق بالقطاعات المعنية بالتوظيف، أذكر هنا أن 72٪ من أبنائنا الآن وصل عددهم 340000 في قطاع الداخلية والتربية الوطنية، وفيه الآن متابعة يومية واستطعنا تحريك العملية، فبإذن الله تعالى، بهذه الوتيرة نستطيع تفعيل العملية أكثر مع التوضيح أن هذا عهد تتكفل به الدولة، وهي عملية موجودة في برنامج عمل الحكومة، الانشغال الأهم عندنا على مستوى الوزارة هو هذا، ودائما مع السادة الولاة فيه –حقيقة– تباين بين ولاية وولاية، حسب مناصب العمل المتاحة، وفيه حتى تباين في عدد المنتسبين لهذا الجهاز من ولاية إلى ولاية، لأن التوظيف في السابق لا أعرف لأي منطق كان خاضعا؟!، وأطمئن مرة أخرى أبناءنا وبناتنا المعنيين بهذه العملية، أنها في صلب اهتمامنا وأن الإكراهات الموجودة سواء على مستوى الوزارات المعنية أو على مستوى وزارة المالية أو على مستوى المدير العام للوظيف العمومي، دائما في كل أسبوع نخطو خطوة إضافية، وأنا الآن وإن كنت مرتاحا للنقلة النوعية التي سجلناها على مستوى الإدماج، إلا أنني لست راضيا عن الوتيرة، وما زالت طموحاتي لم تبلغ السقف المأمول، ذاك من نتمنى الوصول إليه في القريب العاجل –إن شاء الله– في خدمة بلادنا وإسعاد بناتنا وأبنائنا المعنيين بهذه العملية، بارك الله فيكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ دائما مع نفس القطاع، والمتدخل الأخير، السيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: بسم الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة الوزيرة والسيد الوزير،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بالسؤال الشفوي التالي:

لاحظ المواطن البطال عند تقدمه للمشاركة في مسابقات وعروض العمل، مشاركة بعض الموظفين والعمال بالمؤسسات، بصفة آلية وعادية في هاته المسابقات، رغم أن لديهم منصب عمل دائم أو مؤقت، والغريب في الأمر أننا لا نجد لهم أثرا ضمن المسجلين لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وهذا ما يعني وبوضوح وجود خرق صارخ للقانون وتلاعب كبير في عملية التسجيل بالصندوق والتشغيل.

السيد الوزير، إن هذا الطرح قد لوحظ من طرف المواطن البطال، خاصة الشباب منهم، فأبدوا استغرابا كبيرا وتساؤلا عن الموضوع.

– متى تراجع وزارتكم الرقمنة في تسيير ملفات التوظيف؟

تقبلوا، معالي الوزير، فائق عبارات الاحترام والتقدير وشكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المحترم،

الزميلة الوزيرة، المحترمة،

سيداتي الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

الصحفيات و الإخوة الصحفيون،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أتفضل بشكر السيد عضو مجلس الأمة، على اهتمامه بقطاعنا وعلى هذا السؤال، وعناصر إجابته هي التالية:

أولا: أذكر بأنه يمكن لأي عامل نشط أن يسجل نفسه كطالب عمل –أعيد– يمكن لأي عامل نشط أن يسجل

نفسه كطالب عمل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل، وأن يشارك في عروض العمل المتاحة، وفق الشروط المحددة من طرف المؤسسات الاقتصادية صاحبة العروض.

ثانيا: أما فيما يخص قضية عدم تأمين العمال الواردة في انشغالكم، فيقع انتساب الإجراء إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء على عاتق صاحب العمل، ذاك وفقا لأحكام القانون رقم 83 -14 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، الذي يلزم صاحب العمل بتقديم طلب انتساب المستخدم في غضون 10 أيام التي تلي بداية نشاط الأجير، وإذا لم يأت صاحب العمل بواجب التصريح بالعامل وتأمينه، فإنه يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في القانون، وفي هذا الصدد، تتولى مصالح مفتشية العمل مراقبة مدى تطبيق هذا القانون والتنظيم المتعلقين بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وعلى سبيل المثال، أذكر أنه قد تم تسجيل 8900 عامل غير مصرح بهم خلال سنة 2019، وتم تسجيل 2600 عامل غير مصرح بهم سنة 2020، أي أن هناك انخفاضا كبيرا جدا في عدد العمال غير المؤمنين، ذلك بالنظر إلى عمل المراقبة والتفتيش التي تقوم بها مصالح هذه الهيئات.

ثالثا: لقد عرفت إجراءات الانتساب للضمان الاجتماعي قفزة نوعية خلال سنة 2020، بفضل رقمنة الإجراءات التي سمحت بتسريع عملية الترقيم وتقليص آجال معالجتها، بالاضافة إلى وضع خدمة للتصريح بالعمال عن بعد، حيث تم تسجيل 313350 ملف طلب ترقيم عن طريق البوابة الإلكترونية لهذه السنة، كما تم تقليص المدة بين طلب الترقيم وتنفيذه إلى معدل 7 أيام عوض 10 سابقا.

سيدي الفاضل، إننا نشارككم الرأي بوجود اختلالات، وأن هناك من يسعى إلى التحايل على الإجراءات بعدم التسجيل في الضمان الاجتماعي، بغرض التهرب من دفع الاشتراكات بالنسبة للمستخدمين أو للحصول على أكثر من وظيفة أو مزايا اجتماعية أخرى، مثل السكن الاجتماعي ومختلف إعانات الدولة بالنسبة للعامل، ونسعى إلى محاربة هذه السلوكيات، من خلال الرقابة والتفتيش المستمرين وكذا الرقمنة والربط الإلكتروني بين كل الهيئات التابعة للقطاع، بالإضافة إلى تعميم التصريح عن بعد وجعله إجباريا عن طريق تعديل التنظيم الحالي.

ختاما، أذكر أن توجيه طالبي العمل، في إطار معالجة عروض العمل من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل، يتم باستعمال النظام المعلوماتي المعروف باسم الوسيط، الذي يقوم بالموافقة أو بالمقاربة بين طلبات وعروض العمل بشكل آلي وآني، ويقوم كذلك بمعالجتها بهذه الطريقة، وتوضع فيه شروط المؤسسات المستخدمة الطالبة أو العارضة لمناصب العمل، بما في ذلك طالبو العمل الناشطين، مع احترام مبدإ الأقدمية في التسجيل.

تلكم هي، أخي المحترم، أهم المعطيات المتعلقة بالانشغال الذي رفعتموه والتي أردت إفادتكم بها، مجددا شكري لكم على اهتمامكم بقطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الشكر موصول للسيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة، على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وفقنا الله جميعا لما يحبه ويرضاه ولما فيه صلاح بلادنا وإصلاح العباد والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ تفضل السيد محمد سالمي.

السيد محمد سالمي: شكرا للسيد الرئيس؛ أشكر السيد الوزير على الإجابة التي جاء بها ردا على السؤال الشفوي، فقط أتمنى أن تجسد القرارات المتخذة في الميدان، لأن المواطن، خاصة فئة الشباب، سئموا من كثرة الكلام النظري وكذا الوعود التي تبقى دائما دون تجسيد، فلابد من عصرنة الإدارة وأجهزة الرقابة؛ ولا سبيل إلى ذلك إلا بالرقمنة، التي تقضي على المحسوبية والجهوية والبيروقراطية، والتي تعرقل مشاريع التنمية وتعطل كل برامج التشغيل وتمس بمصداقية الدولة، وكذا برنامج السيد الرئيس، عبد المجيد تبون وحتى السيد الوزير الأول قد صرح لدى تدشينه مسرع المؤسسات الناشئة في أولاد فايت أن الحكومة تعاني من البيروقراطية!

إذن -معالي الوزير- لابد من الإسراع في عصرنة الإدارة وأجهزة الرقابة باستعمال الرقمنة، من أجل أخلقة الحياة الاقتصادية والقضاء على الممارسات البيروقراطية، مثلما قال السيد الوزير الأول؛ أشكركم - معالي الوزير- على الإجابة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الأخيرة للسيد الوزير.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا مرة أخرى للسيد الرئيس، والشكر موصول للسيد عضو مجلس الأمة على تعقيبه.

أولا –السيد الرئيس– أريد أن أؤكد على حزمي وعزمي وسهري على تنفيذ كل ما تقدمت به من وعود، وفي هذا الصدد أؤكد –السيد الرئيس– على ضرورة زيارة بوابة الوزارة، حيث تتوفر على كل الإجراءات المتعلقة بالرقمنة، وأطمح أن يكون القطاع في الريادة. ومن هذا المنبر، أود أن أعلن اليوم عن الإجراءات المتخذة في قطاع العمل، بالخصوص، إضافة إلى الرقمنة التامة وإسداء التعليمات إلى كل المنتسبين إلى القطاع في التعامل مع المرتفقين:

1 – منع الرفض الشفهي، فكل رفض يتم من طرف العاملين في القطاع يجب أن يكون مكتوبا ومعللا.

2 – وجوب تقديم وصل تسليم أي ملف واعتباره ملفا كاملا، يعد هذا الوصل إشهادا على أن الملف قد سلم فعليا وأنه كامل مستوفي لكل الشروط.

مع الشكر الجزيل للمنتسبين للقطاع على التجاوب الكبير الذي لقيته لديهم ونسعى، إن شاء الله، للرفع من نوع الخدمة المقدمة للمواطنين؛ ولكم أن تطلعوا اليوم على الصحافة الوطنية وهي مشكورة، حيث نشرت مجموع الإجراءات المتخذة في القطاع ومجموع الوثائق التي قمت بإلغائها في إطار التخفيف عن المواطنين ومحاربة البيروقراطية، وكذلك في إطار السعي المطرد لرقمنة القطاع.

شكرا لكم، سيدي المحترم، الشكر موصول لكل أعضاء مجلس الأمة الموقر، بارك الله في الجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا جزيلا للسيد الوزير؛ نحن في نهاية اجتماعنا وبدوري أشكر كل الإخوة الذين طرحوا الأسئلة الموجهة لهذه القطاعات الهامة، كما أشكر الإخوة الوزراء على أجوبتهم، وهذا التوافق له كل الأهمية، فعندما نتكلم عن الصحة، وعن التعليم العالي وكذا الشغل والضمان الاجتماعي، فهذه هي سياسة الجزائر، وركائز الجزائر الهامة، التعليم لأولادنا من الابتدائي حتى الجامعة، مجانية الطب لكل الجزائريين، الضمان الاجتماعي لكل الجزائريين.

لما نقارن أنفسنا، صحيح هناك صعوبات ومشاكل، هناك أيضا سوء فهم في بعض الأحيان، واللامركزية، كل هذه القطاعات الهامة بصفة عامة التي تمس كل الشعب الجزائري في الحاضر والمستقبل، في ميدان الصحة وكذا التعليم، نفتخر بها جدا.

صحيح، إننا في مرحلة تعتبر صعبة، وهي صعبة حقا، لأننا بصدد بناء دولة من جديد، دولة لا تزول بزوال الحكام، وهذه الدولة ليست قائمة بقرار أو تصريح فقط، بل بالعمل المتواصل يوميا؛ لما نلاحظ الشهور والأيام الأخيرة التي مضت وكأننا ما زلنا في المرحلة الانتقالية، لكننا تجاوزنا تلك المرحلة الانتقالية، بعد رفض العهدة الخامسة ورفض امتداد العهدة الرابعة ورجعنا للشرعية الدستورية، ونظمنا انتخابات، وكانت شفافة ومراقبة من طرف هيئة وطنية مستقلة معترف بها عالميا، وبعد هذه الاستحقاقات، انتخب رئيس الجمهورية بكل حرية وشفافية وباعتراف الداخل والخارج، وحتى الإخوة الذين ترشحوا لمنصب رئيس الجمهورية، اعترفوا بفوز السيد عبد المجيد تبون، وهذه سابقة في التاريخ الجزائري، وقد كانت رسالة من الرسائل الهامة التي بعثت بها الجزائر للخارج.

بعد كل هذا وطبقا لبرنامج الرئيس، الذي انتخب عليه الشعب، جاء تعديل الدستور، الذي انتخب عليه حاليا، والذي تمت من خلاله قراءة مفهوم "بناء الدولة"، ولن نستكمل هذا البناء في شهر أو شهرين أو حتى في مدة سنة، بل يتطلب ذلك مراحل؛ صحيح الوضع الصحي الذي عشناه أدى إلى تعطيل بعض الأمور، ولكننا واصلنا المضي تدريجيا محطة بمحطة، ونحن ماضون نحو الانتخابات التشريعية ثم المحلية (البلدية والولائية) لنستكمل هذه الهياكل وبعد ذلك نمر لأمور أخرى.

كل شيء يسير على ما يرام ولكن لما نرى رد الفعل من الداخل وبصفة خاصة من الخارج، نتساءل لماذا؟ بالنسبة للديمقراطية فنحن بصدد تطبيقها، بناء الدولة كذلك، نحو بنائها تدريجيا، فلم كل هذا؟! الجواب هو لأنهم لا يريدون أن تتمتع الجزائر بالديمقراطية الحقيقية!!

(تصفيق)

ولا يحبون أن ترفع الجزائر رأسها أبدا، وأن تكون كلمتها مسموعة في المحافل الدولية، في كل القضايا المطروحة

في العالم، وبصفة خاصة القضايا الجهوية؛ فمثلا بالنسبة للقضية الفلسطينية، هل غيرنا شيئا من موقفنا تجاه الشعب الفلسطيني حتى الآن رغم كذا وكذا وكذا؟

في سنة 1967 قطعنا العلاقات مع أمريكا، ومن ذا الذي – حينها – يقطع العلاقات مع أمريكا؟ وأمريكا تفهمتنا آنذاك، ليس من أجل الجزائر، بل من أجل فلسطين، فكيف نسكت اليوم عن القضية الصحراوية ومسألة تصفية استعمار مُتاخمَة لحدودنا، علما أن الملف مطروح على مستوى جمعية الأمم المتحدة والعالم كله يعترف بها؟ ويقال: لماذا تؤيدهم الجزائر؟ الله غالب، هذه هي الجزائر، دائما مع تقرير مصير الشعوب، واستقرار المنطقة، كذلك موقف الجزائر مع ليبيا، معروف منذ البداية، موقف رئيس الجمهورية، منذ البداية ثابت، حيث قال: "إن القضية ليبية، ليبية" وهي خط أحمر، ونحن ضد التدخلات الأجنبية حيثما أتت، والمشكل يحل ما بين الليبيين، والحمد لله تحاور الليبيون فيما بينهم، وأقاموا حكومة واعترفوا بها وهي تسير في الطريق الصحيح، لكن لا أحد يقول هذا هو رأي الجزائر منذ البداية! لكننا نذكر أنفسنا بموقف الجزائر منذ البداية حتى لا نغلطها.

نحن نلاحظ ونشاهد كل هذا التكالب على الجزائر، وإن شاء الله ستكون لنا مناسبات أخرى وكثيرة للرد، لأننا على حق، ولأن شعارنا هو مستمد من بيان أول نوفمبر "من الشعب وإلى الشعب"، مصدر الحكم هو الشعب ويخدمه في نفس الوقت، في دولة مستقرة ودائمة لنا وللأجيال القادمة.

على كل حال، في كل مناسبة نحاول أن نذكر ببعض الأمور؛ وأمامنا نضال ومعارك سياسية يجب علينا أن نواجهها بكل ديمقراطية؛ الذي انتخبه الشعب فأهلا وسهلا به، مهما كان لونه، المهم أن يمثل الشعب، والشعب هو الوحيد الذي باستطاعته تغييره، لكن الشيء الوحيد غير القابل للتغيير هي الدولة، لأنها ملك للجميع وليست هي الحكم، فالحكم يتغير من مرحلة إلى أخرى، من محطة إلى محطة، حسب رغبات الشعب، ولكن الدولة تبقى ثابتة دائما، تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ الجلسة مرفوعة.

(تصفيق)

رفعت الجلسة في الدقيقة الثالثة والعشرين
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 4 شعبان 1442
الموافق 18 مارس 2021

الرئاسة: السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة عشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة والسادة، أعضاء الحكومة ومساعديهم، وبالزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة، وبأسرة الإعلام والصحافة.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، طرح عدد من الأسئلة الشفوية التي تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة، وكذا الاستماع إلى الأجوبة عليها.

وقبل ذلك، أعلمكم أن السيد وزير الأشغال العمومية والنقل تعذر عليه التواجد معنا في هذه الجلسة بسبب تنقله الطارئ رفقة وفد وزاري للوقوف على آثار الزلزال الذي ضرب ولاية بجاية ليلة أمس، سائلين الله عز وجل السلامة لمواطنينا في تلك المنطقة.

واستنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا الإجابة عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد بوجمعة زفان، لطرح سؤاله على السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، فليتفضل مشكورا.

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،
نساء ورجال الإعلام الأكارم،
جميع الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام مواد الدستور، التي تحدد وتنظم سير هذه الجلسة، نطرح هذا السؤال على السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، هذا نصه:

يعد قطاع الشؤون الدينية والأوقاف من أهم القطاعات التي يجب تشجيعها وتدعيمها من طرف الدولة والمجتمع باستمرار، نظير ما يقوم به في الحفاظ على ترسيخ قيم المجتمع، فضلا عن مساهمته الفعلية والفعالة في تربية وتكوين وتوعية أفراد المجتمع، من خلال تكفله واهتمامه بتحفيظ القرآن الكريم والسيرة النبوية وكل العلوم ذات الصلة للصغار والكبار على حد سواء.

في هذا الصدد، تمتاز ولاية أدرار بميزة خاصة عن غيرها من الولايات، كونها خزانا ترتوي منه الشجرة التي يوزع ثمارها عبر كافة ولايات الوطن بل يصل إلى الخارج، ممثلا في الذين يتم تكليفهم بتدريس وتعليم القرآن الكريم وفي

أئمة المساجد المتواجدين في العديد من الولايات وفي بعض الدول المعنية، حيث يوجد على مستوى الولاية 30 مدرسة وزاوية قرآنية تعتمد نظاما داخليا وخارجيا، يدرس بها 10343 تلميذا، منهم 4021 يتمتعون بالنظام الداخلي بصفة دائمة، في حين يبلغ عدد المدارس القرآنية المتواجدة في قصور بلديات الولايات، 589 مدرسة بها 63285 تلميذا وتلميذة، ومنذ سنوات يتم الإلحاح من طرف الطلبة والطالبات وأوليائهم ومن طرف المجتمع بصفة عامة على فتح معهد لتكوين إطارات الشؤون الدينية على مستوى الولاية، كما هو الحال في بعض الولايات الأخرى وذلك مراعاة للصعوبات والأتعاب والتكاليف التي يتلقاها الراغبون في التكوين في هذا المجال، خاصة منهم فئة الإناث عند إجراء المسابقات. لأجل هذا، نتقدم لسيادتكم بهذا السؤال:

لماذا تأخرت الوزارة عن فتح معهد تكوين إطارات الشؤون الدينية بولاية أدرار، بالرغم من توفرها على المعطيات الأساسية لذلك، علما بأنه يمكن استغلال المقر المخصص حاليا لفرع المركز الثقافي الإسلامي والذي لا يحتاج إلا لبعض الترميمات والتهيئة القليلة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوجمعة زفان، والكلمة للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف للإجابة على السؤال المطروح.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد؛

السيد نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

زملائي السيدة والسادة الوزراء،

السادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، إسمحوا لي، سيدي الفاضل، السيد زفان بوجمعة، عضو مجلس الأمة، أن أشكركم شكرا جزيلا على هذا السؤال، وعلى اهتمامكم وعميق انشغالكم ومقاسمتنا هذا الأمر المتعلق بشرف كبير، نحن على رأسه، وهو تسيير الشأن الديني، ذي الأهمية البالغة في بلادنا، لاسيما في موضوع وملف التكوين المتخصص.

إن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، المسؤولة عن تنظيم الشأن الديني في الجزائر، تعمل قصارى جهدها على تفعيل مؤسساتها وتطوير أداء قطاعها دون كلل ولا ملل، محاولة بذلك تعزيز دعائم المرجعية الدينية الوطنية المؤسسة على منهج الوسطية والاعتدال عبر التاريخ، خاصة في التحديات المعاصرة التي أصبحت تحرج هذه المنظومة المرجعية بالزخم الذي يلقى على الناس، من خلال وسائط التواصل الاجتماعي ومن خلال الفضاء الأزرق ومن خلال وسائل الإعلام الحديثة.

إن ملف التكوين يتبوأ مكانة خاصة في منظومة قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، حيث وبعد إصدار القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 411 المؤرخ في 26 ذو الحجة عام 1429 الموافق 24 ديسمبر 2008، كان ولابد من مراجعة القانون الأساسي لمعاهد التكوين المتخصصة، وقد تم حقيقة مراجعة ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10 ـ 234 المؤرخ في 5 أكتوبر 2010.

إذ أصبحت هذه المعاهد ذات البعد الوطني المتخصصة ببرامجها الجديدة صمام الأمان فيما نعتقد للقطاع والضامنة الأساسية لتكوين ديني خاص مهني موجه لإطارات دينية متشبعة بالروح الوطنية متصدية لكل أنواع التطرف والغلو.

وليس من نافلة القول أن أعرب لكم ـ سادتي الأفاضل ـ في هذا السياق بأن ملف التكوين يعد حجر الزاوية في خريطة طريق الوزارة المنبثقة من مخطط عمل الحكومة الذي تم المصادقة عليه في مثل هذه القبة يوما ما.

وإن أهميته تبرز في كونه محطة ضرورية قبل أي عملية التحاق بالمناصب أو الترقية، كما هو مكرس في التشريع المنظم للوظيفة العمومية وكما يعد شرطا أساسا لبناء شخصية الإمام وصقلها، في ضوء مكونات المرجعية الدينية الوطنية وفي تسيير شأن المسجد بما يتوق إليه المصلون ورواد بيوت الله سبحانه وتعالى.

يشرفني أن أعلم سيادتكم الموقرة جميعا أن قطاع الشؤون الدينية والأوقاف وهذه مناسبة لذكر ذلك يعمل تحت وصايته 13 معهدا وطنيا للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف الموزعة على النحو

التالي:

لن أذكرها جميعا ولكن أذكر في منطقة الشمال، الشرق الجزائري، الغرب الجزائري وفي الجنوب.

ـ في الشمال هناك المعهد الوطني المتخصص للأسلاك الخاصة بسيدي عبد الرحمن أيلولة بولاية تيزي وزو.

ـ المعهد الوطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف لولاية البويرة.

ـ في الشرق الجزائري يوجد 3 معاهد، المعهد الوطني للتكوين المتخصص بقسنطينة وآخر بميلة وآخر بزانة البيضاء بولاية باتنة.

ـ في الغرب الجزائري هناك 4 معاهد، المعهد الوطني للتكوين المتخصص بولاية تلمسان، سعيدة وغليزان وهذه بها معهدان.

ـ في الجنوب الجزائري الكبير الواسع المترامي الأطراف والذي هو أيضا خزان لحفظة القرآن الكريم فيوجد 4 معاهد: المعهد الأول سيدي عقبة الشهير، معهد بولاية إليزي، ومعهد بعين صالح، ومعهد بولاية تمنراست؛ وكان فيه الكثير من إخواننا الأفارقة، خاصة منطقة الساحل الإفريقي.

والبشارة التي أزفها اليوم، أننا بحمد الله تعالى استطعنا أن نضع حيز الخدمة، ابتداء من السنة القادمة معهدا جديدا للتكوين في الأسلاك المتخصصة، فيه حوالي 100 وافد جديد من الدول الإفريقية، خاصة دول الساحل وطلبتنا الجزائريين في ولاية الأغواط، بالتحديد في عين ماضي، حتى نربط هذه المنطقة بمنطقة أخرى وسيبدأ نشاطه إن شاء الله ابتداء من هذه السنة، فهو معهد آخر أضيف إلى هذه الهياكل الكبيرة.

وبالرجوع إلى سؤالكم، سيدي الفاضل، نؤكد لكم بأننا نعمل على توسيع هذه الشبكة الوطنية، ومن خلالها ظهرت هذه الثمرة، ثمرة معهد الأغواط، لاسيما أن الإطار القانوني والأساس المعتمد عليه في اقتراح إنشاء المعهد، بموجب المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 10 ـ 234 المؤرخ في 5 أكتوبر 2010 والمتضمن القانون الأساسي والنموذجي للمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص، الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف تنص على أنه ينشأ المعهد بموجب مرسوم تنفيذي يحدد موقعه، غير أن ما تعيشه بلادنا من ضائقة، وما تعيشه بلادنا خاصة في الظروف الأخيرة على أنه يراعى فيها الخصوصية والاستثناء في تأجيل وتجميد كل ما من شأنه أن يفتح آثارا مالية، فإن ذلك كان عائقا للنظر في توسيع شبكة المعاهد.

أما بخصوص الوضعية التي اقترحتموها ـ سيدي الفاضل ـ في فرع المركز الثقافي الإسلامي بأدرار، ولماذا لا يستغل كمعهد في هذه المنطقة الثرية الغنية؟

فإنني أود أن أوضح لكم أن ولاية أدرار قد استفادت من هذا الهيكل المنجز ليتم أيضا توسيع الخريطة الثقافية التابعة لقطاعنا بالشكل الذي سيسمح بأن تكون لهذا المرفق الثقافي الهام المفتوح للجمهور وظيفة مكملة لخدمة المعهد ولخدمة المسجد ولخدمة الزوايا والمدارس القرآنية، والتي قدمت للجزائر علماء راسخين في العلم ومشايخ أجلاء وأئمة أفاضل وجحافل مباركة من حفظة القرآن الكريم. وأريد أن أقول هنا بأن عدد طلبة المدارس القرآنية تجاوز 80 ألف، الإحصاء الذي ذكره أخي قبل قليل هو إحصاء ولكنه في تزايد والمدارس القرآنية عوض 589 أصبحت 600 مدرسة، وهذا معناه أن المجتمع ما يزال محتاجا إلى مثل هذه الهياكل.

لكن فرع المركز الثقافي الإسلامي بالولاية يعتبر فرعا قائما بذاته، شأنه شأن فروع المركز الثقافي الإسلامي المنتشرة في بلادنا عبر معظم الولايات ويتبع إداريا المركز الثقافي الإسلامي بالجزائر العاصمة في التسيير والميزانية. وينشأ أيضا بقرار وزاري وهو ما يجعل إعادة تخصيصه لعملية تكوين إطارات الشؤون الدينية والأوقاف مجانبة لما تنص عليه التشريعات والنظم القانونية، كما أن فرع المركز الإسلامي الثقافي بولاية أدرار يؤدي رسالته العلمية والثقافية وعلى رأسه شيخ من شيوخ المنطقة وعالم من علمائها وخريج هذه المنطقة، يحظى بقبول كبير وبثقافة عالية ينشر من خلاله التوعية الحضارية والثقافة العلمية الجزائرية ومختلف الأنشطة، التي تلقح المعلومات الشرعية والدينية التي يتمتع بها الساكنة في هذه المنطقة.

ثم إن هذا الفرع الإسلامي بولاية أدرار يحتوي فقط على قاعة محاضرات واحدة، وستة مكاتب ومكتبة وقاعة للمطالعة وسكن وظيفي واحد، لا يمكن أن يكون قادرا على استيعاب زيادة أخرى في التكوين.

ولا يخفى عليكم بأن دائرتنا الوزارية تستشعر أهمية وجود معهد لتكوين إطارات الشؤون الدينية والأوقاف

بولاية العلم والعلماء والقرآن الكريم والزوايا، وقد خصصناها بعناية وستأتي ـ إن شاء الله ـ بشائر ذلك في التعليم القرآني في هذه المنطقة وفي بلادنا كلها.

غير أن الواقع أملى ظروفا قاسية، تلزم علينا جميعا ترشيد النفقات، من أجل تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، ومع ذلك نحن نحرص كل الحرص واستعدادنا مستمر ودائم من أجل إنشاء معهد بهذه الولاية، تحصينا لمرجعيتنا الدينية الوطنية في بلادنا.

ونشكركم مرة أخرى، سادتي الأفاضل، سيدي الكريم، حضرة العضو بوجمعة، على اهتمامكم المخلص، الغيور على الشأن الديني في الجزائر عموما وعلى قطاع الشؤون الدينية والأوقاف خصوصا، وسنعمل متعاونين متكاملين من أجل تحقيق ما يخدم البلاد والعباد وتخفيف وطأة ما ذكرتم على طلبتنا وطالباتنا في هذه المنطقة العالمة، المحافظة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة للسيد بوجمعة زفان إذا أراد التعقيب.

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي الرئيس، بعد كل ما تفضل به السيد الوزير من توضيحات ومعلومات كافية عن السؤال الذي طرحناه على سيادته، لا يسعني إلا أن نشكره وفي نفس الوقت نود التذكير بأربع نقاط هامة، من شأنها أن تفيد في تحقيق الغاية المقصودة.

1ـ التأكيد على الأهمية التي ينبغي إعطاؤها للمدارس القرآنية المذكورة مقابل ماتقدمه من خدمة للمجتمع.

2ـ الاهتمام الذي توليه الوزارة لهاته المدارس، حيث يسود لدى كل المهتمين، بهذا الموضوع بأن قرار فتح المعهد بأدرار قد تم اتخاذه منذ فترة سابقة.

3ـ لمس الاستعداد الكبير لدى المسؤولين المحليين التنفيذيين منهم والمنتخبين، خاصة المجلس الشعبي الولائي لتقديم المساعدة والمساهمة للقطاع بما هو ممكن من أجل إتمام المتطلبات الظرورية لتهيئة المرفق المذكور.

4ـ كما تفضل السيد الوزير، لا يطرح مشكل تسيير المعهد، فرع المركز الثقافي الإسلامي بأدرار له من المؤهلات والإمكانيات والخبرة والتجربة لتسيير هذا المعهد، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ والكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا لكم مجددا، أخي الأستاذ عضو مجلس الأمة السيد بوجمعة، من دون شك أن هذه الملاحظات مأخوذة بعين الاعتبار ونحن، كما ذكرت لكم، تولينا دراسة هذا الملف فقرة بفقرة وخطوة بخطوة وسنعمل ـ إن شاء الله ـ كما ذكرت لكم، حين تتاح الفرصة على تجسيد هذا الانشغال ولا أستطيع أن أجزم أن يكون قريبا ولكن العمل على ذلك مستمر ودائم.

أما الاهتمام بالمدارس القرآنية وطلبة القرآن الكريم ومعلمي القرآن الكريم، فهو أمر متكفل به بداية من هذه المنطقة ـ إن شاء الله ـ هناك أشياء مشجعة سنعرفها في حينها وسيكون لها الأثر الكبير، منها اعتماد بعض الشهادات التي يتخرج بموجبها طلبتنا من هذه المدارس القرآنية العريقة لكي تكون مؤهلا للتوظيف وقد عملنا على ذلك بحمد الله تبارك وتعالى وسيكون ـ إن شاء الله ـ تجسيد هذا المشروع الذي تفضلتم بذكره ماثلا بين أيدينا تخفيفا عن معاناة الطلبة والطالبات في هذه المنطقة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على هذه الإجابة، ودائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد أحمد بوزيان لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله جل وعلا، والصلاة والسلام على المصطفى وعلى آله وصحبه من اصطفى أما بعد؛

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة الأكارم،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

طبتم وطاب ممشاكم وتبوأتم من الجنة مقعدا.

سؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف المحترم، ويتمحور نصه كالآتي:

من خلال احتكاكي الدائم بجميع فئات المجتمع فقد

تلقيت شكاوى واستفسارات كثيرة جدا من فئات تنتمي إلى دائرتكم الوزارية وأخص بالذكر رتب القيّم والمؤذن وأستاذ التعليم القرآني، وحسب تصنيفهم ضمن سلك الأعوان الدينيين في المرسوم التنفيذي رقم 08 / 411 المؤرخ في 24 / 12 / 2008، تبين أن هناك إجحافا كبيرا في حقهم، فقد حكم عليهم الوظيف العمومي بالمؤبد في هذه الرتب عكس ما هو معمول به وساري المفعول على الأعوان في القطاعات الأخرى، فعلى الرغم من مهامهم الكثيرة والمتعددة غير أنهم محرومون من الترقية، في الوقت الذي فتح فيه الإدماج على مصراعيه ليصبح المتعاقد في أعلى الرتب، بينما تبقى هذه الفئات في ذيلها، كما أنهم محرومون أيضا من المنح أو أية مزية أخرى على كل المهام الزائدة عن مهامهم، وهم بعد كل ذلك متساوون في العقوبة مع غيرهم عندما تنزل عليهم عكس القاعدة: الغنم بالغرم.

سيدي الوزير،

أيعقل أن تبقى هذه الرتب مهمشة ومعاقبة من قبل أن تعاقب؟

وهل يكفي راتب زهيد هو أقرب منه للفقر إلى الكفاف أن يحافظ على كرامة هؤلاء الذين يحافظون علىهوية الوطن؟

وأنتم أعلم ـ سيدي الوزير ـ بأن الفقر لا يبقي نبلا ولا كرامة ولا قداسة.

لقد عولتم كثيرا على عودة الجزائر الجديدة إلى هويتها وأصالتها، من خلال هذا القطاع الحساس وهذه الفئات هي أولى صفوفه التي اعتمدنا عليها في إسكات الفتنة ومحاربة الفساد وإعادة اللحمة إلى صفوف الشعب منطلقة من ديننا الحنيف، لكن واقع الحال لا ينبئ بذلك!

سيدي الوزير،

نحن على ثقة تامة في شخصكم الكريم بمراعاة الله في هذه الفئات، بأن تعيدوا النظر في قانونها الأساسي وإعادة تصنيفها تصنيفا يضمن لها كرامتها ويحفظ ماء وجهها، لأن الحاجة غالبا ما تدفعهم إلى استجداء الناس في المآتم وفي غيرها وأنتم بذلك تعظمون دين الله وتكرمون أهل القرآن وتنزلونهم المنزلة اللائقة بهم.

فمتى يكون ذلك وإلى متى تستمر معاناة هؤلاء؟

تقبلوا ـ سيدي الوزير ـ أسمى آيات العرفان والتقدير وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ والكلمة للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

زملائي، السيدة الوزيرة، السيدان الوزيران،

أسرة الإعلام، مجددا،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الفاضل المحترم، الأستاذ أحمد بوزيان، عضو مجلس الأمة، أجزي لك الشكر والثناء على إثارة هذا الموضوع المهم الذي حملته هما وأنا إمام في هذا القطاع ولا أزال أحمله هما لأنني لا أزال أمارس هذه الرتبة متطوعا منذ أكثر من 15 سنة بعيدا عن الوظيفة، أنا أعرف ما يعانيه الإمام والمؤذن ومعلم القرآن، وأنا إبن هذه البيئة القدوس في وطننا المحترم ولكن عطفا على ما جاء في رسالتكم الكريمة وسؤالكم الشفوي المنوه به والذي أعدتم قراءته على مسامعنا وحضرات الحاضرين يدل على أهمية ما تفضلتم بذكره من وجوب إعادة النظر في القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى الأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف في بلادنا، بما يضمن التكفل بانشغالات شريحة هائلة في بلادنا من أساتذة التعليم القرآني ومن رتبة المؤذنين ومن رتبة القيمين.

يشرفني، في البداية، أن أقول بأنه ليس من محض الوظيفة ولا محض المسؤولية فقط ما يدعونا إلى خدمة هؤلاء، بل هو شرف أن نخدم من يخدم كتاب الله ومن يخدم بيوت الله عز وجل، لكن أحب أن أقول لأخي الكريم بأن هذا ورثناه كما ورثنا وضعيات كثيرة في قطاعات كثيرة في تسيير سبق ونحن اليوم ـ كما تفضلت ـ في جزائر جديدة نسعى من خلال هذه الرؤية التي نندمج فيها مع السيد رئيس الجمهورية في التزاماته وفي مخطط عمل الحكومة للتخفيف ما استطعنا إلى ذلك سبيلا وهو الإجراء

الذي تعمل عليه سائر القطاعات، وقطاعنا يعمل كذلك على محاولة تحسين ظروف عمل الأئمة والأعوان الدينيين، لما لهم من دور أساسي في خدمة المساجد والمدارس القرآنية وتأطير الحياة الروحية للجزائريين والمحافظة على المرجعية الدينية والوطنية، بل المحافظة على الأمن القومي لبلادنا خاصة في الظروف الأخيرة.

أقول لك بأن العمل جار ولن يبقى الأمر على حاله، ولكن سنجسد – ما استطعنا إلى ذلك سبيلا – هامشا لتحسين وضعيتهم في موضوع الترقيات وكذلك في موضوع المنح الذي بدأنا نفتح نافذة نحو توفير بعض المنح للأئمة الخطباء والمدرسين، أقل شيء في أيام العطل، وقد صدر قبل أيام، ونحن نواصل العمل مع الجهات المختصة، وسيكون في أوانه ـ إن شاء الله ـ لتحسين هذه الظروف التي سميتموها مزرية، وأنا أشاطركم وأشكركم على مساندتي في هذا الموضوع كمطلب للموظفين وسنعمل ـ إن شاء الله ـ جميعا على إيجاد الحلول المناسبة لها في وقتها مع الجهات المختصة، وأنت تعلم بأن كثيرا من القطاعات تعاني من هذه المخلفات الإدارية التي كبلتنا ولكنها ستمشي نحو الانفراج ـ إن شاء الله ـ وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، والكلمة للسيد أحمد بوزيان إذا أراد التعقيب، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الوزير على هذه الإجابة، أريد فقط أن أفتح قلبي لك كأخ بعيدا عن الألقاب، أنا أردت إجابة مطمئنة فيها من الأمل ما يحفظ ماء وجه هذه الفئة التي طالما انتظرت تعديل هذا القانون الأساسي المجحف في حقها، خصوصا وأنها فئة هشة أجرها لا يضاهي مكانتها التي يفترض أن تحظى بها وقد حملوني شخصيا ـ سيدي الوزير ـ أن أرافع عنهم لخصوصية العلاقة التي تربطهم بالبيت الكبير الذي درجت فيه ووعيت، بيت يمجد حامل القرآن ويرعى حقه وحرمته حتى سمي "دار الطلبة".

سيدي الوزير، لهذه الاعتبارات، وبحكم علاقتي ومعرفتي بهذه الشريحة، أرى أنه على الدولة التي دينها دين الإسلام أن تولي عين النظر والاعتبار لحملة دستور الإسلام وهم على عتبة التسول، شكرا لكم سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ والكلمة مجددا إلى السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: شكرا لك أخي الكريم، السيد رئيس الجلسة، والشكر للعضو السيد أحمد بوزيان؛ وأنا طمأنتك، وفي الإشارة ما يغني عن العبارة وهو الكلام ذاته الذي ذكرته للسادة الأئمة في كل تنقلاتي على مستوى الجمهورية وأسلاك القطاع الديني في بلادنا، كل الأسلاك والأعوان الدينية والإداريين كلهم سمعوا مني هذا الأمر وهو وعد بتجديد ـ إن شاء الله ـ العهد مع تطوير القطاع ومن دون شك ـ كما ذكرت لك ـ أنا أعلم حالهم ولكن أحيانا لا نقول ليس كل ما يتمناه المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، ولكن أقول لك سنذلل الصعاب مرحلة مرحلة، وأنتم أدرى بما نعيشه اليوم، ولكنه برنامج واعد وسيتحقق منه الكثير في الأيام القادمة ـ إن شاء الله ـ هذا ما أطمئن به وأظن أن حملة القرآن الكريم يعرفون ما عندهم من عز وغنى مما يجعلهم لا يتكففون الناس ولا يسألون الناس إلحافا، بالعكس هم أغنياء بإيمانهم كما قال القرآن الكريم «يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف»، ولكن حاجتهم مطروحة بين أيدينا وسنعمل على حلها ـ إن شاء الله ـ وشكر الله لك مجددا وللسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين على الاستماع لهذه التوضيحات ومشاركتنا هذه الجلسة المباركة، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ وأظنها إجابة شافية وكافية، ننتقل إلى قطاع آخر ألا وهو قطاع الشباب والرياضة، والكلمة للسيد حميد بوزكري، فليتفضل مشكورا.

السيد حميد بوزكري: شكرا سيدي رئيس الجلسة.
أخي وزميلي رئيس الجلسة الفاضل،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني، السيد الوزير، أن أطرح عليكم السؤال الشفوي المختصر والمباشر، الآتي نصه:

حظيت ولاية شلف بمشروع رياضي هام وواعد يتمثل في «مركب ألعاب القوى» ببلدية زبوجة، والذي عرفت أشغال تهيئته انطلاقة بفضل رصد الغلاف المالي اللازم لذلك، ناهيك عن استكمال الدراسات التقنية من قبل المكتب المؤهل، وكذا توفير الوعاء العقاري المناسب لمثل هكذا أنشطة رياضية، غير أنه وبعد انطلاق الأشغال، كانت المفاجأة كبيرة بسبب توقيفه وهذا ما خلق تذمرا كبيرا لدى الأوساط الشبانية والرياضية في المنطقة، وبروز تساؤلات عن الدوافع التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار.

وعليه السيد الوزير:

ما هي أسباب توقف الأشغال «بمركب ألعاب القوى» ببلدية زبوجة بولاية شلف؟ ومتى سيتم إعادة بعثها من جديد، استجابة لتطلعات وطموحات الفئات الشبانية والرياضية في الولاية؟

تقبلوا مني، سيدي الوزير، فائق عبارات الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حميد بوزكري؛ والكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الشباب والرياضة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد حميد بوزكري، عضو مجلس الأمة المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود، في البداية، أن أتوجه بخالص عبارات التقدير والامتنان إلى السيد عضو مجلس الأمة، حميد بوزكري، لقاء الاهتمام الذي يوليه لقطاع الشباب والرياضة ونظير حرصه بمشاركتنا على توفير المرافق الرياضية التي تعد مفتاح النجاح للمضي قدما بالرياضة الجزائرية والارتقاء بها إلى أعلى المراتب.

لقد شاطرتمونا، السيد عضو مجلس الأمة، من خلال سؤالكم الشفوي الذي وجدناه من الأهمية بمكان أملنا وأمل شباب ورياضيي ولاية شلف في أن يتجسد مشروع إنجاز مركب ألعاب القوى بالزبوجة واقعا ملموسا، المشروع اعترضته منذ انطلاقته عراقيل جمة لم تكن في الحسبان، مما استوجب جهودا ووقتا إضافيين في سبيل تذليل العقبات وإزاحتها.

في معرض حديثنا عن ولاية شلف، أستسمحكم السادة الحضور بعرض موجز عنها فأقول:

إنها ولاية أولتها دائرتنا الوزارية اهتماما بالغا، فحظيت بإنجاز العديد من المشاريع الشبانية والرياضية، ما جعلها نموذجا يحتذى به فيما يتعلق بتجسيد المشاريع الرياضية، كيف لا وقد ارتقت قطبا رياضيا بامتياز فيما يخص ألعاب القوى على المستوى الوطني، فهي تحتضن مركز تجمع وتحضير المواهب والنخبة الرياضية، الذي يحتوي، فضلا عن هياكل الإيواء وقاعة متعددة الرياضات، ملعبا لألعاب القوى مجهزا بمضمار سباق ومساحة للرمي، وهو يشهد اليوم عملية إصلاح وتهيئة، ناهيك عن مضمار ألعاب القوى.

كما تشمل الولاية على مركز التحضير البدني والرياضي (EX-CREPS) الذي يعتبر جاهزا لاستقبال الرياضيين، فضلا عن العديد من المنشآت الرياضية والشبانية، كالملاعب وفضاءات اللعب وقاعات متعددة الرياضات والمسابح ودور الشباب التي لا يتسع المقام لإحصائها عدا، وإجابة عن الانشغال المطروح أقول:

إن مشروع إنجاز ملعب ألعاب القوى بالزبوجة يعد إضافة نوعية بالغة الأهمية إلى المشاريع السالفة الذكر، نظرا لأهميته بالنسبة للعدائين المتخصصين في المسافات الطويلة والمناخ الذي تتميز به منطقة الزبوجة، ومن باب التوضيح، ألفت عنايتكم إلى أن هذا المشروع سجل ضمن البرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي، برخصة برنامج قدرها 200 مليون دج، حيث بدأت أشغال تهيئة الأرضية شهر ماي 2015 قبل أن تتوقف – للأسف – سنة 2016.

لقد أبرزت المعاينة التي أجرتها مصالح دائرتنا الوزارية بمعية الاتحادية الجزائرية لألعاب القوى والمصالح المختصة

لولاية شلف العديد من الصعوبات تعلقت جلها بالموقع الذي سيحتضن هذا المشروع ولعل أهمها يتمثل في كون الأرضية غير مسطحة، الأمر الذي أعاق تصميم مضمار ألعاب القوى الذي يمتد على طول 400 متر وتطلب إنجاز أشغال إضافية لتهيئة هذه الأرضية.

كل هذه العراقيل التي اعترضت المشروع اقتضت توقيف الأشغال مؤقتا وتكليف مكتب دراسات لإجراء دراسة تقنية اقتصادية لتبيان الأثر المالي الذي سيترتب عن الأشغال الإضافية، كما انصبت التوجيهات في البحث عن أرضية أخرى تكون مسطحة لتجنيب المشروع صعوبات وتكاليف مالية إضافية.

ولما تعذر إيجاد أرضية أخرى بالمواصفات المرجوة، استقر الاختيار على منطقة الزبوجة، كونها الأنسب لطبيعتها الجبلية الملائمة لممارسة رياضة ألعاب القوى، خاصة وأنها توجد على ارتفاع 800 متر عن سطح البحر.

وعليه، فإني أبشركم، السيد عضو مجلس الأمة، أنه وطبقا للتعليمات التي أسديناها للمصالح القائمة على المشروع، قد تم إعادة بعث الأشغال مؤخرا، مع إيلاء الأولوية للملعب بعد تغيير دفتر الشروط، وفقا للتعديلات الأخيرة التي أدرجتها الاتحادية الجزائرية لألعاب القوى لضمان مطابقة هذا الملعب للمقاييس الدولية قبل استلامه.

إذن، أبشركم أن الأشغال قد تم استئنافها مؤخرا وسأحرص شخصيا على متابعتها.

إن هذا المشروع محل الانشغال هو واحد من اهتماماتنا، إذ نوليه عناية كبرى ونحيطه بمتابعة قصوى؛ وحرصا منا على إتمامه في أقرب الآجال، سأقوم بزيارة عمل وتفقد إلى ولاية الشلف في الأيام القادمة ـ إن شاء الله ـ وستكون فرصة لنا للوقوف على مدى تقدم أشغال هذا المشروع وإسداء التعليمات اللازمة لتسليمه في الآجال المحددة وتأكدوا يقينا أنه لن يرتاح لنا بال ولن تهدأ لنا عزيمة حتى نراه وقد تجسد صرحا رياضيا تتباهى به ولاية الشلف.

تلكم هي أهم المعطيات التي ارتأينا إفادتكم بها، في إطار ما يسمح به مجال مداخلاتنا لتسليط الضوء على انشغالاتكم.

ولا يسعني ختاما إلا أن أجدد للسيد حميد بوزكري الشكر والتقدير، نظير اهتمامه بقطاع الشباب والرياضة، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد حميد بوزكري هل يريد التعقيب؟ فليتفضل مشكورا.

السيد حميد بوزكري: شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا سيدي الوزير على الإجابة الوافية والشافية والتي لمسنا من خلالها اطلاعكم التام على المشروع، وقراراتكم تستحق كل التشجيع والثناء.

باسم كل ساكنة المنطقة نتقدم لكم بالشكر والتقدير وندعو الله أن يوفقكم في مهامكم النبيلة.

سيدي الوزير، هذا المشروع متواجد على مستوى منطقة بيسة وما أدراك ما منطقة بيسة! بيسة التاريخ، ليكن في علم الجميع أن جبل بيسة يحتوي على أكبر مقبرة للشهداء على المستوى الوطني، أكثر من 1200 شهيد.

كذلك بيسة الطبيعة، تقع على مرتفع أكثر من 800 متر، وفيها غابات كثيفة وتطل على البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشمالية.

إذن، هذه المنطقة لها كل الإمكانيات لكي تكون قطبا رياضيا لتكوين رياضيي النخبة في كل النشاطات، وأيضا فيما يخص السياحة، الآن هي قبلة للسياح خاصة في وجود مشروع سياحي سيرى النور وسيجسد في القريب العاجل، هذا ما يعطي إضافة للنشاطات الرياضية، لأنه بتكامل هذه النشاطات ستتقدم المنطقة.

سيدي الوزير، هناك منشآت ومرافق شبانية ورياضية هامة مغلقة في وجه الشباب، من دور شباب، ومسابح ومركبات رياضية إلى غير ذلك.

نحن نعلم أن هذه المرافق لم يتم تأطيرها، وتاريخ إنجازها ليس ببعيد والمشكل مطروح في مختلف ولايات الوطن، هذه المرافق لابد من الاعتناء بها وفتحها أمام الشباب، فلو تركت لحالها لتدهورت ولن يستفيد منها الشباب.

وبالتالي، من خلالكم، كعضو في الحكومة، نطلب من سيادتكم النظر في إمكانية فتحها ووضعها تحت تصرف الشباب في مختلف مناطق الوطن.

كما نستغل تواجدكم ـ سيدي الوزير ـ وصبركم معنا لنطرح انشغال شباب بعض المناطق الريفية أو ما يسمى بمناطق الظل، وكما ذكرتم سيدي الوزير، ولاية شلف فيها مرافق على مستوى عال وتقدم خدمات جليلة للشباب،

ولكن المناطق الريفية مازالت تفتقر للمنشآت وخاصة الأشياء البسيطة من المركبات الرياضية الجوارية والتي تعطي النشاط والحيوية للشباب وتتركهم في منأى عن الآفات التي تنجم عن أوقات الفراغ، من هذه البلديات والتي لا تحتوي على مرافق شبانية والمنعدمة تماما على سبيل المثال بلدية بنايرية، بلدية وادي قوسين، بلدية بني حواء، بلدية بريرة، بلدية بني راشد هذه البلديات لا تحتوي على أية مرافق وخاصة الملاعب الجوارية والتي أصبحت قبلة للشباب في الممارسة، فالمطلب معقول وشرعي، نشكركم مرة أخرى ونرحب بكم في ولاية شلف وسيكون يوما ـ إن شاء الله ـ تاريخيا خاصة بزيارة منطقة بيسة وهذا المشروع، ونحن نجدد لكم الترحاب وبارك الله فيك وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حميد بوزكري، والكلمة مجددا للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا سيدي رئيس الجلسة، أجدد شكري إلى السيد عضو مجلس الأمة الموقر، نظير الاهتمام الذي يوليه لقطاع الشباب والرياضة في ولاية شلف، أشاطره الحرص على فتح كل المنشآت الشبانية والرياضية لفائدة الشباب ورياضي ولاية شلف وهو الحرص الذي جعلني أطلب من الحكومة 2000 منصب مالي في إطار عقود الإدماج المهني، لإعادة فتح كل المنشآت الشبانية والرياضية عبر كل التراب الوطني.

بطبيعة الحال، الدولة جندت استثمارات ضخمة لتمكين الشباب والرياضيين من مختلف التجهيزات والمرافق الرياضية، حرام علينا ترك المرافق والتجهيزات مغلقة، تم إعطاء تعليمات صارمة لكل مدراء الشبيبة والرياضة في الولايات لإعادة فتح هذه المنشآت ـ وإن شاء الله ـ سأحرص شخصيا على إعادة فتح كل المنشآت التي استفادت منها ولاية شلف وأذكر منها على سبيل المثال فقط 55 منشأة رياضية ومؤسسة شبانية، موزعة عبر كل تراب الولاية، بما فيها المناطق الريفية ومناطق الظل، كما ذكرتم على سبيل المثال فقط:

ـ مسبحان جواريان بأولاد فارس والمدينة الجديدة.
ـ مسبح شبه أولمبي بالشطية.
ـ قاعة متعددة الرياضات ببني حواء.
ـ قاعتان رياضيتان في بني راشد وتاجنة.
ـ تغطية 3 ملاعب كرة القدم بالعشب الاصطناعي بالكريمية وبني حواء والزبوجة.
ـ إنجاز 5 ملاعب رياضية جوارية.
ـ فيما يخص مؤسسات الشباب 4 مركبات جوارية بالشطية وسيدي عبد الرحمن والمدينة الجديدة وواد الفضة.
ـ 4 دور الشباب بسيدي عبد الرحمن وسنجاس وأولاد فارس وحي الشقة بشلف.
ـ 3 قاعات متعددة الخدمات ببريرة وبنايرية ومصدق.
ـ بيتان للشباب بسيدي عبد الرحمن وشلف.
ـ مخيم للشباب بالمرسى.

وكلما زاد العدد فهو قليل، وسنعمل سويا على إعادة فتح كل هذه المنشآت وإن شاء الله في إطار زيارتي للولاية ستكون فرصة للوقوف على كل هذه المشاريع وإن شاء الله تسجيل مشاريع جديدة لفائدة شباب ورياضي ولاية شلف، وبارك الله فيك، السيد عضو مجلس الأمة الموقر.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ وهذا الاهتمام هو اهتمام معظم ولايات الوطن، ولهذا نتمنى من السيد الوزير الوقوف في هذا الجانب، شكرا سيدي الوزير.

الآن ننتقل إلى قطاع الفلاحة، والكلمة للسيد محمد عمارة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد عمارة: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
الفضليات والأفاضل زملائي،
نساء ورجال الصحافة والإعلام،
سلام الله عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا للأحكام المعمول بها، يشرفني أن أوجه لكم، السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، سؤالي التالي نصه:

إن الثروة الحيوانية في الجزائر تمثل ما يقارب 26 ٪ من الدخل الزراعي في الجزائر وأهمها المواشي والأغنام وكلها تربى في الريف الجزائري في ظروف جد قاسية، وإن ولاية النعامة تحتل المراتب الأولى وطنيا من حيث عدد رؤوس

الأغنام. وعليه، فإن موالي المناطق الداخلية والسهبية منها يثمنون قرار معاليكم في التعليمة 959، والتي اعتبروها بشرى خير، في ظل مواسم الجفاف المتتالية، مما جعلهم يعتمدون كليا على مادة العلف للحفاظ على هذه الثروة الحيوانية، فكيف ـ السيد الوزير ـ يمكننا رفع الغبن عن الموال وهو يتنقل لمسافات بعيدة من أجل الحصول على مادة العلف؟

ولهذا، نلتمس من سيادتكم إيجاد طريقة من أجل تحويل مادة النخالة نحو المناطق السهبية واقتراحنا يكون بواسطة النظام التعاوني الجديد الذي أقرته الدولة الجزائرية مؤخرا، كما نلتمس منكم التعجيل في فتح نقاط بيع الشعير في بلديات كل من بن خليل والصفيصيفة والبيوض والتي تحتوي على أكبر عدد من رؤوس الأغنام في الولاية، كما نطلب منكم دعم نقطة بيع عين الصفراء التي تعاني من نقص في مادة الشعير والسؤال المطروح هو:

ـ لماذا لم يتم بالتنسيق مع وزارة الصناعة فتح مطاحن جديدة بالمناطق الداخلية والسهبية والتي هي في أمس الحاجة لذلك؟

تقبلوا مني ـ السيد الوزير ـ كل الشكر والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد عمارة، والكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بشكري الخالص إلى السيد محمد عمارة، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه، والمتعلق بفتح مطاحن بالمناطق الداخلية والسهبية بالتنسيق مع وزارة الصناعة، مع العلم أن هذه المناطق تحتوي على ثلث الثروة الحيوانية في الجزائر، وكذا التعجيل بفتح نقاط بيع الشعير في كل من «مكمن، بن عمارة، عين بن خليل، الصفيصيفة» بولاية النعامة.

وللإجابة على انشغالكم المطروح، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

لقد وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عدة إجراءات لتوفير الأعلاف المدعمة والموجهة لتغذية المواشي لفائدة المربين في السوق الوطنية، حيث تم إصدار منشور وزاري، كما تفضلتم به، رقم 959 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020، يتعلق بنظام التموين بمادة النخالة الناتجة عن وحدات الطحن للمربين بصفة فردية أو المهيكلين وحتى صانعي أغذية الأنعام.

هدفه الحد من ارتفاع سعر النخالة التي عرفت في الآونة الأخيرة ارتفاعا كبيرا، ملزمة بذلك وحدات التحويل أي المطاحن، وحدات صناعة السميد على إرجاع ما لا يقل عن 40 ٪ من كمية النخالة الناتجة عن عملية التحويل للديوان الوطني لتغذية الأنعام، كما تم تحديد سعر بيع مادة النخالة بـ 2800 دج للقنطار من قبل مطاحن الدقيق والسميد.

وقد تم إصدار تعليمة وزارية مكملة لهذا المنشور تحت رقم 02 والمؤرخة في 11 فيفري 2021، وهذا بالتشاور مع مختلف الفاعلين المعنيين من أجل السماح بتموين أحسن لمربي المواشي من مادة النخالة، الناتجة من وحدات الطحن في هذا الوضع الاستثنائي الذي يتميز بنقص الأعلاف المترتب عن شح الأمطار التي شهدتها البلاد في الفترة الأخيرة، وكذا ارتفاع المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأعلاف على مستوى السوق العالمية والوطنية وتفاقم هذه الوضعية نتيجة جائحة كورونا «كوفيد 19».

وتم توزيع النخالة المدعمة لمربي البقر الحلوب إلى مربي النعاج (المعز والنوق) بالنخالة الناتجة عن طحن القمح اللين والصلب كمكمل للحصة الغذائية المركبة والموجهة لتحسين ظروف التربية الحالية للقطيع.

وقد تم أيضا، تشكيل لجان ولائية تعمل على متابعة توزيع المواد الأولية محليا بالأسعار المجددة وتحضير قوائم الموالين المستفيدين وضبطها، بالتنسيق مع الغرف الفلاحية وكل الأطراف، بما فيها الغرفة الفلاحية ورئيس المجلس الولائي المهني والأمين العام الولائي لاتحاد الفلاحين إلى غير ذلك.

كما يتم تسويق هذه المادة وحبوب الشعير لمربي الأنعام المتواجدين في المناطق السهبية والداخلية وهذا لتلبية احتياجات التغذية التنموية للماشية، وذلك من أجل حماية الثروة الحيوانية في حالة الجفاف، من خلال 63 مطحنة، موزعة على 8 ولايات سهبية.

أما فيما يخص ولاية النعامة فهي تحتل المرتبة الخامسة على المستوى الوطني من حيث الثروة الحيوانية والمتمثلة في أكثر من 1.650.000 رأس غنم و 102.000 رأس من المعز وأكثر من 2000 رأس من الجمال.

ويتم التكفل والاهتمام عن قرب بجميع انشغالات الموالين بالمنطقة، وذلك من خلال توفير وتوزيع مادة النخالة المدعمة على مستوى جميع نقاط البيع التابعة للديوان الوطني لأغذية الأنعام، من خلال خمس مطاحن التي تنتج يوميا كمية إجمالية تقدر بـ 511 قنطارا.

وفي نفس السياق، قام القطاع بفتح تعاونية الحبوب والبقول الجافة التابعة للديوان الوطني للحبوب، وذلك للتكفل بطلبات مربي الولاية الذين كانوا من قبل يمونون من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافة التابعة لولاية سعيدة.

وبالإضافة إلى وحدة التخزين التابعة للديوان الوطني للحبوب، الموجودة بدائرة المشرية بكمية تقدر بـ 140 ألف قنطار والتي تم تدعيمها بحصة معتبرة بمادة الشعير العلفي في سنة 2020 بمقدار يتجاوز 150 ألف قنطار، من أجل الحد من عناء تنقل الموال للجهة الجنوبية للولاية.

وقد تم فتح خلال شهر ديسمبر 2020 نقطة بيع بدائرة عين الصفراء، حيث تم تموينها بكمية من مادة الشعير، تقدر بأكثر من 30 ألف قنطار ومست العملية 1157 موالا.

أما فيما يخص تدعيم فائدة الموالين بالجهة الشمالية للولاية والحد من عناء التنقل، تم فتح نقطة بيع بدائرة مكمن بن عمارة، حيث تم تموينها بكمية من مادة الشعير تقدر بأكثر من 57 ألف قنطار.

كما يتم تموين منطقة الصفيصيفة من نقطة بيع عين الصفراء، كونها تبعد بـ 30 كلم فقط عن هذه الدائرة.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم فتح وحدة بيع بدائرة عسلة التي تبعد عن مقر الولاية بـ 50 كلم، ابتداء من شهر مارس الحالي، أما بالنسبة لنقطة بيع دائرة بن خليل، أخذت إجراءات مستعجلة لفتح نقطة بيع على مستواها وفي أقرب الآجال.

وعليه، فإن قطاعنا الوزاري، عبر تعاونية الحبوب والبقول الجافة التابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب، سيقوم برفع عدد من نقاط البيع الجديدة وبمساهمة كل الهيئات المحلية المعنية، من أجل رفع كمية الأعلاف لتغطية حاجيات المربين والتقرب بصفة مباشرة منهم.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة للسيد محمد عمارة، إذا أراد التعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد محمد عمارة: شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا سيدي الوزير على الإجابة.

في بداية الأمر ـ سيدي الوزير ـ تكلمت عن سعر مادة النخالة وقلت 2800 دج، ولمعلوماتك أن سعرها 1800 دج، ربما هناك خطأ.

أولا، نثمن المجهود التاريخي والذي كان بفضلكم وذلك بفتح تعاونية (CCLS) جديدة في ولاية النعامة والتي ستفك معاناة الموالين في المنطقة.

ثانيا، بعد جلسة العمل والاستجابة؛ ورئيس المشروع الذي نصب الأسبوع الماضي بتظافر كل الجهود وفي هذا الصدد نشكر السيد الوالي الذي وفر لنا الدعم.

ثالثا، دون أن ننسى عمل ودور اللجان التي نصبت بعد تعليماتك ـ السيد الوزير ـ والتي تقوم بعمل جبار في المراقبة وانضباط أصحاب المطاحن والموالين.. كذلك ومن خلال طرحي لهذا السؤال، إذا أمكن لنا الترخيص بفتح مطاحن جديدة بالولاية، بالتنسيق مع وزارة الصناعة، لتسهيل عملية تزويد الموالين بكل أريحية، أو نستعجل الأمور، برفع حصة المطاحن الموجودة حاليا في الولاية بالمادة الأولية، أي القمح الصلب واللين، حيث إن السعة النظرية تصل إلى 1400 قنطار، في حين إن المطاحن الموجودة تستلم حصة من 200 إلى 400 قنطار يوميا أو 500 على أكثر تقدير.

سيدي الوزير، نطلب، وفي هذا الوقت، على الأقل، الزيادة في حصة القمح الصلب واللين، من أجل الاكتفاء حتى تستفيد المطاحن والموالون على حد سواء بكل أريحية، كذلك توجد مطحنة في عاصمة الولاية النعامة لديها قرار وهي جاهزة تنتظر رخصة لاستلام الحصة من المواد الأولية وستساعد على فك الأزمة وتساهم في توفير هذه المادة.

في الأخير، أجدد الشكر لك ـ السيد الوزير ـ ونطالبك

بتجهيز العتاد اللازم لتعاونية الحبوب والبقول الجافة، لتأطير عملية الحصاد والدرس لولاية النعامة في هذا الموسم وشكرا لك.

كذلك أقول إن كل موالي وفلاحي المنطقة ينتظرون زيارة ميدانية من طرفكم وستكون زيارة مثمرة – إن شاء الله – وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد عمارة والكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا على هذا التعقيب.

أولا، أقول التزمت، كوزير قطاع، بفتح تعاونية على مستوى ولاية النعامة والحمد لله تم فتحها بعد أسابيع من ذلك.

ونحن في موسم الحرث سنقوم بتزويدها كغيرها من التعاونيات بالعتاد اللازم.

ثانيا، أما فيما يخص ملف المطاحن، فهناك أكثر من 400 مطحنة وأكثر من 100 ملف لا يزال معلقا، الشيء المهم ليس في فتح مطاحن أخرى ممونة بالمادة الأولية ومدعمة من طرف الدولة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالقمح اللين المستورد بكميات معتبرة وبأموال معتبرة.

نحن اليوم نعمل على راحة الموال في كل المناطق وخاصة في المناطق التي تعاني من الجفاف بتوفير العلف بقيمة معقولة وأنا لا أقبل سعر النخالة بـ 4000 دج، وقدمنا تعليمة والحمد لله أعطت ثمارها.

ثالثا، فتح نقاط بيع قريبة من الموال، من أجل تسهيل الحصول على العلف بكل سهولة وهذه كمرحلة عبور لهذا الموسم.

أما فيما يخص التموين، فيوجد اتفاقيات بين الولايات للتموين، حيث يمكن لولاية أن تمون الأخرى.

على كل حال، أخذت كل الانشغالات بعين الاعتبار وليس من اليوم فقط، فكل ما يساهم في تطوير القطاع نأخذه بجدية والشيء المهم، أكرر القول، هو الحفاظ على الثروة وجعل الموال يعمل بأريحية وهو المفيد وشكرا لك وبارك الله فيك.

ولعلمك أن زيارة ولاية النعامة مبرمجة بعد أسابيع وإن شاء الله سأكون حاضرا، وهي ولاية غنية عن التعريف وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد ضياء الدين بلهبري، فليتفضل مشكورا.

السيد ضياء الدين بلهبري: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

سلام الله عليكم.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

وكما هو معروف أن ولاية تلمسان تزخر بثروة غابية هامة تغطي حوالي 217 ألف هكتار، أي ما يعادل ربع مساحة الولاية، حيث تكتنز هذه الغابات مواد طبيعية هائلة، يمكن استغلالها في شتى الميادين الإنمائية ورغم أن مديرية الغابات للولاية قد جهزت منذ 2018 ما يقارب 1400 هكتار من الأراضي الغابية وشبه الغابية ضمن برنامج إنتاجي، فلاحي، سياحي، نستطيع من خلاله تشغيل ما يقارب 2000 بطال من شباب الحدود الغربية كبديل للكساد والركود التجاري الذي شهدته المنطقة منذ 5 سنوات ورغم كثرة الملفات المودعة لدى مصالح الغابات في الولاية، وتزايد اهتمام الشباب في استغلال هذه المساحات الغابية.

إلا أنه ومنذ سنتين كل إجراءات منح هذا الاستثمار موقف ولم يستغل منه إلا 10٪ من هذه المساحات الغابية.

ـ ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة الوصية والمديرية العامة للغابات لبعث هذا القطاع في ولاية تلمسان؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ضياء الدين بلهبري والكلمة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أود أن أوجه شكري الجزيل إلى السيد ضياء الدين بلهبري، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بالإجراءات المتخذة من قبل قطاعنا الوصي على المديرية العامة للغابات لبعث هذا القطاع في ولاية تلمسان.

وللإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

كما تعلمون فإن القطاع الفلاحي يحتل مكانة استراتيجية بامتياز، إذ يمثل إحدى الأولويات الاقتصادية والاجتماعية لما يلعبه من دور هام في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد من جهة، وتأسيس التنمية الريفية والغابية من جهة أخرى، وذلك من خلال حماية الغابات والتكوينات الغابية الأخرى والأراضي ذات الطابع الغابي وتثمينها واستغلالها بصفة عقلانية وناجعة.

وينبغي التذكير بأن الجزائر تتربع على مساحة غابية إجمالية تقدر بأكثر من 4 ملايين هكتار والموزعة على 40 ولاية، حيث تحتل ولاية باتنة المرتبة الأولى بأكبر مساحة، ثم تليها ولاية تلمسان بمساحة تعادل 217 ألف هكتار.

أما فيما يخص البرامج التنموية المخصصة لبعث الاستثمار في المجال الغابي، من خلال إنشاء محيطات الاستغلال وترخيص استغلال ثرواتها وكذا استغلال غابات الاستجمام، ففي هذا ينبغي التذكير بأن عملية اقتراح محيطات الاستغلال داخل الأملاك الغابية الوطنية هي لفائدة السكان الذين يعيشون داخلها أو بالقرب منها من خلال استحداثها واستخدام بعض منتجاتها لحاجياتهم المنزلية وتحسين ظروف معيشتهم.

ففي هذا الأمر، قامت الهيئات المحلية لولاية تلمسان باقتراح إنشاء محيطات الاستغلال، طبقا لأحكام المادة 35 من القانون رقم 84 / 12 المؤرخ في 23 يوليو 1984 والمتضمن النظام العام للغابات المعدل والمتمم، والتي تنص على ترتيب أنواع الاستغلال المرخص بها وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالمنشآت الأساسية للأملاك الغابية الوطنية، منتوجات الغابة، المرعى، تثمين الأراضي الجرداء أو ذات الطبيعة السبخية عن طريق تطوير الأنشطة غير الملوثة، وكذا النشاطات الأخرى المرتبطة بالغابة ومحيطها المباشر.

وفي هذا الصدد، تم وضع إطار تنظيمي من شأنه تحديد شروط وكيفية الترخيص بالاستغلال داخل الأملاك الغابية الوطنية، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 01/87 المؤرخ في 05 أفريل 2001 الذي يحدد شروط وكيفية الترخيص بالاستغلال في إطار أحكام المادة 35 من القانون 84/12.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع تحديد المحيطات المخصصة للاستصلاح، التابعة للأملاك الغابية الوطنية يندرج في إطار الاستراتيجية الشاملة للسلطات العمومية من أجل تحسين البيئة المعيشية للمواطنين. وفي هذا الشأن، قامت المصالح المحلية بتفعيل عملية استثمار المحيطات المنشأة سابقا على مستوى ولاية تلمسان، حيث تم تخصيص 11 محيطا بمساحة إجمالية للاستغلال، مقدرة بحوالي 4 آلاف هكتار والتي تم تقسيمها، منها 1137 هكتارا لفائدة 93 مستغلا وذلك لغرس الأشجار وكذا النباتات العطرية والطبية، كما ستستمر عملية منح المحيطات المتبقية مباشرة بعد الإعلان عنها من قبل مصالحنا المحلية.

أما فيما يخص استغلال غابة الاستجمام التابعة للأملاك الغابية الوطنية والمخصصة للاستجمام والراحة والتسلية والسياحة البيئية، فقد تم إنشاء 8 غابات على مستوى ولاية تلمسان، بموجب قرارات وزارية وتم تخصيص 6 منها بمساحة تعادل 49.77 هكتارا لفائدة 6 مستفيدين والذين باشروا نشاطاتهم بها، أما بالنسبة للغابتين المتبقيتين المخصصتين للاستجمام فسيتم تخصيصهما بعد الإعلان عن المنفعة.

وينبغي التذكير أيضا بأن قطاعنا يولي أهمية بالغة للمستثمرين، لاسيما منهم الشباب، من خلال إنشاء محيطات للاستصلاح وكذا استغلال غابات الاستجمام التي أنشأت بهدف تعزيز الاستثمار في المناطق الحراجية وتحسين البيئة المعيشية للمواطنين وخلق فرص الشغل والمساهمة في رفع الاقتصاد الوطني، إلا أنه، وكما تعلمون، فإن المهام الأساسية لقطاع الغابات يتمثل في الحماية المستدامة للتراث الحراجي والحفاظ على التوازن البيئي الغابي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذا المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها، وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله

تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد ضياء الدين بلهبري إذا أراد التعقيب.

السيد ضياء الدين بلهبري: شكرا سيدي الوزير على الجواب الوافي، لكن أعيد السؤال للمرة الثانية وقد طرحته عليكم منذ شهر في جلسة الاستماع وهذا يدخل دائما في إطار إيجاد حلول واقعية في المناطق الحدودية الغربية التي تعرف بطالة متزايدة وكسادا كبيرا، نظرا للإجراءات التي اتخذت من طرف الدولة، في إطار حماية الاقتصاد الوطني ونحن نثمن هذا الإجراء.

لكن، للأسف، هذا الإجراء الأمني افتقر إلى المرافقة والتعويض والهدف ـ سيدي الوزير ـ من طرح هذا الانشغال هو تحريك هذا الملف من جديد، آملا من سيادتكم توجيه تعليمة صارمة من أجل البدء في دراسة الملفات المكدسة لدى المحافظات الغابية، فإذا تكلمنا بلغة الأرقام فإن في ولاية تلمسان وحدها يوجد بها 9 آلاف هكتار جاهزة إداريا وقانونيا منذ ديسمبر 2018 وتحتاج من سيادتكم أمرا لبدء دراسة الملفات، من أجل استغلالها من طرف مستثمري المنطقة.

وإذا افترضنا أن كل هكتار يوظف ما بين 2 إلى 5 عمال، أي أن هذه المساحة توظف أكثر من 20 ألف عامل وهذا رقم معتبر، ناهيك عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، لكن، للأسف، وبكل صراحة ـ سيدي الوزير ـ العائق الوحيد في هذه 9 آلاف هكتار، وكما هو معروف، هو تجنب المسؤولين في كل القطاعات التطرق إلى قضية الاستثمار، الملف جاهز والمحيطات موجودة منذ ديسمبر 2018 ولا تحتاج لأي إجراء وهذا عائق غير مبرر إذا امتثلنا إلى إجراءات قانونية شفافة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ضياء الدين والكلمة مجددا للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بارك الله فيك، وشكرا على هذا التعقيب.

باختصار أقول، أولا، الأخذ بعين الاعتبار اقتراحك فيما يخص ملف 9 آلاف هكتار، ولكن أوضح، فعلى مستوى الغابات، وعلى مستوى الاستثمار في ميدان الغابات، لابد من وجود استثمار عقلاني ويتناسب مع صفة الحفاظ على البيئة والغابات، وأنا تكلمت في الإجابة عن دور محافظ الغابات على مستوى الولايات ودور القطاع الوصي ألا وهو قطاع الغابات.

باختصار أقول ـ إن شاء الله ـ أنا أتفاءل خيرا بالنسبة للقانون رقم 12/84 لقطاع الغابات والاستثمار على مستوى الغابات، يكون الفصل في هذا القانون لكون الغابة هي مصدر ثروة واستثمار ويكون هناك مجال اقتصادي لخلق الشغل ولكن بالحفاظ على التوازن البيئي والإقليم الغابي الذي له أهمية خاصة في عالم اليوم والتحديات المستقبلية خاصة في قضية المناخ والتحول المناخي.

أنا كقطاع أباشر كل ملف يحتوي على استثمار، سواء على مستوى الغابات أو السهوب أو المناطق الصحراوية أو الشمال ولكن خصوصا الغابات فلابد من استغلالها استغلالا عقلانيا.

فيه بعض الملفات التي تخص الغابات الترفيهية، حيث توجد ولايات عملت بهذه الغابات الترفيهية على سبيل المثال يوجد 8 غابات مبرمجة على مستوى ولاية تلمسان، منها 6 انطلقت وربما حان الوقت لأخذ بعين الاعتبار الملفات المتبقية، واللجان الولائية وعلى رأسهم السادة الولاة من أجل وضع الإعلان عن وضع الملفات ومنح الاستثمار، ولكن تطبيقا للقانون وتطبيقا للإجراءات المعمول بها في هذا الشأن، وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير وأظن أن الانشغال قد بلغ، وأرجو من السيد الوزير الحرص أكثر ولا ينكر جاحد أعمالكم، ومع آخر سؤال مبرمج لهذه الجلسة وهو للسيد محمد بوبطيمة في نفس القطاع، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوبطيمة: بسم الله الرحمن الرحيم القائل في كتابه العزيز: «وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم، أفلا يشكرون».

الأخ نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة،
الأخ عضو الحكومة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية المحترم،
الإخوة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:
لقد تزايد اهتمام الدولة بقطاع الفلاحة في السنوات الأخيرة وخصصت له أموال كثيرة، لتتمكن في السنتين الأخيرتين من تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بشكل يكاد يكون نهائيا، إذا ما استثنينا القمح، وقد رافق هذا توزيع الآلاف من الهكتارات عبر الوطن.
غير أنه يسجل الضبابية في استراتيجية سير القطاع.
فهل فكرت وزارتكم في وضع خريطة وطنية تحدد فيها أنواع من الزراعات، حسب الولايات، فمثلا بعض الولايات تحدد أغلب منتوجاتها، القمح وأخرى نوع من الخضروات وأخرى نوع من الفواكه، ليتم توزيع هذه الثروة من جهة والحفاظ على الماء من جهة أخرى؟
- وهل تتم أثناء عملية توزيع الأراضي الفلاحية مراعاة الأراضي الرعوية؟
تقبلوا، الأخ الوزير، فائق الاحترام والتقدير.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد بوبطيمة والكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بداية، أود أن أوجه جزيل الشكر للسيد محمد بوبطيمة عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه فيما يخص تساؤلكم هل فكرت وزارتنا بوضع خريطة وطنية لتحديد أنواع الزراعات بحسب خصوصية كل ولاية حتى يتم توزيع هذه الثروة بصفة مناسبة من جهة والمحافظة على الموارد المائية من جهة أخرى وعن سؤالكم فيما يخص مراعاة طبيعة الأراضي الرعوية حيث تتم عملية توزيع الأراضي الفلاحية.
للإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:
إن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تولي اهتماما كبيرا فيما يخص التوزيع الجغرافي للشُعب الفلاحية والذي يوضح وبصورة مفصلة الشُعب الرائدة بالنسبة لكل ولاية وبصفة أدق لكل بلدية، حيث تساهم الظروف المناخية وكذا وفرة الموارد الطبيعية التي تزخر بها كل منطقة في كونها عوامل هامة وأساسية لتحديد نوع الشعب التي يمكن تنميتها والاستثمار فيها.
وفي هذا الصدد، كرست وزارتنا جهودا معتبرة لتحديد الشُعب الفلاحية المناسبة بحسب خصوصيات كل ولاية: منها ولايات يتسم طابعها الفلاحي بإنتاج الحبوب بامتياز وأخرى بإنتاج الطماطم الصناعية، وأخرى بإنتاج البطاطا إلى غير ذلك من الشُعب الفلاحية.
وتجدر الإشارة إلى أن لهذا التوزيع أهمية بالغة للاستغلال الأنجع للموارد الطبيعية، من خلال تطبيق برنامج تكيف النظم الإنتاجية على حسب الظروف الفلاحية المناخية وكذا تعزيز استعمال الأنظمة المقتصدة للمياه لتوجيه أفضل للاستثمار الفلاحي وكذا تحديد الفرص المثلى التي يمكن أن تستغلها كل ولاية بحسب خصوصيتها.
وفي هذا السياق، قامت مصالحنا بتصنيف مختلف الأقطاب الفلاحية وذلك على أساس القيمة أو كمية الإنتاج لكل ولاية، حيث شملت العملية معظم الشُعب الفلاحية، خاصة منها التي تخص المنتجات واسعة الاستهلاك، مثل القمح الصلب واللين، البقول الجافة، الخضروات، لاسيما منها البطاطا، الزيتون، الفواكه إلى غير ذلك.
وفيما يخص عملية التوزيع الجغرافي للشُعب، يمكن ذكر، على سبيل المثال، شعبة القمح الصلب حوالي 50 ٪ من الإنتاج الوطني يتمركز على مستوى ولايات الشرق، خاصة ميلة، قالمة، سطيف، البويرة، قسنطينة، تيارت، سوق أهراس والشلف؛ ونفس الشأن بالنسبة للخضروات، حيث تساهم 6 ولايات بإنتاج نصف كمية الإنتاج الوطني ألا وهي: عين الدفلى، الوادي، بسكرة، مستغانم، معسكر

وتلمسان.

وبالنسبة لشعبة الحمضيات، فإن أغلب الكميات المنتجة والمقدرة بنسبة 57 ٪ من الإنتاج الوطني تنتج على مستوى 4 ولايات، حيث تساهم ولاية البليدة لوحدها بإنتاج 28 ٪.

أما بالنسبة للشُعب الحيوانية، بما فيها شعبة اللحوم الحمراء، فإن كل من ولايات: البيض، الجلفة، تيارت، المسيلة، الأغواط، النعامة، تلمسان، سطيف، سيدي بلعباس وميلة، تعد أقطابا بامتياز لإنتاج اللحوم الحمراء وتساهم بأكثر من 50 ٪ من الإنتاج الوطني، كما لا يفوتني أن أعلمكم أن القطاع قام بإطلاق دراسة للتكفل بظاهرة التغير المناخي، حسب الوجهة الفلاحية لكل منطقة ولكل ولاية.

وردا على انشغالكم المطروح حول مراعاة طبيعة الأراضي الرعوية قبل أن تتم عملية توزيع الأراضي الفلاحية، يشرفني أن أعلمكم أن عملية توزيع الأراضي الفلاحية التي تم ضبطها طبقا للمنشور الوزاري رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر 2017 المتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والتي تسهر على تنفيذه اللجان الولائية لتنشيط وتوجيه الاستثمار، حيث تقوم بالمصادقة على المحيطات، بعد تحديدها من قبل ممثلي المصالح الفلاحية والبلدية المعنية، مع مراعاة طبيعة الأراضي الرعوية السهبية أو الصحراوية لتفادي التأثير السلبي عليها أو التسبب في اختلال التوازن الطبيعي في هذه الأراضي. إلى جانب ذلك، فإن وزارتنا تحرص حرصا كبيرا على تطبيق واحترام، لاسيما التنظيم المعمول به خلال تنفيذ مختلف برامجها التنموية، لاسيما فيما يخص المراعي وذلك تطبيقا لأحكام المادتين 11 و12 من القانون 20 ـ 25 المتضمن التوجيه العقاري، إلى جانب ذلك الأحكام الموجودة في القانون 08 ـ 16 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي، وكذا المادة 27 التي تنص على أنه يمكن الإعلان عن تأهيل أراضي الرعي وتهيئتها، كلما استدعت حالة تدهور أراضي الرعي المعنية خطر الرعي وإنجاز عمليات الحفظ والإحياء والبذر والتجهيز بالري.

وفي هذا الإطار، قامت محافظة الغابات والمحافظة السامية لتطوير السهوب بحماية وتأهيل مليوني هكتار، كما تم غرس 400 ألف هكتار من النباتات العلفية وهذا غير كامل للمنطقة السهبية الوطنية.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير والكلمة للسيد محمد بوبطيمة إذا أراد التعقيب.

السيد محمد بوبطيمة: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

الله سبحانه وتعالى يقول في محكم تنزيله: «أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون وذللناها لهم فمنها ركوبهم ومنها يأكلون ولهم فيها منافع ومشارب أفلا يشكرون».

في الحقيقة، عندما طرحت السؤال ـ السيد الوزير ـ خاصة الثاني والأخير، أحث فيه على ضرورة الحفاظ على الغلاف النباتي الذي تتميز به الدولة الجزائرية ويعتبر كاستثناء في إفريقيا، وإنني أرى نقصا في هذه الثروة في السنوات الماضية من كثرة الحرث العشوائي الذي أصاب الكثير من الأراضي السهبية، خاصة في نبات الحلفاء؛ وأنبه إلى مشكل توزيع الأراضي الفلاحية والاستثمار تحت غطاء «الاستثمار» يؤدي إلى إصابة الغلاف النباتي بالضرر الذي تتميز به الجزائر، خاصة فيه بعض النبات الذي يستخدم في الجانب الطبي ولديه منافع وخيرات كثيرة.

واسمحوا لي ـ السيد الوزير والإخوة ـ أن كلام الوزير صحيح وفي المستوى ورفيع إلى غير ذلك، ولكن في ولاية غرداية مثلا ابتداء من بلدية منصورة إلى بلدية المنيعة والتي هي الآن ولاية ونهنئ المواطنين بالمنيعة بهذه العملية، لما نرى على مسافة 140 كلم أو أكثر في جانبي الطريق لا يوجد ممر من عشرة أمتار وأنا متخوف من زوال الغطاء النباتي تماما. وكمثال آخر في حدود ولاية غرداية مع ولاية البيض، يوجد شريط يربط بين بريزينة ومتليلي، كان يتميز بتربية الإبل وهناك دراسة فرنسية خاصة عن واد صقر إذ تتميز بنوع خاص من الإبل في هذه المنطقة، كذلك يوجد نوع من النباتات في هذا الواد وهو نبات الضمران عند لغة البدو وتم القضاء عليه عند استخدام السد، علما أنه مفيد للإبل كونه يمتاز بالملوحة.

كذلك عملية الاستثمار، هل تم مراعاة الغطاء النباتي

لهذه المناطق؟ ولذلك أحث.. وأتخوف من المستقبل فعندما كنت صغيرا في مرحلة التعليم المتوسط، كنت أمر مع والدي من ولاية غرداية إلى ولاية البيض والله العظيم كنا نشاهد مجموعات من أنواع الغزلان، أما اليوم تبحث في الصحراء فلا نجد أي واحدة من هذه الأنواع، حيث كان يوجد الريم والغزال حتى أصبح يتغنى بها شاعر الصحراء في قصيدة طويلة بها 80 بيتا، ويتكلم فيها عن الصحراء ويقول:

المكسوب وحش فيها يتنعم
بالجلبات الريم فيها والغزال

ويقصد بالجلبات أي المجموعات.

الآن فيه الحرث العشوائي والتوزيع العشوائي والصيد العشوائي، لدرجة القضاء على جميع.. والسيد بوحفص موجود معنا من ولاية البيض، الآن أصبحنا، مع الأسف، نأتي بالقطريين لمدينة بريزينة لتربية القطاة والتي كانت تمشي أسرابا أسرابا، حيث كانت هناك إمكانية التصدير.

من هذا المنبر أقول، يجب الوقوف معا وبقوة للحفاظ على البلاد في جميع الأصعدة وكل واحد مسؤول عن هذا، لكن في أرض الواقع نجد غير هذا تماما.

أنا شاكر لكم ـ السيد الوزير ـ تدخلكم وأحث وأعيد وأقول: أنا لا أملك استثمارا فلاحيا ولست موالا إنما أنا موظف بسيط فقط وكما قال الرئيس هواري بومدين رحمه الله «حنا خدامين حزام» وبالتالي عندما أتكلم فإنها الغيرة على البلاد وهي التي تحرك مشاعرنا وتدفعنا لدق ناقوس الخطر؛ ولهذا أقول يجب الاهتمام أكثر بالثروة النباتية والحيوانية، وإلا فهي آيلة للزوال!

وفي الأخير، أقول إن الموالين يشتكون من ضياع الأراضي من بين أيديهم، لأن الإبل لا يمكن حصرها في مكان واحد، كونها تحب التنقل.

هذه هي كلمتي، وأنا شاكر لكم حسن الإصغاء، وشاكر لكم على الرد والمجهود، ويقول الله تعالى: «إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا»، ويقول المتنبي: «على قدر أهل العزم تأتي العزائم» والله العظيم لو لم نكن جادين وصادقين مع الله أولا، أولا، لن تقوم لنا قائمة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد بوبطيمة والكلمة مجددا للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بارك الله فيك، بارك الله فيك ثانيا، وبارك الله فيك ثالثا، أتكلم في المنهج الذي تحدثت عنه وخصوصا الشق الثاني والمتمثل في الحفاظ على المناطق الرعوية، أشاطرك الرأي ولكن:

أولا، فيما يخص الاستثمار، كل القوانين والتعليمات والدراسات تمنع منعا باتا الاستثمار فوق الأراضي الرعوية.

ثانيا، كل قوانين الجمهورية وكل التعليمات وأنا شخصيا أمضيت على تعليمتين لكل الولاة المتواجدين في المناطق التي تحتوي على مناطق رعوية وذكرناهم بالقانون «ممنوع الحرث العشوائي».

وأنا أتكلم كإبن للقطاع، يمكن أن يحدث أثر كبير لو كان هناك حرث عشوائي في المناطق الرعوية، كذلك هناك التحولات المناخية التي قد تؤثر على العالم في المستقبل وعلى الاقتصاد والأجيال القادمة، العامل المناخي والمياه والحفاظ على المناطق الرعوية والحفاظ على الثروة.

إذن تطبيق القانون، وأنا ألح على هذا، وتطبيق التعليمات وتطبيق الدراسات، هذا واجب كل مواطن ومسؤول مهما كانت درجته، وأشاطرك الرأي أن مستقبل الوطن ومستقبل الأجيال مرتبط بهذا الموضوع، وليس لنا الحق، مهما كانت درجة المسؤولية، سواء على مستوى البلديات أو على مستوى أجهزة الدولة أو أجهزة أخرى أو كمواطنين أو منتخبين أن نرى هذه الأشياء ولا نتكلم! إذن اليوم عندما نتحدث عن هذه القضية فهي قضية وطنية وتهم الجميع ولابد من منحها منهجا صحيحا وهذا للتاريخ وللأجيال القادمة وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة والأجوبة عليها، أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات حول الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، شكرا للجميع، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار

ملحق
أسئلة كتابية

1 ـ السيد عمر بورزق
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

السيد الوزير، إن ولاية عين الدفلى المجاهدة والفلاحية بامتياز لما تقدمه للدولة الجزائرية دوما من خيراتها، لا تطلب منكم الكثير وإنما تطلب حقوقا يكفلها الدستور الجزائري، بما في ذلك الحق في العلاج، لكن هذا الأمر لا يتحقق دون منشآت ووسائل تتماشى والوقت الحاضر، وأزمة كورونا أثبتت وأظهرت بعض النقائص التي لابد من تداركها مستقبلا، لربما يحدث طارئ ما ـ لاقدر الله ـ ونحن بقضاء وقدر الله لمؤمنون ولشاكرون.

السيد الوزير، إن دائرة بومدفع مثلها مثل دوائر ولاية عين الدفلى الكبرى كخميس مليانة وعين الدفلى خاصة، فالطريق السيار والسكك الحديدية يمران بها ما يجعلها تحتل مكانة ريادية في الولاية، ولكن لما نعرف أن مدينة بحجم بومدفع لا تملك مستشفى نتأسف كثيرا، فأغلب قاطني هذه الدائرة وأغلب الإصابات الناجمة عن حوادث المرور سواء بالطريق السيار أو بالطرق الأخرى المجاورة يأخذونها إما لولاية البليدة أو لمستشفى خميس مليانة أو عين الدفلى، فلو كان هناك مستشفى في هذه المنطقة كنا سننقذ أشخاصا كثرا، فروح الجزائري غالية ولا تقدر بثمن.

دون أن ننسى بلدية عين التركي المتواجدة بدائرة حمام ريغة والتي لا تحتوي على المناوبة الليلية بحيث بلغ عدد سكانها 15 ألف نسمة مع العلم أنها تحتوي على كل التجهيزات ولا تحتوي أيضا على سيارة للإسعاف مما يؤدي بالسكان لكراء سيارات الأجرة لأخذ أفراد عائلاتهم.

ولهذا ـ السيد الوزير ـ سؤالنا الكتابي الذي نعتبره مطلبا شعبيا لمواطني دائرة بومدفع ومواطني بلدية عين التركي هو كالتالي:

متى تسجلون مشروع بناء مستشفى في دائرة بومدفع يخفف عنهم معاناتهم الدائمة ويحفظ كرامتهم؟

متى تدعمون بلدية عين التركي وتوفرون لها المداومة الليلية وتدعمونها بسيارة إسعاف؟

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 1 سبتمبر 2020

عمر بورزق
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المذكور في المرجع أعلاه والمتعلق بانشغالات تخص قطاع الصحة بولاية عين الدفلى، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي بمضمون الرد عن سؤالكم:

فيما يخص تسجيل مشروع لإنجاز مستشفى بدائرة بومدفع، تقدمت مصالحنا اللامركزية بالولاية باقتراح دراسة، إنجاز وتجهيز مستشفى 60 سريرا ببلدية بومدفع وهذا في إطار المشاريع المقترحة بعنوان السنة المالية 2021.

أما عن تطبيق نظام المداومة بالعيادة المتعددة الخدمات ببلدية «عين التركي»، فسيتم ضمان ذلك حين توفر الأطقم الطبية وشبه الطبية، علما بأن الولاية تتوفر على 14 عيادة متعددة الخدمات تعمل وفق نظام المناوبة الطبية على مدار 24 ساعة.

وفيما يتعلق بتدعيم هذه العيادة بسيارة إسعاف، فسيتم ذلك لاحقا في إطار عمليات جديدة وهذا، كما تم مؤخرا لفائدة البلديات النائية، حيث تم توزيع حسب الأولوية 11 سيارة إسعاف.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على

سؤالكم، وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 21 مارس 2021

الأستاذ عبد الرحمن بن بوزيد
وزير الصحة والسكان
وإصلاح المستشفيات

2 ـ السيد بوحفص حوباد
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الموارد المائية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 هجري، الموافق 25 غشت عام 2016 ميلادي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني ـ السيد الوزير المحترم ـ أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تعتبر الثروة المائية موردا أساسيا للحياة، خصوصا ما تعلق منه بالمياه الصالحة للشرب، وهذا ما تفتقر إليه دائرة بوقطب بولاية البيض، والتي تعتبر من أكبر دوائر الولاية من حيث الكثافة السكانية والمساحة، ما يجعل توفير المياه الصالحة للشرب لساكنتها مطلبا ملحا وضروريا.

أريد من خلال طرح هذا السؤال أن أضعكم في صورة المشاكل المرتبطة بغياب المياه الشروب، فدائرة بوقطب موصولة ببئر عميق F 01 على بعد مسافة عشرة (10) كيلومترات، من بلدية الخيثر، هذه القناة تزود الدائرة بمياه غير عذبة بصفة كلية، في المقابل هنالك مخزون هائل من المياه الجوفية (الشط الشرقي) باتجاه تراب بلدية بوقطب، مياهه أكثر عذوبة ويبعد عن البئر العميق بثلاثة (03) كيلومترات فقط، فلماذا لا يتم تغيير شبكة نقل المياه غير العذبة، بالقناة التي تحاذيها التي تتوفر على مياه شروب؟

وإلى متى تبقى مناطق من الجزائر تفتقر للمياه الصالحة للشرب ونحن في جزائر 2020؟ ودائرة بوقطب بولاية البيض ودوائر أخرى من الوطن بدون هذه المادة الحيوية والضرورية؟

وفي الأخير تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 14 أكتوبر 2020

بوحفص حوباد
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

في البداية، أشكركم على اهتمامكم في إيصال انشغالات سكان ولاية البيض، كما أود أن أنوه، كعضو في الحكومة، على الجهود التي يبذلها السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة بخصوص إيصال انشغالات مواطنينا في شتى المجالات.

تفضلتم من خلال سؤالكم بالاستفسار بخصوص التدابير المتخذة من أجل توفير المياه الصالحة للشرب بدائرة بوقطب بولاية البيض، وعليه يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات المطلوبة حول هذا الموضوع، كما يلي:

لعلمكم ـ سيدي الفاضل ـ أن مدينة بوقطب تزود حاليا بالمياه الصالحة من بئرين عميقين بتدفق 70ل/ثا والحصة اليومية 158 لتر /يوم/ ساكن ونوعية هذه المياه متوسطة.

ومن أجل تحسين نوعية المياه قامت مصالحي الولائية ممثلة بمديرية الموارد المائية لولاية البيض بطلب تسجيل عملية تحت عنوان «تحويل المياه الصالحة للشرب انطلاقا من بئر سيدي خليفة باتجاه بوقطب» على مسافة 18 كلم، وجوب تخصيص مبلغ مالي للتكفل بهذه العملية، ونظرا لعدم توفر التغطية المالية للتكفل بهذه الأشغال عبر مختلف البرامج التنموية المسجلة للقطاع، سيتم اقتراحها في جلسات التحكيم القادمة.

كما أؤكد لكم، أن مصالحي الولائية تقوم بالتنسيق مع المصالح المركزية لاستكمال الإجراءات اللازمة وهذا من أجل التكفل بهذه العملية في البرامج المستقبلية، وأنتم على دراية وعلم بالأغلفة المالية التي خصصت لمختلف القطاعات.

تلكم هي أبرز المعطيات التي أردت إفادتكم بها إجابة عن سؤالكم الهام، وتبقى وزارة الموارد المائية والهيئات التابعة لها على استعداد دائم لتزويدكم بمعلومات إضافية إذا ما تطلب الأمر ذلك.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق

عبارات التقدير، وأبلغوا تحياتي لكل سكان دوائر وبلديات ولاية البيض.

الجزائر، في 17 مارس 2021

مصطفى كمال ميهوبي
وزير الموارد المائية

3 ـ السيد عبد الكريم قريشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

السيد الوزير؛

طبقا للمادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 21 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يسعدني أن أرفع لسيادتكم السؤال الكتابي التالي نصه:

استنادا للقانون الذي يصنف وحدات الحماية المدنية، ولكون بلدية الرويسات، ولاية ورقلة تعد ثاني بلدية من حيث المساحة والتعداد السكان الذي يقارب تسعين ألف (90000) نسمة، وبحدود جغرافية مع ولايتي غرداية وإليزي، وبها منشآت بترولية هامة وواحات تضم عشرات الآلاف من النخيل، مما نتج عن ذلك حوادث شبه يومية تقع بهذه البلدية، والمؤسف ـ السيد الوزير ـ أن بلديات أخرى ليست بها أخطار وتقع جغرافيا في شعاع التدخل لوحدات أخرى للحماية المدنية ورغم ذلك استفادت من مراكز و وحدات جديدة للحماية المدنية، الشيء الذي ولد تذمرا وامتعاضا شديدين في أوساط سكان بلدية الرويسات ورسم علامات استفهام كبرى عن مدى مصداقية المعايير التي تعتمد عليها المديرية العامة للحماية المدنية في إنشاء وحدات جديدة، وأمام هذا الوضع غير السوي يحق لنا أن نتساءل عن الإجراءات التي تنوي مصالحكم اتخاذها لتدارك هذا الخلل ومن ثم إنصاف سكان هذه البلدية؟

تفضلوا ـ سيادة الوزير ـ بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 24 جانفي 2021

عبد الكريم قريشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم ـ السيد عضو مجلس الأمة ـ بتقديم سؤالكم الكتابي بخصوص إنجاز مقر وحدة ثانوية للحماية المدنية في بلدية الرويسات بولاية ورقلة، وردا على ذلك يشرفني إفادتكم بالتوضيحات التالية:

في إطار استراتيجية دائرتنا الوزارية الرامية إلى ضمان التغطية العملياتية الشاملة لكافة دوائر وبلديات القطر الوطني بإنجاز وحدات ثانوية للحماية المدنية، تم إدراج الوحدة الثانوية للحماية المدنية ببلدية الرويسات كاقتراح للتسجيل في مدونة المشاريع الاستثمارية ضمن القوانين المالية لسنوات 2018، 2019، 2020 و 2021، غير أن الوضعية الاقتصادية والمالية التي تعرفها البلاد أدت إلى تأجيل تسجيل مشاريع جديدة إلى حين توفر الإمكانيات المالية.

وفي انتظار تسجيل عملية بناء وتجهيز وحدة خاصة ببلدية الرويسات، فإن التغطية العملياتية مضمونة من طرف الوحدة الرئيسية التي تبعد عنها بـ 08 كلم، ومن وحدتي عين البيضاء وبني ثور اللتين تبعدان على التوالي بـ 07 كلم و 05 كلم عن بلدية الرويسات.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير.

الجزائر، في 22 فيفري 2021

كمال بلجود
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الجزائر، في 27 جانفي 2021

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

4 ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الموارد المائية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،

وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

تبعا لزيارتكم الأخيرة لولاية الجلفة، والاطلاع على واقع القطاع والوقوف على مختلف المشاريع المبرمجة، من أجل التكفل بمختلف الانشغالات التي تهم المواطنين، وخلال الزيارة تم طرح انشغال من قبل الفلاحين يهمهم ويحد من نشاطهم، ويتمثل أساسا في الإجراءات المعقدة في منح رخص حفر الآبار، في حين أن الدولة تعطي أهمية كبيرة لقطاع الفلاحة لما له من أهمية من تنويع الاقتصاد الوطني من جهة وتحقيق الأمن الغذائي من جهة ثانية، وحينها تكفلتم بهذا الانشغال وأمرتم السلطات المحلية ومسؤولي قطاعكم على مستوى الولاية بتسهيل عمليات منح رخص حفر الآبار وفقا للمنشور الوزاري رقم 558 المؤرخ في 2008/11/22، المتعلق بالتدابير الرامية إلى تسهيل تقديم حجر المياه الجوفية وكذا المنشور الوزاري رقم 244 المؤرخ في 2011/07/07 المتضمن تخفيف الإجراءات المتعلقة بمنح رخص استعمال الموارد المائية بالنسبة للأراضي ذات طابع العرش؛ لتتم الدراسة والتنسيق بين المصالح الولائية والوكالة الوطنية للموارد المائية حسب الأولوية وحسب وفرة الموارد.

وشرعت حينذاك المصالح الولائية بتنفيذ هذه القرارات والتوصيات المنبثقة إثر زيارتكم وشرعت المصالح التقنية عبر الدوائر بمعاينات وطلب ملفات وحولت إلى مصالح الموارد المائية بالولاية، وتتكون تلك الملفات من الوثائق التالية:

- مخطط طبوغرافي يحدد مكان حفر البئر (معد من طرف خبير عقاري).
- عقد ملكية، شهادة استغلال ...إلخ (حسب الحالة).
- محضر معاينة صادر عن الفرع الإقليمي بالدائرة للموارد المائية ومصالح البلدية والمعني.
- إستمارة طلب رخصة استعمال الموارد المائية عن طريق حفر بئر صادر عن الفرع الإقليمي بالدائرة للموارد المائية ومصالح البلدية والمعني.

- لكن بعد إيداعهما لدى مصالحكم بالولاية توقفت هذه الإجراءات وتقرر إعادتهما إلى مصالح الدائرة لدراستهما هناك، وهذا مخالف للقوانين المعمول بها لاسيما المناشير المبين مراجعها أعلاه.

- من جانبهم، الفلاحون تفاجأوا بهذا الإجراء واعتبروه مخالفا لقرارات وتوصيات السيد الوزير، متسائلين عن جدوى استخراج الوثائق المذكورة أعلاه وما خلفته من متاعب وأعباء.

للإشارة أن الحركة الأخيرة مست مسؤول قطاع الموارد المائية والسلطات المحلية مما جعلها لا تعمل بتلك التوصيات وحتى المناشير المذكورة أعلاه وهذا لا يعكس ضمان استمرارية الإدارة.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات الفلاحين بولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

- ما هي الإجراءات الممكنة لتسهيل وتبسيط إجراءات منح رخص استغلال الموارد المائية لاسيما للأراضي ذات طابع العرش، وفقا للنصوص والمناشير القانونية المبينة أعلاه، لتمكين الفلاحين من استغلال الموارد المائية لاستئناف نشاطهم وتفادي إتلاف محاصيلهم؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جانفي 2021

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

5 ـ السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الموارد المائية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار سعي مصالحكم لتحفيز وتشجيع الفلاحين والفلاحة عبر الوطن وباعتبار الري الفلاحي من بين أولويات قطاعكم، لقد قامت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للسدود والتحويلات باختيار موقع لإنجاز السد بواد

عمورة ولاية الجلفة، نظرا لأثره الإيجابي الهادف إلى تحسين السقي الفلاحي بالمنطقة، كما قامت مصالحكم باقتراح تسجيله ضمن قانون المالية لسنة 2020، ولكن لم يتم ذلك، إذ يتطلع السكان والفلاحون بالمنطقة إلى تسجيله ضمن ميزانية 2021 لتجسيد هذا المشروع الواعد.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات الفلاحين ببلدية عمورة ولاية الجلفة نتوجه لكم بالسؤال التالي:

هل هناك إمكانية لتسجيل وإنجاز هذا المشروع الهام بعنوان عمورة سنة 2021 لتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

جواب السيد الوزير على السؤالين الكتابيين:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

في البداية، أشكركم على اهتمامكم في إيصال انشغالات سكان ولاية الجلفة، كما أود أن أنوه، كعضو في الحكومة، على الجهود التي يبذلها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة بخصوص إيصال انشغالات مواطنينا في شتى المجالات.

تفضلتم من خلال سؤالكم بالاستفسار عن الإجراءات المتخذة بخصوص تحسين السقي الفلاحي بالمنطقة من خلال تبسيط إجراءات منح رخص استغلال الموارد المائية من جهة، وإمكانية تسجيل إنجاز سد ببلدية عمورة بولاية الجلفة من جهة أخرى، وعليه يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات المطلوبة حول هذين الموضوعين، كما يلي:

1ـ بخصوص الانشغال المتعلق بتبسيط إجراءات منح رخص استغلال الموارد المائية:

نعلمكم سيدي، أن المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 148 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لتاريخ 21 ماي 2008، لاسيما المادة 02 الفقرة الأولى يحدد كيفيات منح رخص استعمال الموارد المائية على أساس العقد الرسمي لشغل الأرض أو الأراضي المخصصة لموقع إقامة المنشآت أو الهياكل لاستخراج المياه من طرف صاحب الطلب.

وفي هذا الغرض تم إعداد المنشور الوزاري المشترك الذي يضم وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة ووزارتنا الذي يهدف إلى تخفيف الإجراءات الإدارية ورفع العراقيل والبيروقراطية والسماح للفلاحين بحفر الآبار عند الحاجة.

كما تجدر الإشارة أيضا أن مدة دراسة طلبات حفر الآبار حددت ب 15 يوما، والعملية سارية المفعول وقد أعطت نتائج مرضية لحد الآن.

وعليه، فإن اللجنة الولائية المكلفة بهذا الشأن تعمل على قدم وساق لدراسة كل الطلبات طبقا للقانون المعمول به في هذا المجال وفي أقرب الآجال الممكنة.

وفي نفس السياق، فإن وزارة الموارد المائية تعمل حاليا على تعديل النص التنظيمي الساري المفعول لأخذ بعين الاعتبار طابع العقار الفلاحي بكل أصوله وكذا الوثائق المطلوبة في هذا الشأن.

2ـ أما بخصوص تسجيل إنجاز سد ببلدية عمورة بولاية الجلفة:

للتذكير سيدي الفاضل، أن ولاية الجلفة في مجال حشد الموارد السطحية الخاصة بالسقي الفلاحي، تحتوي على ثلاثة سدود صغيرة بكل من الحاجية، توكرسان وقريش ما توفر قدرة حشد تفوق أربعة (04) ملايين متر مكعب، غير أنها حاليا لا تستغل كليا من قبل الفلاحين.

وعليه، ومن أجل توفير المورد الكافي للمساحة المسقية بالولاية والتي تقدر بـ 43.765 هكتار، يتم اللجوء إلى إنتاج 98 ٪ من الحاجيات من المصادر الجوفية، في شكل آبار فردية وأنقاب منجزة على عاتق ميزانية الدولة.

أما بالنسبة لموضوع سؤالكم، من الجدير التذكير بأن الدراسة الأولية لإنجاز سد «واد عمورة» خلصت إلى عدم جدوى المشروع من حيث قيمة الاستثمار ومردوديته، لاسيما أمام تذبذب معدل التدفقات وعدم انتظامها، وأمام إلحاح سكان المنطقة، وقصد التكفل الأنجع بانشغالهم المؤسس، وسهرا من القطاع على توفير المورد الكافي لتنمية وتدعيم النشاط الفلاحي بالولاية، فقد كلفت الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات بإعداد دراسة جدوى جديدة تسمح بالتأكد من توفر الشروط التقنية لبناء السد من جهة، وكذا ضمان سبل تسييره من جهة أخرى.

كما باشرت اللجنة المخولة منذ تاريخ 17 فيفري 2020، القيام بالدراسات الخاصة من حيث طبيعة الأرضية والمواقع، قدرة الحشد، كيفيات استغلال المياه التي سيتم تخزينها وتحديد الآثار المالية اللازمة لتشييد واستغلال المشروع.

كما أؤكد لكم، أن مصالحي تعمل على تحيين وتسجيل كل الدراسات لتجسيد هذه المشاريع بهدف توسيع محيط السقي وتحقيق التنمية الفلاحية وكذا إمكانية التزويد

بالمياه الصالحة للشرب لمناطق الظل المتواجدة بها.

تلكم هي أبرز المعطيات التي أردت إفادتكم بها إجابة عن سؤالكم الهام، وتبقى وزارة الموارد المائية والهيئات التابعة لها على استعداد لتزويدكم بمعلومات إضافية إذا ما تطلب الأمر ذلك.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير، وأبلغوا تحياتي لكل سكان دوائر وبلديات ولاية الجلفة.

الجزائر، في 25 فيفري 2021

مصطفى كمال ميهوبي
وزير الموارد المائية

6 – السيد عبد الحليم لطرش
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76، من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح عليكم سؤالا كتابيا التالي نصه:

تبذل الدولة مؤخرا مجهودات كبيرة من أجل إدماج عمال عقود ما قبل التشغيل في مناصب عمل دائمة، رغم الصعوبات التي تمر بها البلاد، إضافة إلى العمل الكبير الذي يقوم به أعوان الدولة على جميع المستويات لإتمام هذه العملية وفق البرنامج المسطر لذلك.

إلا أن هناك بعض الفئات من عمال عقود التشغيل لم تمسهم عملية الإدماج، على غرار عمال عقود ما قبل التشغيل، الذين تم توقيفهم عن العمل بسبب مزاولتهم لتكوين دراسي موازي، أين قامت مصالح وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي سنة 2016 بعملية تطهير لقوائم المستفيدين من هذه العقود، تم من خلالها تخيير عمال عقود ما قبل التشغيل بين مزاولة تكوينهم الجامعي أو مواصلة العمل.

وعليه؛ فإني أتشرف بطرح السؤال التالي:

لماذا لا يتم إعادة إدماج هؤلاء العمال في مناصبهم الأصلية، أو على الأقل إعطاؤهم الأولوية في برامج التوظيف المستقبلية في إطار عقود التشغيل التي تعتزم الوزارة إطلاقها؟

تقبلوا مني –السيد الوزير– فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 2 فيفري 2021

عبد الحليم لطرش
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم بالسؤال الكتابي المتعلق بالموضوع المنوه به أعلاه ويشرفني إفادتكم بعناصر الرد التالية:

إن جهاز المساعدة على الإدماج المهني المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08 –126 المؤرخ في 19 أبريل سنة 2008 المعدل والمتمم، يهدف أساسا إلى تحسين قابلية طالبي الشغل المبتدئين للحصول على مناصب عمل من خلال منحهم فرصة اكتساب المهارات والمؤهلات التي تمكنهم من الولوج إلى عالم الشغل وتخطي عقبة شرط توفر الخبرة المهنية في عروض العمل.

أما بخصوص إدماج الفئة المتوقفة عقود عملهم قبل 31 أكتوبر 2019، فإنه طبقا لأحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 19 –336 المؤرخ في 08 ديسمبر 2019 الذي يتضمن إدماج المنتسبين لجهازي المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) والإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، فإنه يتعذر إعادة إدماجهم كونهم ليسوا في حالة نشاط في المؤسسات والإدارات العمومية إلى غاية التاريخ المشار إليه أعلاه، أي 31 أكتوبر 2019.

في هذا الإطار، تم إسداء تعليمات للوكالة الوطنية للتشغيل قصد تسجيلهم في النظام المعلوماتي "الوسيط" مع منحهم الأولوية ضمن العروض الكلاسيكية.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاعنا الوزاري يولي أهمية بالغة لبرامج توظيف مستقبلية وهو حاليا بصدد الانتهاء من إعداد جهاز جديد يعتمد على مقاربة اقتصادية محضة في التشغيل.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات الاحترام.

الجزائر، في 16 مارس 2021

الهاشمي جعبوب
وزير العمل والتشغيل
والضمان الاجتماعي

7 – السيد ضياء الدين بلهبري
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76، من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

إن المركز الجامعي بمغنية الذي أصبح منذ 2016 مؤسسة جامعية مستقلة بيداغوجية وماليا وعلميا تحت الوصاية المباشرة لوزارة التعليم والبحث العلمي، يكون في الأطوار الثلاثة: ليسانس ماستر ودكتوراه (ل.م.د)، بخمسة معاهد، هي: العلوم الاقتصادية والتجارية، الحقوق والعلوم السياسية، الآداب واللغات، العلوم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث يؤطر هذا الصرح العلمي 151 أستاذا، منهم 16 من درجة بروفيسور، ضف إلى ذلك الكفاءات المعتبرة لما لها من مؤلفات ومشاريع علمية معتمدة من طرف الوزارة الوصية، فضلا عن المشاريع العلمية الدولية، ورغم الدعم الكبير من وزارة التعليم العالي في ترقية هذا المركز، إلا أنه يعرف اكتظاظا كبيرا، حيث يتسع إلى 2000 مقعد بيداغوجي، إلا أنه يحوي 3400 طالب، أي ضعف طاقة استيعابه، وهذا ما يتطلب توسعته عاجلا وكذا فتح تخصصات أخرى تساهم في تنمية المحيط الاقتصادي والاجتماعي. وقد سجلت الوزارة عملية لبناء 2000 مقعد بيداغوجي و500 سرير، حيث تم اختيار الأرضية في منطقة لكفاف (مغنية)، كل الأمور الإدارية جاهزة لانطلاقه، إلا أنه –وللأسف– قد أدرج هذا المشروع ضمن قائمة المشاريع المجمدة.

– ما هي التدابير المتخذة من طرف الوزارة الوصية لرفع التجميد عن هذا الصرح العلمي؟

تقبلوا –سيدي الوزير– فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 7 فيفري 2021

ضياء الدين بلهبري
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا رفقة المراسلة المنوه بها في المرجع أعلاه، والذي تتساءلون من خلاله عن رفع التجميد عن مشروع بناء 2000 مقعد بيداغوجي وإقامة جامعية سعتها 500 سرير، أتشرف بإفادتكم علما أن المركز الجامعي بمغنية قد استفاد من إنجاز 2000 مقعد بيداغوجي و500 سرير و20 مسكن وظيفي، وهي مستغلة حاليا، وتم بعث أشغال إنجاز إقامة جامعية بسعة 500 سرير.

كما تم تسجيل عملية إنجاز 2000 مقعد بيداغوجي، وإقامة جامعية أخرى بطاقة استيعاب قدرها 500 سرير، بالإضافة إلى مركب رياضي، ومجمع يتضمن مكتبة رقمية وقاعة وسائط معلوماتية متعددة، غير أن بعث أشغالها تزامن مع إجراءات التقشف بسبب الوضعية المالية التي عرفتها البلاد منذ 2015، وهو ما حال دون الانطلاق في إنجازها.

ويعمل القطاع حاليا على إحصاء كل المشاريع الجامعية المجمدة، غبر كامل التراب الوطني، وترتيبها حسب الحاجة والأولوية، بغية تقديم طلب رفع التجميد عنها، والذي سيشمل العمليتين موضوع سؤالكم الكتابي.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 1 مارس 2021

عبد الباقي بن زيان
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

8 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الطاقة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمادتين 69 و73، من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار جهود الدولة المنصبة حول تحسين ظروف معيشة

السكان عبر الوطن استفادت ولاية الجلفة من البرامج المختلفة للتوزيع العمومي للغاز والذي سمح بتوصيل الغاز الطبيعي إلى 145 ألف مسكن على مستوى 34 بلدية من أصل 36 بلدية، إضافة إلى 13 تجمع ثانوي بولاية الجلفة، إلا أن هناك تجمعات ثانوية بها كثافة سكانية معتبرة تنتظر دراسة وتسجيل مثل هذه المشاريع، ويتعلق الأمر بالتجمع السكاني عين الناقة ببلدية مجبارة ولاية الجلفة، الذي يتطلع سكانه إلى إيصال الغاز الطبيعي إلى بيوتهم، للحد من معاناتهم اليومية مع قساوة البرد واستعمال قارورات غاز البوتان واستعمال الوسائل البدائية للطهي والتدفئة.

– وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان عين الناقة ببلدية مجبارة بولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– هل هناك إمكانية لدراسة وتسجيل مشروع إيصال الغاز الطبيعي إلى سكان قرية عين الناقة ببلدية المجبارة، لتحسين ظروفهم المعيشية والحد من معاناتهم اليومية التي يعيشونها بسبب قساوة الطبيعة وما ينجر عنها من تكاليف تؤرق كاهلهم؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 فيفري 2021

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بإيصال الغاز الطبيعي إلى سكان قرية عين الناقة ببلدية المجبارة بولاية الجلفة، يطيب لي أن أفيدكم بالمعلومات التالية الخاصة بهذا الموضوع:

إن الدراسات الخاصة بربط هذه المنطقة بالغاز الطبيعي تظهر أن عين الناقة قد عرفت تسجيل المشاريع التالية:

– إنجاز شبكة نقل ومحطة غاز بطول 16 كلم، بمبلغ 609 مليون دج.

– إنجاز شبكة توزيع بطول 4.3 كلم، مع ربط 81 مسكن بمبلغ 11 مليون دج، مما يرفع المبلغ الإجمالي لهذا المشروع إلى 620 مليون دج.

غير أن عملية الربط هذه تتوقف على توفير التمويل المطلوب للمشاريع المذكورة أعلاه.

كما تجدر الإشارة إلى أن منطقة عين الناقة لم تسجل في منصة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (MICLAT)، كمنطقة ظل لربطها بشبكة الغاز.

ويهدف البرنامج الخماسي 2010 –2014، والمخصص لولاية الجلفة، إلى ربط 5226 مسكن بالغاز الطبيعي بمبلغ إجمالي قدره 6217 دج، منها 4663 مليون دج، تمثل حصة الدولة، فيما بلغت الإنجازات في نهاية عام 2020، ما مجموعه 4281 مسكن، تم ربطه بالغاز.

أما البرنامج التكميلي بغلاف مالي يقدر بـ 800 مليون دج، فقد خصص لربط المناطق الحضرية والمناطق الثانوية للولاية، وبلغت الإنجازات في نهاية العام الماضي 4557 مسكنا.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أطلقت الولاية برنامجا لربط 11 موقعا ثانويا بالغاز بغلاف يقدر بـ 1.081 مليون دج، وذلك في إطار صندوق التضامن والتأمين للجماعات المحلية، منها 7 مواقع قد تم ربطها بالغاز لفائدة 1002 مسكن، بينما الأشغال جارية في 4 مناطق أخرى لربط 546 منزلا.

وأخيرا، فإن الإنجازات التي تم تسجيلها في إطار البرامج المختلفة المخصصة لولاية الجلفة، سمحت بإيصال الغاز إلى 173491 مسكنا، و19 منطقة ثانوية في 35 بلدية من أصل 36 بلدية في هذه الولاية؛ مما أدى إلى تحسن نسبة إدخال الغاز في الولاية التي انتقلت من 69.3٪ في عام 2009 إلى 88٪، في نهاية فيفري 2021.

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 مارس 2021

محمد عرقاب

وزير الطاقة والمناجم

9 – السيد غازي جابري

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 73، من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما،

وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال التالي نصه:

لقد اتخذت الحكومة قرارا هاما لتسوية عدة وضعيات عالقة في مجال السكن الاجتماعي، تمثل في إصدار مرسوم تنفيذي رقم 16 -310 في 30 نوفمبر 2016 يحدد شروط نقل حق الإيجار المتعلق بالسكن الاجتماعي الإيجاري الذي تسيره دواوين الترقية والتسيير العقاري وكيفياته.

حيث سمح هذا المرسوم للأشخاص الذين اشتروا سكنات اجتماعية (بيع المفتاح) والذين أرغمتهم الظروف على عملية الشراء، وقد بقيت وضعياتهم عالقة، حتى إن الكثير منهم ذهبوا ضحية عملية تدليس واحتيال وحتى الطرد من السكن المشترى دون استرداد ثمن الشراء أو التعويض؛ ولقد رفع هذا المرسوم الغبن والعبء عن كثير من المواطنين وتمكنوا من تسوية وضعيتهم عن طريق شراء السكنات من الدولة فاستفادوا هم من السكن واستفادت الدولة من أموال إضافية.

غير أنه -وللأسف- أن بعض دواوين الترقية والتسيير العقاري بالولايات، ما زالت لحد الساعة لم تسوّ وضعيات أصحاب هذه السكنات باشتراطها إجراءات معقدة وأحيانا تعجيزية، من ذلك ضرورة وجود تنازل توثيقي بين البائع (المؤجر) والمشتري (متنازل له)، رغم أن المرسوم في مادته الثالثة (03) تنص على أن يكون نقل الإيجار فعليا يكون بالقبول الصريح والكتابي بين المؤجر والمتنازل له بنقل الإيجار، فهذه المادة -السيد الوزير- أشارت إلى وجود قبول والكتابة بين المؤجر (البائع) والمتنازل له، سواء كانت الكتابة عند البلدية أو وكالة عقارية أو كاتب عمومي ولم تشترط الكتابة عند موثق، كما تطلبه بعض دواوين التسيير العقاري، في بعض الولايات، مثل البلدية، لأن الهدف من المرسوم هو تسوية معاملات ووضعيات عالقة سابقة، هي أصلا غير قانونية، ذلك الأصل أن السكنات الاجتماعية لا يمكن التصرف فيها، لكن أصحابها تصرفوا فيها بالبيع والتنازل والعملية جرت قبل صدور المرسوم المذكور أعلاه، الذي جاء لتسويتها ومعالجتها.

سؤالي -السيد الوزير- هو كالآتي:

- لماذا لم تصدر الوزارة قرارا أو منشورا يحدد ويوحد إجراءات وكيفيات التنازل الكتابي حتى لا تلجأ كل مديرية ولائية لدواوين الترقية والتسيير العقاري لوضع إجراءات -أحيانا- تعجيزية وصعبة، أبقت العديد من المواطنين عالقين، فلا هم سووا وضعيتهم ولا الدولة ولا الخزينة استفادت من مداخيل هذه السكنات، مع الإشارة أن بعض الدواوين اكتفت بالكتابة العادية فقط؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 18 فيفري 2021

غازي جابري
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

من خلال الإرسال المشار إليه في المرجع أعلاه، تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، برفع انشغالكم المتعلق بملف ما يعرف "سكنات المفتاح"، الذي اتخذت بشأنه إجراءات بالتسوية من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم 16 -310 المؤرخ في 30 نوفمبر 2016 الذي يحدد شروط نقل حق الإيجار المتعلق بالسكن العمومي الإيجاري الذي تسيره دواوين الترقية والتسيير العقاري وكيفياته.

وقد أشرتم، السيد عضو مجلس الأمة، إلى الوضعيات العالقة لدى بعض دواوين الترقية والتسيير العقاري، بسبب اتباعها بجملة من الإجراءات المعقدة، منها ضرورة وجود تنازل موثق بين البائع (المؤجر) والمشتري (المتنازل له بنقل الإيجار)، بالرغم من أن المادة الثالثة (03) من المرسوم السالف الذكر لا ينص على أي شيء من هذا القبيل.

وعليه، يشرفني أن أحيطكم علما بأن أحكام هذا المرسوم التنفيذي واضحة بما لا يدع مجالا للتأويل أو الفهم الخاطئ، حيث تنص على تسوية وضعية الشاغل للسكن دون ذكر طبيعة الوثائق التي يجب أن تكون بحوزته.

وقد تم توضيح الشيء نفسه لدواوين الترقية والتسيير العقاري لما التمست من مصالحنا المركزية بعض التوضيحات بشأن تفاصيل إجراءات التسوية، حيث ركزنا على ضرورة التأكد أولا، من كون السكن المعني ليس مقتحما وليس موضوع أي نزاع مطروح أمام الجهات القضائية أو تم الفصل فيه من طرفها لفائدة المستأجر الأصلي أو أي شخص آخر.

وعلاوة على ذلك، يجب على طالب التسوية إثبات شغله للسكن قبل تاريخ صدور المرسوم المذكور.

آملين أننا وفقنا في الإجابة على انشغالكم، تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 مارس 2021

محمد طارق بلعريبي
وزير السكن والعمران والمدينة

10 – السيد عبد الكريم قريشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الشباب والرياضة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يسعدني أن أرفع لسيادتكم سؤالا شفويا التالي نصه:

مما لا شك فيه أن تطوير الرياضة يقع على عاتق قطاعكم الوزاري، فبالرغم مما قامت الدولة الجزائرية من خلال الحكومات المتعاقبة بإنجاز الكثير من الهياكل الرياضية عبر التراب الوطني، وإدخال نظام الاحتراف وما لازمه من رعاية حظيت بها بعض الفرق دون أخرى، إلا أن واقع الأمر لا ينبئ بمستقبل زاهر للرياضة الجزائرية في ظل التأخر الذي تشهده، لاسيما في المدن الداخلية والجنوب.

فما هي العراقيل التي تقف حاجزا أمام تطوير الرياضة بالجزائر؟

وما هي الإجراءات التي ينوي قطاعكم الوزاري القيام بها لتأخذ الرياضة الجزائرية مكانتها ضمن الرياضات العالمية المتطورة؟

ومن حقنا أن نتساءل عن الإضافة التي أحدثها كل من نظام الاحتراف والرعاية في الرياضة الجزائرية؟

وما هي المعايير المطبقة في موضوع الرعاية التي خصت فرقا دون أخرى؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 مارس 2021

عبد الكريم قريشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

أخصكم –السيد عضو مجلس الأمة– بتحية وشكر جزيل نظير الاهتمام الذي أبديتموه بقطاع الشباب والرياضة، إذ تفضلتم بطرح مسألة تتعلق بموضوع تطوير الرياضة بالجزائر خاصة ما تعلق بنظام الاحتراف في رياضة كرة القدم، والرعاية المالية للفرق والأندية.

ردا على سؤالكم الذي خصصتمونا به، أفيدكم السيد عضو مجلس الأمة، بأن انشغالكم هذا يصب في صميم مخطط عمل وزارة الشباب والرياضة، خاصة في شقه المتعلق بتطوير الرياضة، إذ نسعى في هذا المجال إلى تجسيد الآمال المشروعة للشباب الجزائري عامة والرياضيين على وجه الخصوص، الذين يتطلعون ليس فقط إلى توفير المرافق الرياضية لهم، بل يأملون في مرافقتنا لهم في كافة المجالات، ويرجون منا إيجاد الحلول الكفيلة بتنويع مصادر تمويل الفرق الرياضية ووضع الآليات اللازمة التي تضمن الرقابة والشفافية في الممارسة الرياضية، وأخلقتها في ظل تكافؤ الفرص؛ حقهم المشروع الذي نقر لهم به أبدا.

أما فيما يخص تطوير الرياضة الوطنية، فالإجراءات التي اتخذتها دائرتنا الوزارية في هذا المجال تكمن فيما يلي:

1 – إنجاز منشآت وهياكل رياضية هامة، جسدت جهود السلطات العمومية في قطاع الشباب والرياضة خلال العشريتين الأخيرتين، إذ سجل خلالهما أكثر من 6500 عملية نتج عنها 13.374 مشروعا برخصة برنامج قدرها 637 مليار دج، ناهيك عن وضع مخطط واضح المعالم لإعادة اعتبار وتأهيل وتحديث المنشآت الموجودة.

2 – إعادة بعث الرياضة المدرسية والجامعية، في سياق تثمين الأوساط المدرسية والجامعية، كونها خزانا يضمن تجديد النخبة الرياضية الوطنية، وهذا عن طريق إصلاح المنظومة الوطنية للرياضة في الوسط المدرسي والجامعي، خاصة في جوانبها المتعلقة بالشق البيداغوجي ووتيرة الدراسة والتنظيم والتمويل، وكذلك التنسيق القطاعي المشترك.

3 – إعداد وتجسيد مخطط متعلق بالتكفل برياضيي النخبة وذوي المستوى العالي والمواهب الرياضية الشابة، يخص الجوانب المتعلقة بالوضعية المهنية والاجتماعية للرياضيين، والتكفل بالبرامج الموجهة للتحضير، حيث تم خلال سنة 2020 توزيع مبلغ قيمته 713 مليون دج، على أربع وأربعين

(44) اتحادية رياضية وطنية، من باب دعم الجمعيات الرياضية الوطنية ومنح إعانات مالية قدرها 725 مليون دج، لصالح 325 رياضي معني بأولمبياد طوكيو 2021 والألعاب المتوسطية لوهران 2022.

4 – إعتماد برنامج رباعي الحول للتكفل بالمواهب الرياضية الشابة، من أجل مرافقة حوالي مئة رياضي موهوب، تتراوح أعمارهم ما بين 14 و20 سنة، في 11 تخصصا، والمتعين تأطيرهم باستمرار في مركز السويدانية بمساعدة عشرين (20) مدربا محليا وأحد عشر (11) خبيرا وطنيا وذلك ترقبا للمواعيد الرياضية المبرمجة على المدى المتوسط، مثل الألعاب الأولمبية لعامي 2024 –2028، وقصد ضمان تجديد النخبة الوطنية.

5 – وضع المحاور الهامة والأساسية للرقي بالرياضة الجزائرية، خاصة تلك التي لها علاقة بمسألة أخلقة الرياضة، إذ اعتمدت وزارة الشباب والرياضة، في هذا المسعى أساسا، على الجوانب المرتبطة بالوقاية من خطر الفساد، والحيلولة دون الجمع بين الوظائف وتضارب المصالح، وضمان مراقبة التمويل ونزاهة مسارات تجديد الهيئات المديرة، بالإضافة إلى الوقاية من التلاعب بنتائج المسابقات ومكافحة العنف في الملاعب وترقية قيم الأخلاقيات والآداب والنزاهة والشفافية بغية السمو بالروح الرياضية، كما يليق وينبغي لها أن تكون عليه.

6 – ترقية أخلاقيات وآداب الرياضة من خلال إعداد ميثاق وطني يلتزم بمقتضاه جميع فاعلي الحركة الرياضية الوطنية باحترام مبادئ وقيم الحكامة الراشدة والتسيير السلس للهياكل والموارد ومراقبة وتقديم التقارير ونزاهة المنافسات ومسارات القرار ومحاربة العنف والتمييز.

7 – استكمال الترتيب الوطني لمكافحة تعاطي المنشطات، طبقا للقانون العالمي لمكافحة تعاطي المنشطات، وذلك بإنشاء الوكالة الوطنية لمكافحة تعاطي المنشاطات وإعادة تنظيم المخبر الوطني لمكافحة تعاطي المنشطات عبر مراسيم تنفيذية.

لقد تفضلتم –السيد عضو مجلس الأمة– بالتطرق إلى نظام الاحتراف، وبهذا الخصوص أحيطكم علما أن وزارة الشباب والرياضة قامت بمعية خبراء ومتخصصين من الاتحادية الجزائرية لكرة القدم وآخرين ينتسبون إلى مؤسسات ومعاهد التكوين وبعض الأندية المحترفة، بتنظيم أيام دراسية لدراسة وضعية كرة القدم بعد عشر سنوات من اعتماد الاحتراف في الجزائر.

ومن بين أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة، نذكر أن البيئة الاقتصادية التي تحيط بالممارسة الرياضية المحترفة غير ملائمة لتعزيز وتطوير الشركات الرياضية، ناهيك عن النقص المسجل في الاستثمار في هذه الرياضة، فضلا عن انتشار العنف في الملاعب وغياب أدوات التحكم الحديثة على مستوى الأندية المحترفة، وهذه كلها عوامل سلبية تحول دون تطوير وتعزيز كرة القدم المحترفة، ومن أجل ما تقدم سرده من معوقات، تعتزم وزارة الشباب والرياضة فتح ورشة متخصصة لاتخاذ وتفعيل الإجراءات التصحيحية اللازمة التي تخص هذه الرياضة في الوقت المناسب وتفعيلها على أرض الواقع.

أما فيما يخص مشكل الرعاية المالية الذي عرجتم عليه في مضمون سؤالكم، فإني ألفت نظركم إلى أن وزارة الشباب والرياضة لا تستطيع حيال هذا المشكل تقديم الكثير، فهي لا تملك سلطة على الشركات الاقتصادية والتجارية عامة كانت أو خاصة، أو تلزمها بالاستثمار في ناد معين أو فريق ما، بل إن كل ما يمكن لدائرتنا الوزارية فعله هو اقتراح الفرق والنوادي على الشركات التجارية أو المتعاملين الاقتصاديين كي تشملها بالرعاية المالية أو تعتمدها وسيلة إشهارية لمنتجاتها.

تلكم هي المعطيات التي ارتأيت موافاتكم بها ردا على تساؤلات وجدتها من الأهمية بمكان، وتأكدوا يقينا أننا لن ندخر جهدا في سبيل الرقي بملفي الاحتراف والرعاية المالية فيما يخص رياضة كرة القدم، التي هي جوهر اهتماماتنا ومحور مخطط عمل وزارة الشباب والرياضة كونها الرياضة الأكثر شعبية على الإطلاق.

تلكم هي بصفة مختصرة التوضيحات التي ارتأيت أن أوافيكم بها ردا على التساؤلات الهامة التي خصصتمونا بها، وكلي تفاؤل بمستقبل مشرق ينتظر الرياضة الجزائرية، رغم الوضعية الاقتصادية والأزمة الصحية اللتين تشهدهما بلادنا، شأنها شأن جل بلدان العالم، تفاؤل مستمد من الجهود التي تبذلها الدولة تجاه الرياضة، عموما والشباب بصفة خاصة، لاسيما ونحن مقبلون على حدثين رياضيين هامين، ألعاب البحر الأبيض المتوسط التي ستحتضنها ولاية وهران، والألعاب الأولمبية بطوكيو.

تفضلوا -السيد عضو مجلس الأمة- بقبول أسمى عبارات التقدير.

الجزائر، في 21 مارس 2021

سيد علي خالدي
وزير الشباب والرياضة

إستدراك

وقع خطأ في العدد 12 من الجريدة الرسمية للمناقشات، الدورة البرلمانية العادية 2020-2021، في الصحفة الثالثة (3)، الفقرة الثانية (2)، ويخص تاريخ انعقاد اجتماع مكتب المجلس الموسّع إلى رؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني هكذا: 12 فيفري 2021، وصوابه: 21 فيفري 2021.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأحد 7 رمضان 1442
الموافق 18 أفريل 2021

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587